المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مقتضيات الكلام في العلاقة الإسنادية عند الْبَطَلْيُوسِيُّ

من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي

(مقاربة تداولية)

The Pragmatics of the Predication in Batlossi's "Correcting the Defect of AL-Zajjaje Book on the Sentences".

رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب
في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة
أسماء بنت ناصر بن مهنا الحجيلي
الرقم الجامعي (٣٦١٢٠٠٤٠٨)

إشراف
الأستاذ الدكتور/ مختار عبد القادر لزعر
أستاذ في اللسانيات

العام الجامعي
(١٤٤١-١٤٤٢ هـ) - (٢٠٢٠ - ٢٠٢١م)

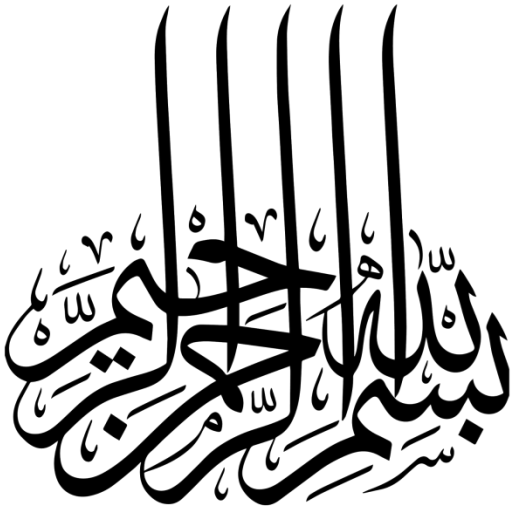
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مقتضيات الكلام في العلاقة الإسنادية عند الْبَطْلَيُوسِيُّ، من خلال كتابه : إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي، (مقاربة تداولية).

The Pragmatics of the Predication in Batlossi's "Correcting the Defect of AL-Zajjaje Book on the Sentences".

إعداد الطالبة : أسماء بنت ناصر بن مهنا الحجيلي

الرقم الجامعي : ٣٦١٢٠٠٤٠٨

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة الحكم على الرسالة

م	صفة العضوية	الاسم	التوقيع
١	المناقش الأول	**أ.د. نوال بنت إبراهيم الحلوة**	
٢	المناقش الثاني	**د. عبدالعزيز محمد المسعودي**	
٣	مقرر اللجنة	**أ. د. مختار عبد القادر لزعر**	

في يوم الثلاثاء ١٤٤٢/٩/١٥هـ الموافق ٢٠٢١/٤/٢٧م

شكر وتقدير

أحمد الله -تعالى- وأشكره -صاحب المنة والفضل- على ما أنعم به عليّ من نِعمه التي لا تُعد ولا تُحصى، ووفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل، أسأل الله أن يتقبله ويجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم.

ولا أنسى من كان لي -بعد الله- يد العون، مشرفي وأستاذي الدكتور: مختار عبد القادر لزعر، الذي لم يتوانَ عن تقديم الدعم والنصح والتوجيه والإرشاد، فأمدني من وافر علمه، وسعة صبره وتفهمه، فكان خير معين على إنجاز هذا العمل منذ أن كانت فكره، فأسأل الله العلي القدير أن يبارك فيه، ويجعل ما قدّمه في موازين حسناته.

وأشكر كذلك الأستاذين المناقشَين اللذَين بذلا وقتهما من أجل قراءة هذا البحث وتقويمه واستكمال نقصه، فأسال الله أن يبارك فيهما ويجزيهما عني خيرًا.

ثمَّ كل الشكر والعرفان إلى والديّ الحبيبين، اللذين قدما لي كل غالٍ ونفيس دعمًا منهما، فكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه الآن، أسأل الله أن يبارك في عمريهما ويمدّهما بالصحة والعافية.

كما أقدم شكري وامتناني لطفلي وزوجي وإخوتي، ولكل من مدّ لي يد العون، من نصيحة، أو كانت له إسهامة صغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل، فلهم مني خالص الشكر.

هذا، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخَّص الرسالة

هذا بحث بعنوان (**مقتضيات الكلام في العلاقة الإسنادية عند الْبَطَلْيُوسِيُّ من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي -مقاربة تداولية-**)، ووقع الاختيار على الْبَطَلْيُوسِيُّ في كتابه: إصلاح الخلل؛ لما امتاز به الْبَطَلْيُوسِيُّ من فكر منطقي وفلسفي في تصويباته وتخريجاته مثلت لنا تصورًا نحويًا وظيفيًا، فتمت الدراسة وفق منهج وصفي تحليلي.

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، التمهيد يتضمن لمحة عن حياة ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ معالم سيرة، وكذلك الدرس النحوي في بلاد الأندلس، وهو على شقين: النحو قبل مجيء الْبَطَلْيُوسِيُّ، والنحو بعد مجيء الْبَطَلْيُوسِيُّ.

أما الفصل الأول: فتناول **"العلاقة الإسنادية من منظور التصور النحوي"**، وفيه مبحثان:

- الإسناد ومجالاته الاستعمالية.
- والعلاقات الإسنادية داخل التراكيب النحوية.

يليه الفصل الثاني، بعنوان: **"كتاب الجمل، سياقه وأهدافه"**، اشتمل على مبحثين، هما:

- المرجعية المعرفية والمنهجية لكتاب الجمل.
- مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل؛ التصور والمنهج والموضوع.

ثم الفصل الثالث، وعنوانه: **"مقتضى الكلام النحوي من الوجهة التداولية -التصور والوظيفة-"**، وفيه مبحثان:

- نماذج من مقتضى الكلام عن طريق العلاقة الإسنادية "مقاربة تداولية".
- تصورات الْبَطَلْيُوسِيُّ لمفهوم مقتضيات الكلام "رؤية شمولية وتصور وظيفي".

وتلته **الخاتمة** التي اشتملت على أهم ما توصلت إليه الباحثة، ثم الفهارس.

مقدمة

مقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. أمّا بعد:

لا يخفى علينا ما كان للزمن الأندلسي من صيت واسع في تلك الفترة الزمنية، حيث كان من أعظم العصور، وخاصة من الناحية الثقافية كتطور العلوم وسرعة انتشارها؛ على الرغم من الحروب والانقسامات واختلاف الحكام وغير ذلك، كل ذلك لم يشكل عائقًا عن انتشار التعليم والأدباء والكتّاب والحركة العلمية بصورة أشمل.

فما مرّ بذلك الزمن من تقلبات؛ ساهم كثيراً في تبادل العلم والثقافات، على الرغم أنّ عددًا لا يُحصى من المؤلفات قد اندثر ولم يصل إلينا.

وإنْ كنّا قد نظرنا إلى العلماء وتتبعناهم في تلك الفترة الزمنية المقاربة لميلاد الْبَطْلَيُوسِيُّ، حيث كان العلم في أوج نشاطه، فالرحلات العلمية للطلاب أسهمت في تبادل الكتب وانتشارها، ولحداثتهم في العلم النحوي لم يقتصروا على الأخذ من مصدرٍ دون الآخر، وإنّما ينهلون علمهم من الجميع دون النظر الى المذهب – سواء أكان بصريًّا أم كوفيًّا – حتى تشبعوا واتضحت الصورة العلمية في أذهانهم؛ بدأوا مشوار تصنيف وكتابة المؤلفات، هذا بصورة عامة.

وأمّا بصورة خاصة، فإننا سنتناول في هذه الدراسة شخصية الْبَطْلَيُوسِيُّ من خلال كتابه الموسوم بـ: «**إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي**» وذلك بوصفه أحد النحاة الذين انفردوا بتخريجات جديدة اختلفت – من وجهة نظري – عن كثير من النحاة الذين سبقوه.

إنّ الدراسة التي نريد التوقف عندها قد قيّدناها في العنوان المذكور أعلاه؛ حيث

يمكن تقسيم هذا العنوان إلى ثلاثة أقسام، وهي: (مفهوم المقتضى الكلامي، ومفهوم العلاقة الإسنادية، وأخيرًا مفهوم مقتضيات الكلام في كتاب الْبَطْلَيُوسِيُّ وفقًا للتصور التداولي).

وعليه لا بأس أنْ أعرّف مجمل هذه الأقسام في النقاط التالية:

- إنّ مقامات الكلام، على حد تعبير الدسوقي في حاشيته -رحمة الله عليه- هي الأمور التي تحقق مقتضيات على حسب خصوصية الكلام. وعليه إذا اختلفت المقامات في السياق التركيبي لزم اختلاف مقتضيات الأحوال وهي ما تعكسه الصيغ اللغوية.
- هناك علاقة وطيدة بين المقام ومقتضيات حال الخطاب. وهنا قد يفهم أنّ هذا التلاحم لم يشر إليه النحاة، بل هو مختص بما أشار إليه البلاغيون، والفلاسفة، والأصوليون، والمفسرون وغيرهم، والحقيقة ليست كذلك، بل هناك محطات كثيرة أشار إليها النحاة عامة والْبَطْلَيُوسِيُّ على وجه أخص في شأن صور علاقة المقام بمقتضيات حال الخطاب (المخاطَب، والمخاطِب، والسياق والقرينة...).
- لقد اعتنى الْبَطْلَيُوسِيُّ -في كثير من محطات كتابه- بصور مقتضيات الكلام عن طريق الصور المتعددة التي تأخذها العلاقات الإسنادية والتي تعطي لوظيفة كل تركيب إسنادي بعدًا للمفهوم النحوي يختلف باختلاف السياق بصوره وأشكاله من مثل: سياق الحال وسياق المقام، وسياق القرينة، وغيرها مما سنبيّنه في طيات البحث. (صور الذكر والحذف، والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير، وهلم جرًّا).
- لقد كان لابن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ منهج لغوي ونحوي متميز من حيث التصور والطريقة والوظيفة، وهذا راجع إلى تكوينه اللغوي والمنطقي، وهو القائل في

كتابه الاقتضاب: "إنّ بين علم النحو والمنطق مناسبة في بعض أغراضه ومقاصده". (ص: ١٥) وهنا نستشف ملامح مقتضيات الكلام التي بنى عليها.

- تصوره في تعامله مع كتاب الزَّجَّاجي عن طريق ما رآه من زلات لا تتماشى مع منطق اللغة والنحو على حسب ما ذهب إليه.
- التوقف عند النظرة التي امتاز بها الْبَطَلْيُوسِيُّ وهي التخريج بالنسبة لكثير من المفاهيم النحوية الواردة في الكتاب، وهو ما جعل الكلام النحوي يأخذ عدة مقتضيات نراها -والله أعلم-أنّها تتماشى مع السياق الوظيفي الذي نادت به كثير من المدارس اللسانية الوظيفية بعامة واللسانيات التداولية على وجه أخص.

من هذا المنطلق حاولنا أن نقيّد دراستنا عند هذا الإطلاق – المقتضيات – المصاحبة للكلام عن طريق العلاقات الإسنادية التي – من دون شك – ستكشف لنا في أثناء البحث والتفتيش عن كثير من الصور التي تخص مفهوم مقتضى الكلام ليس فقط من بابه النحوي، بل حتى ما له علاقة بحال المتكلم والمخاطب والموقف والمقاصد وغيرها المنجرة عن طريق الكلام الذي سنتعامل معه وفقا لما هو موجود في النموذج المختار.

وهنا نحسب -في حدود اطلاعنا المتواضع- أنّ هذا التصور الذي انتهجه الْبَطَلْيُوسِيُّ في كتابه يسمح لنا أنْ نسلط عليه مقاربة تداولية من بعض الوجوه التي تلتقي مع التصور النحوي ليس غير.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره: -

لقد كان العصر الأندلسي مزدهرًا في مختلف العلوم، ومع هذا الازدهار النحوي

واللّغوي ازدهرت بجانبها الدراسات الفلسفية، فكان من أهمهم أثرًا العالم النحوي (الْبَطَلْيُوسِيُّ) فبجرأته العلمية استطاع أن يعيد النظر في كثير من القضايا النحوية مبينًا الخلل الذي وقع فيه الزَّجَّاجي في كتاب: (الجُمل) وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه؛ حيث كان ينطلق من عدة منطلقات معرفية من مثل: الدرس البلاغي، والفقهي، والأصولي، بما يتماشى مع مقتضى الكلام، فحاولت أن أجعل هذا الاقتضاء يتجه حول العلاقات الإسنادية التي أشار إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ وهو يقدم نقده الذي وقع فيه الزَّجَّاجي -على حسب رأيه- فاتضح لي على حسب ما اطلعت عليه في النظريات التداولية -وأيضًا إرشادات المرشد وتوجيهاته - أنَّ مقتضيات الكلام من جهة العلاقات الإسنادية لها علاقة بالدرس التداولي. وعليه تتجلى أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في:

(١) النحو العربي نحو زاخر يستطيع أن يمدنا بكثير من القضايا التي تخدم اللغة العربية من عدة جوانب ليس فقط ما تعلق بالقواعد فحسب، بل حتى ما له علاقة بعدة حقول معرفية أخرى؛ كعلم الدلالة، وتحليل الخطاب، وفلسفة اللغة والنحو الوظيفي... إلخ.

(٢) قدرة المفاهيم النحوية الواردة في المصنفات النحوية على تحقيق بعض التقاطعات مع التصور اللساني الحديث لا سيّما التداولي.

(٣) إنّ العلاقة الإسنادية النحوية من خلال ما توقف عنده الأوائل تمثل أبعادًا متعددة مع مفهوم النحو الوظيفي الذي تبنته عدة مدارس غربية وعربية، وهذا ما حاولت أن ألحظه في تقاطع أو تقارب عدة قضايا نحوية أشار إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ في كتاب الخلل مع بعض القضايا في الدرس اللساني التداولي.

(٤) ميزة التصور الطاغي في الكتاب يغلب عليه الإطار المنطقي الفلسفي، وهو ما جعل الْبَطْلَيُوسِيُّ يعتمده في كثير من سياقات الكتاب، وهو ما جعلني أستشف

أنّ هذا التصور المنطقي يجعلني فعلا أقيم عن طريقه بعض التقاطعات مع الاتجاه اللساني الوظيفي.

(٥) كون أنّني لما قرأت كلمة (إصلاح) الواردة في عنوان كتاب الْبَطْلَيُوسِيُّ (إصلاح الخلل)؛ حاولت أن أتتبع التصويبات والتخريجات النحوية التي أشار إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ بما له علاقة بالإطار التداولي. فقلت في نفسي لعلي عندما أجمع كل هذه التصويبات سيتيسّر ويتضح لي بعون الله -تعالى- أهم النقاط التي تلتقي فيها هذه التصويبات مع الدرس التداولي في شأن مقتضيات الكلام؛ من مثل: نظرية الفعل الكلامي أو الاستلزام الحواري... إلخ.

أهداف الموضوع: -

(١) الإحاطة بالتصور الجديد الذي جاء به الْبَطْلَيُوسِيُّ في شأن كثير من المفاهيم النحوية.

(٢) الإلمام بأهم الاعتراضات التي توقف عندها الْبَطْلَيُوسِيُّ في كتاب الجمل ومدى تلاقيها أو تقاطعها مع التصور اللساني التداولي.

(٣) معرفة أهم ما امتاز به تصور الْبَطْلَيُوسِيُّ من منهج علمي وتصور منطقي فلسفي في تعامله مع كتاب الجمل.

(٤) معرفة أهم الخلل الذي وقع في كتاب الجمل من جهة المفاهيم النحوية ومدى تقاطع أو التقاء هذه النظرة مع مجال النحو الوظيفي من جهة، واللسانيات التداولية من جهة أخرى.

(٥) معرفة أهم السمات الوظيفية التي امتازت به العلاقات الإسنادية من منظور الْبَطْلَيُوسِيُّ في تعامله مع كتاب الزَّجَّاجي، ومدى اقتراب هذه العلاقات الإسنادية مع مقتضيات الكلام وفق بعدها الوظيفي التداولي.

مشكلة البحث وتساؤلاته : -

لعلَّ من أبرز المشـكلات التي واجهتني – وهذا من خلال الاطلاع حول ما كُتب عن الْبَطْلَيُوسِيُّ – أنّ جُلّ الدراسات التي تناولت هذا العالم النحوي، قد أمدت الدراسات النحوية بكلّ ما يتعلق من المنهج الذي انتهجه الْبَطْلَيُوسِيُّ في اعتراضه أهم الخلل الذي وقع في كتاب الجمل، بيانًا وإحصـاء وتركيبًا، مما أفرزت فيما بعد بعض الحقائق التي تتعلق بمجال الفلسـفة والمنطق وغيرها؛ الشـيء الذي شـدّ انتباهي وحرّك عقلي أن أنطلق من عدة تسـاؤلات أولية كانت سـببًا في اختاري هذا البحث، من بينها:

(١) هل كان لمجيء الْبَطْلَيُوسِـيُّ ودراسـته للجُمل تأثير في تغيير بعض المفاهيم النحوية؟

(٢) هل هذه الاعتراضـات التي قام بها الْبَطْلَيُوسِـيُّ اتجاه دراسـته لكتاب الجمل تمثل تصـورًا جديدًا للدرس النحوي، يكون -فعلًا- مؤهلًا أن يحقق إلى -حد ما- مقاربة تداولية في بعض الإجراءات التداولية من بابها الوظيفي؟

(٣) هـل هنـاك منطلق علمي ومنهجي مؤسـس انطلق منـه الْبَطْلَيُوسِـيُّ في هـذا الاعتراض وهو يتعامل مع المفاهيم النّحوية التي رآها في كثير من السياقات لا تتماشى مع منطق اللغة والاستعمال؟

(٤) هل هناك في هذا الخلل المشار إليه من قِبَل الْبَطْلَيُوسِيُّ ما يجعلنا نستشف عن طريقه أنّه بحق يمثل تصـورًا نحويًّا وظيفيًّا يحقق تقاطعًا مع الدرس اللسـاني الحديث أو المعاصر، وخاصة في مجال النحو الوظيفي؟

(٥) هل ما سمّي بمقتضيات الكلام عن طريق العلاقات الإسنادية التي أشار إليها الْبَطْلَيُوسِـيُّ في كثير من كتابه، يلتقي إلى -حد ما- مع ما هو موجود في بعض النظريات التداولية المعروفة؟

الدراسات السابقة : -

لم أقف في دراستي هذه الموسومة بـــ (**مقتضيات الكلام في العلاقة الإسنادية عند الْبَطَلْيُوسِيِّ من خلال إصلاح الخلل من كتاب الجُمل للزجاجي «مقاربة تداولية»**) على دراسة مطابقة لها، لكن من خلال البحث والاطلاع وجدت العديد من الدراسات حول الْبَطَلْيُوسِيِّ، لكنها مختلفة في الاتجاه والمضمون، تتفق مع بحثي في نقاط كـ (الْبَطَلْيُوسِيِّ حياته وما يدور حوله من سيرة، وأيضًا منهجه وأسلوبه في التأليف، وتختلف في مضمون المادة المطروحة من حيث التصور والوظيفة.

فمن أهم تلك الدراسات التي تناولت الْبَطَلْيُوسِيِّ ومنهجه في بعض مؤلفاته، هي:

(أ) **ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ ناقدًا لـ ماجد كمال محي الدين**، وهي رسالة دكتوراه في الأدب والنظرية الأدبية، إشراف: محمود علي مكي، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

(ب) **ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ اللغوي الأديب حياته، منهجه في النحو واللغة، شعره**، لـ أ.د: صاحب أبو جناح، ديوان الوقف السني – العراق، ٢٠٠٧ م.

(ج) **ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ وجهوده في اللغة**. رسالة الدكتوراه للباحثة منى محمد طعمة، تحت إشراف د. منى إلياس، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ١٣٢٤هـ-٢٠٠٤ م.

(د) **ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ ومنهجه النحوي من خلال كتاب إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزّجّاجي**، محمد زهار، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد: ٢، لعام: ٢٠٠٥، جامعة سطيف، الجزائر.

هذا ما وقفت عليه من مؤلفات خُصّصت للحديث عن الْبَطَلْيُوسِيِّ، وهناك عدد من المؤلفات أشارت إلى الْبَطَلْيُوسِيِّ في الحديث عن عصور الأندلس والنهضة

العلمية والفكرية آنذاك، منها:

(١) **الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين دراسة وتحليل**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، وهو كتاب مطبوع، لـــــد. خالد عبد الرحيم عبد الإله، إشـراف: أ. محمد محمد فهمي عمر، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٤م.

(٢) **معالم الدرس النحوي في الأندلس من القرن الســادس حتى نهاية القرن الثامن الهجريين**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، لـــــ أيمن هشام ياسين، إشراف: أ.د: نبيل محمد أبو عمشة، جامعة دمشق، ٢٠١١-٢٠١٢م.

(٣) **النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن الســادس الهجري**، رســالة لنيل الماجستير، لـــــ: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، إشراف: د. علي عبيد جاســم العبيدي، العراق، جامعة ديالي، كلية التربية، قســم اللغة العربية، ٢٠٠٦م.

(٤) **جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي**، رسالة لنيل الماجستير، لـــ: فادي صـقر أحمد عصـيدة، إشـراف: أ.د. وائل أبو صـالح، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٠٦ م.

بالإضـافة إلى بعض الدراسـات التي تناولت الجانب المنهجي عند الْبَطْلَيُوسِيُّ في بعض مؤلفاته، منها:

(١) **منهج الْبَطْلَيُوسِيُّ (ت ٥٢١ هـــ) في دراسة حروف الجر في كتابه الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب**، الباحث د. عبد الإله إبراهيم عبد الله. كلية الآداب الجامعة المستنصرية، مجلة الآداب، العدد ١٠٩، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤ م.

(٢) **علل الاختيار النحوي عند الْبَطْلَيُوسِـيُّ في كتاب الحلل**، تيسـير صـبار طه

السّامرائي، مجلة سرّ من رأى، المجلد الثامن، السنة ٢٠١٢ م.

(٣) **الظواهر النحوية والصرفية في شروح التبريزي والْبَطَلْيُوسِيُّ والخوارزمي لسقط الزند**، رسالة لنيل الدكتوراه، لـــ حمدي محمد محمد فتح الباب، إشراف: سعيد حسن بحيري، وإبراهيم محمود عوض، جامعة عين شمس -كلية الآداب – قسم اللغة العربية، ٢٠٠٦ م.

إنّ جلّ الدراسات التي أشرت إليها سابقا، تعاملت مع الْبَطَلْيُوسِيُّ النحوي، لم تتجاوز -في حدود ما اطلعت عليه- لم يتجاوز الإطار النحوي القواعدي الذي يعرفه أهل الاختصاص، اللهم إلا على القدر القليل الذي حاول أن يشير إلى بعض القضايا التي لها علاقة بالإطار الدلالي أو الوظيفي.

وحتى نقيّد دراستنا هذه التي حاولت أن أتتبعها من خلال ما كُتب عن الْبَطَلْيُوسِيُّ، فلا بأس أن أشير إلى دراستين اثنتين كنت قد أشرت إليهما في الدراسات السابقة:

الأولى: منهج الْبَطَلْيُوسِيُّ (ت ٥٢١هـ) في دراسة حروف الجر في كتابه الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، الباحث د. عبد الإله إبراهيم، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤ م.

والثانية: علل الاختيار النحوي عند الْبَطَلْيُوسِيُّ في كتاب الحلل، تيسير صبار طه السّامرائي، مجلة سرّ من رأى. المجلد الثامن. السنة ٢٠١٢م.

فالدراسة الأولى حاول الباحث أن يتوقف فيها عند أهم التصورات الفكرية واللغوية التي انفرد بها الْبَطَلْيُوسِيُّ في تعامله مع حروف الجر؛ إذ غدا يسرد وصف الْبَطَلْيُوسِيُّ لحروف الجر متوقفا عند صور استعمالاتها والدلالات التي تحملها مشيرًا إلى بعض الاختلافات التي توقف عندها الْبَطَلْيُوسِيُّ بين النحاة، محاولًا أن

يخرّج بعضًا منها على حسب ما يراه، ففي هذه الدراسة لم نجد أن الباحث تتبع بعض القضـايا المتعلقة بحروف الجر من زاوية وظيفية تتماشـى مع التصـور التداولي فلم نجد صاحب الكتاب أشار إليها أو ألمح إليها.

والدراسة الثانية لشخصية الْبَطْلَيُوسِيُّ كانت منصبَّة أساسًا حول علل النحو التي راح الْبَطْلَيُوسِيُّ يتعمق في صورها وأشكالها، متوقفا عند أهم الخصائص التي أشار إليها النحاة في مصـنفاتهم حول مفهوم العلل مع بيان أهم الاسـتعمالات التي تؤديها داخل التراكيب والجمل؛ الشـيء الذي جعل الْبَطْلَيُوسِـيُّ يعقب وينتقد بعض العلل النحوية من بابها الاستعمالي الذي لامس بشكل وجيز بعض الحقائق التي لها علاقة بالتصور الوظيفي التداولي من مثل: العلل الجدلية، والعلل التعليمية وغيرها، بحكم أنّ هذا النوع من العلل نجده في بعض السياقات من النظرية التداولية.

من هذا المنطلق أحسـب أنّ دراسـتي التي أريد التوقف عندها تختلف عن الدراسات السابقة، فزيادة على أنّني اعتمدت على المفاهيم النحوية الواردة في كتاب الْبَطْلَيُوسِـيُّ، وأحاول أن أتعامل معها وفق تصـور وظيفي ينطلق من مسـلمات النحو الوظيفي، سـأفرد أيضـا بعض الوقفات التي لها علاقة بالتصـور التداولي فيما يخدم إشـكالية البحث، وهو ما جعلني أتبنى فكرة المقاربة التداولية في العنوان الفرعي لعنوان هذه الإشـكالية، بحكم أنني وجدت عدة أحكام تقترب إلى حد كبير مع الاتجاه التوظيفي التداولي وهو ما سأبينه بالدليل في أثناء البحث إنْ شاء الله تعالى.

خطة البحث: -

إن خطة البحث التي تناولتها اشتملت على:

- **المقدمة.**
- **التمهيد** وفيه:

- ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ، معالم سيرة.
- الدرس النحوي في بلاد الأندلسي، متوقفة عند: مميزات النحو قبل مجيء الْبَطَلْيُوسِيُّ-ومميزات النحو في زمن الْبَطَلْيُوسِيُّ.

- **الفصل الأول: العلاقة الإسنادية من منظور التصور النحوي**. واشتمل على مبحثين:
  - **المبحث الأول**: الإسناد؛ المفهوم والإجراء.
  - **المبحث الثاني**: العلاقات الإسنادية داخل التراكيب النحوية.
- **الفصل الثاني: كتاب الجمل، سياقه وأهدافه**. وتناولت فيه مبحثين:
  - **المبحث الأول**: المرجعية المعرفية والمنهجية لكتاب الجمل.
  - **المبحث الثاني**: مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل؛ التصور والمنهج والموضوع.
- **الفصل الثالث: مقتضى الكلام النحوي من الوجهة التداولية -التصور والوظيفة-**. وجاء فيه:
  - **المبحث الأول**: نماذج من مقتضى الكلام عن طريق العلاقة الإسنادية (مقاربة تداولية).
  - **المبحث الثاني**: تصورات الْبَطَلْيُوسِيُّ لمفهوم مقتضيات الكلام (رؤية شمولية وتصور وظيفي).
- **ثم الخاتمة** وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.
- **وأخيرًا الفهارس**.

وفي ختام هذه المقدمة أحمد الله – تعالى – وأشكره على فضله وكرمه وجوده، بأن منَّ عليَّ بإنجاز هذا الجهد المتواضـع، فأسـأل الله التوفيق والسـداد، وأن يبارك فيه، ويكون نافعًا مفيدًا، فما كان فيه من جهد حسن فبفضل من الله، وما فيه من قصور أو خطأ فمن عند نفسي.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرًا.

الباحثة؛ أسماء الحجيلي

تمهيد

وفيه:

- ابن السيد الْبَطَلْيَوسِيُّ:
  - سيرته ونشأته.
  - معالمه.
- الدرس النحوي في بلاد الأندلس:
  - مميزات النحو قبل مجيء الْبَطَلْيَوسِيُّ.
  - مميزات النحو في زمن الْبَطَلْيَوسِيُّ.

تمهيد

ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد الْبَطَلْيُوسِيُّ النحوي (ت ٥٢١هـ)؛ كان عالمًا بالآداب واللغات متبحراً فيهما مقدمًا في معرفتهما وإتقانهما، سكن مدينة بَلَنْسِيَةَ، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرأون عليه ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التفهيم ثقة ضابطًا، أَلَّف كتبًا نافعة ممتعة، ... وقيل إنه لم يخرج من المغرب، وبالجملة فكل شيء يتكلم فيه فهو في غاية الجودة، وله نظم حسن... ومولده في سنة أربع وأربعين وأربعمائة بمدينة بَطَلْيَوْسَ وتوفى في منتصف رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بَلَنْسية(١).

جاء في بغية المتلمس: "إمام في اللغة، والآداب، سابق مبرز، وتواليفه دالة على رسوخه، واتساعه ونفوذه، وامتداد باعه، وكان ثقة، مأمونًا على ما قيد، وروى ونقل وضبط"(٢).

والسِّيد: بكسر السين وإسكان الياء المثناة من تحت، من أسماء الذئب وبه سمي جد أبي محمد عبد الله ابن محمد بن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ اللغوي النحوي(٣).

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص٩٦-٩٧. وينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص٥٥-٥٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ١/ ٤٥٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، ص ١٩/ ٥٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس، ١٥/ ٥٩. مرآة الجنان وَعبرة اليقظان، ٣/ ١٧٣. الوافي بالوفيات، ص ١٧/ ٣٠٧-٣٠٩.

(٢) بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لابن عميرة الضبي، ت: إبراهيم الإبياري، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١/ ٤٣٦.

(٣) حياة الحيوان الكبرى، الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت، محمد بن موسى بن عيسى بن علي، الطبقة الثانية، ١٤٢٤هـ، ص٢/ ٥٤.

وورد في معجم البلدان: "بَطَلْيُوس: بفتحتين، وسكون اللام، وياء مضمومة، وسين مهملة: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة، ولها عملٌ واسع يذكر مواضعه، ينسب إليها خلق كثير، منهم: أبو محمد عبد الله محمد بن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ النحوي اللغوي صاحب التصانيف والشعر"(١).

قال د. يونس أحمد السامرائي عن الْبَطَلْيُوسِيُّ: "وتكفي الإشارة إلى أنه كان يسمّى (الأستاذ)، وهو لقب كان لا يطلق في عصره إلَّا على من بلغ درجة عالية في مضمار العلم والمعرفة"(٢).

وقد جاء ذكر ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ عند شوقي ضيف عند الكلام عن المدرسة الأندلسية، حيث قال: "أما ابن السيد فهو عبد الله بن محمد بن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ، كان يُقرئ الطلاب في قرطبة ثم في بلنسية النحو، وعُني بكتاب الجمل للزّجّاجي، فكتب كتابًا في إصلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه الشديد، وآخره في شرح أبياته، وصنف في النحو كتابًا سماه «المسائل والأجوبة»، وتدور له في كتب النحاة آراء مختلفة"(٣).

حياته:

وقد تتبع العلماء حياة ابن السيد فتناولوه على مرحلتين:

- **الأولى: وهي التي قضاها متنقلاً بين دويلات أمراء الطوائف.**

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، ١٣٩٧هـ-١٩٩٣م، ١/ ٤٤٧.

(٢) جهود البطليوسي الأدبية في (الاقتضاب)، يونس إبراهيم السامرائي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد المخطوطات العربية، مج ٤٤، ج٢، ص١٥٧.

(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، ص٢٩٤. (المكتبة الشاملة الحديثة).

- **والثانية: التي استقر فيها ببلنسية إبّان حكم المرابطين**[1]. فعاصر ابن السيد دول الطوائف في الشطر الأكبر من حياته، وتنقل بين دويلاتهم ثم استقر خلال حكم المرابطين في بلنسية.

وجاء في تفصيل تلك المراحل: "المرحلة الأولى: وتستغرق فترة إقامته في بطليوس، ورحيله إلى بعض المدن الأندلسية[2]، حيث كانت إمارة ملوك الطوائف مملكةٌ قائمة بذاتها، تتمتع بلون من ألوان الثقافة تتميّز به عن الإمارات الأخرى وقد حدث تقدم علمي ملموس بعد سقوط الخلافة في غرناطة عام (٤٣١هـ/ ١٠٣١م). فقد عرف عصر ملوك الطوائف نموًّا ثقافيًّا وعلميًّا ليس لهما نظير[3].

والمتوقع أن ابن السيد قضى هذه المرحلة من حياته في الدرس والتحصيل، فسمع من علماء بطليوس وأخذ عنهم وبخاصة: عاصم بن أيوب الْبَطْلَيُوسِيُّ وعلي بن محمد[4]، ويمكن أن نعزو جانبًا من هذا النشاط العلمي إلى ازدهار حركة الترجمة والثقافة المشرقية الوافدة عن طريق الكتب والرحلات المتبادلة بين المغرب والمشرق الإسلامي[5]".

---

(١) المثلث لابن السيد البطليوسي، ت: صلاح مهدي الفرطوسي دار الرشيد١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٢.

(٢) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، حسن عبد الرحمن علقم، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٢٢.

(٣) على الرغم من سوء الأحوال السياسية والحروب آنذاك، وكذلك سوء الأحوال الاجتماعية فإما ثراء فاحش كان يعيشه الحكام والأمراء، وإما بؤس وإرهاق يثقل كاهل الرعية، بالإضافة للضرائب الباهظة، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى استنجاد الأندلسيين بابن تاشفين؛ ليُسَيِّر لهم بلادهم ويخلصهم من جور حكامها. للاستزادة: رسائل في اللغة، بن السيد البطليوسي، ص١١-١٢، عصر الطوائف ٤٣، ٤١.

(٤) المثلث، ص ١٣.

(٥) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص٢٢.

وأما المرحلة الثانية: "فتبدأ بعد دخول المرابطين إلى الأندلس (٤٨٤-٥٣٩هـ) ويبدو أن ابن السيد قضاها ببلنسية[١]. فاستقر بها وانكبّ على الدّرس والتأليف، حيث أنجز معظم كتبه[٢]، ولم يكن عصر المرابطين بأقل من عصر الطوائف شأناً علميًّا؛ ذلك أن مستوى التطور العلمي والأدبي قد بلغ الذروة في هذا العصر، فظهر الفتح بن خاقان ناقداً، وابن بشكوال، والضبي مؤرخين، وابن باجة، وابن رشد، وابن السيد فلاسفة، وحتى إنَّ «التيار الفلسفي» لم يتوقف عند حدود ملوك الطوائف[٣]".

شيوخه:

تلقى ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ تعليمه على يدِ عدد من الشيوخ الأفاضل الذين كان لهم الفضل الأول - بعد الله - في تنشئته التنشئة العلمية المميزة، وهم كما جاء ذكرهم في الجوانب الفلسفية:

(١) **أبو الفضل الدارمي البغدادي**، محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز (ت ٤٥٤هـ) وقد درس عليه كتاب سقط الزند وضوءه[٤].

(٢) **علي بن أحمد بن حمدون المقرئ الْبَطَلْيُوسِيُّ**. المعروف بابن اللطينة (ت ٤٦٦هـ) درس عليه علم القراءات[٥].

(٣) **عبد الدائم بن مرزوق القيرواني** (ت٤٧٢هـ)[٦]. وقد ذكره ابن السيد

(١) المثلث، ص ٢٠.

(٢) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص٢٢.

(٣) رسائل في اللغة، ابن السيد البطليوسي، ص١٣.

(٤) الفهرسة، ٤١١.

(٥) الصلة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ٢/ ٣٩٧.

(٦) بغية المتلمس، ص ٣٩٥.

الْبَطْلَيُوسِيُّ في كتابه «الانتصار»[1] أخذ شعر المعري عنه، كما درس عليه برواية أخيه الحسن سقط الزند وضوءه[2].

(٤) **أبو الحسن علي بن محمد بن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ** (ت ٤٨٠هـ)[3]، وهو أخو ابن السيد كان مقدماً في علم اللغة وحفظها وضبطها، وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيراً من كتب الأدب وغيرها[4].

(٥) **أبو بكر عاصم بن أيوب الْبَطْلَيُوسِيُّ الأندلسي** (ت٤٩٤ هـ)[5].

(٦) **أبو علي الغساني**، حسن بن أحمد وقد اشتهر بالجياني (ت٤٩٨هـ) [6]ـ تتلمذ عليه ابن السيد في علم الحديث والآداب[7].

(٧) وزاد صلاح الفرطوسي في المثلث من شيوخه: **أبو سعيد الوراق**، ذكره ابن بشكوال[8] وابن فرحون[9] وابن خير[10]. روى عنه ابن السيد مقاتل الفرسان واختيارات الأصمعي.

تلاميذه:

إن من تلاميذ الْبَطْلَيُوسِيُّ من يُشهد لهم بالعلم وقوة البيان والحجة، حيث قال

(١) الانتصار، ص٢٣.

(٢) الفهرسة، ٤١١.

(٣) الصلة، ٢/ ٤٢١.

(٤) الصلة، ٢/ ٤٢٢.

(٥) الصلة، ٢/ ٤٥١.

(٦) أزهار الرياض، ٣/ ١٤٩، وبغية الملتمس، ٢٦٥.

(٧) الصلة، ١/ ٢٩٢. الغنية، ١٥٨.

(٨) الصلة، ١/ ٢٩١.

(٩) الديباج المذهب، ١٤١.

(١٠) فهرسة ابن خير، ٤١٢.

عنهم د. حسن علقم: "بالنظر لثقافة ابن السيد الموسوعية، فقد تنوعت اهتمامات تلاميذه وميولهم فشملت حقولاً معرفية مختلفة؛ كعلم الكلام والفلسفة، والتراجم والمصنفات المعروفة"(١). ومن أبرز تلاميذه الذين ذكرتهم المراجع:

(١) ابن خاقان: هو الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي، الكاتب أبو نصر (ت ٥٢٨هـ)(٢).

(٢) ابن بسام: علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ)(٣).

(٣) القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي (ت٥٤٢هـ)(٤).

(٤) القاضي عياض بن موسى عياض، أبو الفضل اليحصبي (ت٥٤٤هـ)(٥).

(٥) ابن بشكوال: هو خلف بن عبد الله بن مسعود، أبو القاسم بن بشكوال، القرطبي الأنصاري (ت ٥٧٨)(٦).

كما ورد عند د. حسن علقم في الجوانب الفلسفية؛ أنَّ ما سبق هم الأكثر شهرة كما وردت في كتب التراجم، وتناول أيضاً طائفة أخرى أقل شهرة يبلغ عددهم ٦١ تلميذًا، لكني اقتصرت على ذكر بعض منهم:

(١) سعيد بن فتح بن عبد الرحمن بن عامر، (ت٥١٥هـ)(٧).

---

(١) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص٢٨.

(٢) أزهار الرياض ٣/ ١٠١-١٤٨.

(٣) الذخيرة، القسم الثالث، المجلد الثاني، ٨٩٠-٨٩٢.

(٤) بغية الملتمس، ص ٣٨٩.

(٥) المعجم، ص١٠٨.

(٦) المعجم، ص ٧٨٥.

(٧) الذيل والتكملة، القسم الأول السفر الرابع، ص ٣٩.

(٢) ابن الزقاق، أبو الحسن علي بن عطية، (ت ٥٣٠هـ)[١].

(٣) سليمان ابن عبد الملك بن روبيل، (ت ٥٣٠هـ)[٢].

(٤) محمد بن عمر بن عبد الله العقيلي، (ت ٥٣٠هـ)[٣].

(٥) علي بن عبد الله بن موسى بن طاهر الغفاري، (ت ٥٣٦هـ)[٤].

(٦) محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي السرقسطي، (ت ٥٣٨هـ)[٥].

(٧) عتيق بن عبد الجبار بن يوسف محرز الجذامي، (ت ٥٣٨هـ)[٦].

(٨) إبراهيم بن خليفة بن أبي الفتح، (ت ٥٤٠هـ)[٧].

(٩) طاهر بن عبد الرحمن بن سعيد، (ت ٥٤٠هـ)[٨].

(١٠) عبد الله بن محمد بن الخلف الصدفي، (ت ٥٤٠هـ)[٩].

(١١) محمد بن يوسف بن سليمان القيسي النحوي، (ت ٥٤٠هـ)[١٠].

(١٢) محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، ينتهي نسبه إلى عبد الرحمن الداخل الخليفة الأموي، (ت ٥٤٢هـ)[١١].

---

(١) الذيل والتكملة، القسم الأول، السفر الخامس، ص ٢٦٥.

(٢) الذيل والتكملة، بقية السفر الرابع، ص٧٤.

(٣) المعجم، ص١٢٦.

(٤) الذيل والتكملة، القسم الأول، السفر الخامس، ص٢٣٧.

(٥) المعجم، ص١٤٦.

(٦) الذيل والتكملة، القسم الأول، السفر الخامس، ص١٢٠.

(٧) التكملة لكتاب الصلة، ١/ ١٤٥.

(٨) المصدر السابق، ٣٤١.

(٩) الذيل والتكملة، بقية السفر الرابع، ص٢٢٦.

(١٠) المعجم، ١٥٤.

(١١) المعجم، ١٥٨.

(١٣) محمد بن مسعود بن عبد الله، (ت ٥٤٤هـ)[١].

(١٤) أحمد بن جعفر المعافري، (ت ٥٤٧هـ)[٢].

(١٥) عاصم بن خلف بن محمد بن عاتب التجيبي (ت ٥٤٧هـ)[٣].

مصنفاته:

إن مصنفاته كما جاء في كتب الباحثين عن الْبَطَلْيُوسِيُّ، تتجاوز العشرين مصنفاً، فمنهم من قسَّمها إلى المطبوع، والمخطوط، والمفقود، وكذلك من قسّمها بحسب موضوع أو محتوى الكتاب هل هو فلسفي، أم لغوي، أم جامع بين طابع الفلسفة واللغة.

وهذا ما ورد عند صاحب الجوانب الفلسفية، فقال: "تندرج مؤلفات ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ في ثلاث مجموعات رئيسة:

- **المؤلفات الفلسفية الخالصة** ويمثلها كتاب: «الحدائق».
- **والمؤلفات التي تمتزج فيها الفلسفة بألوان الفكر الأخرى**، كاللغة والنحو والأدب، والفقه، والعقائد ويمثلها «كتاب المسائل والأجوبة»، و«كتاب المسائل»، و «كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم»، و«كتاب الانتصار ممن عدل عن الاستبصار».
- **وآخرها المؤلفات اللغوية الخالصة**: ويمثلها «كتاب المثلث»، و«كتاب

(١) التكملة، ١/ ٤٦٩.

(٢) التكملة لكتاب الصلة، ١/ ٥٦.

(٣) الذيل والتكملة، القسم الأول، السفر الخامس، ص٩٩.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب»، و«كتاب شرح الكامل»[١]. وكذلك يمكن تقسيمها من زاوية أخرى وهي كما سبق وذكرنا إلى مطبوع ومخطوط ومفقود"[٢].

ثقافة ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ وتطور النحو عنده:

قبل الحديث عن ثقافته بشكل مباشر نتناول بعض الروافد التي نمَّتَ من علمه وساهمت في بناء تلك الشخصية والثقافة، أطّلعتُ على العديد من كتب السير والتراجم لكن لم أجد عندهم للبطليوسي غير ما وجدت في التعريف عنه ومولده وغير ذلك مما سبق ذكره[٣].

لكن الدراسات التي تناولته حديثًا تتبعته خير تتبع، فمن تلك الدراسات، د. صاحب أبو جناح، حيث قال: "يجب ألا نذهل حينما نجد همة ابن السِّيد تتسع لكل هذه العلوم والمعارف فيمارسها دراسة وتدريسًا وتصنيفًا. فهو نحويّ، لغويّ، أديب، محدّث، فقيه، مقرئ، فيلسوف، شاعر، يصفه معاصره وتلميذه ابن بشكوال بأنّه عالم بالآداب واللغات، مستبحر فيهما، مقدَّم في معرفتهما، وإتقانهما [٤].

ويصفه معاصره وصاحبه الفتح بن خاقان بأنه شيخ المعارف وإمامها، لديه تنشد ضوالُّ الإعراب، وتوجد شوارد اللغة والإعراب [٥]. فيرى باحث معاصر كتابه الفلسفيّ: «الحدائق» يُعد أول محاولة للتوفيق بين الشريعة الإسلامية والفكر

(١) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩-٤٥.

(٣) هذا رأي من تناول البطليوسي وتتبعه.

(٤) الصلة ١/ ٢٩٢.

(٥) قلائد العيقان ١٩٣.

اليوناني"[1].

وقد أشار حامد عبد المجيد في بداية مقدمة الانتصار إلى ما امتاز به الْبَطَلْيُوسِيُّ من خصائص علمية قائلًا: "ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ، إمام من أئمة النحو واللغة، وعلم من أعلام الأدب وصورة صادقةً للعقل الخصب، والتفكير الناضج، أديب، عالم، اجتمعت لديه مواهب الأديب، وضح صفات العالم المحقق، شخصية متعددة النواحي، مختلفة الجوانب، فهو نحويٌ لغوي، فقيه عالم، أديب شاعر، له تحقق بالعلوم الحديثة والقديمة، ومشاركة في علوم الفلسفة، والمنطق، وعلم الهيئة، وغير ذلك. وإذا كانت آثار الإنسان تدل على شخصيته، ونفسيته، ومواهبه، وتكوين مزاجه، فإنَّ ما خلّفه هذا الأديب العالم، من بدائع التأليف لتدلنا على أن ابن السيد – رحمه الله– كان واسع الاطلاع، غزير الحفظ، صافي الطبع، صائب الرأي، بارع الحكم، واضح البرهان، ومثل هذه الشخصية، خليقة بالبحث والدرس، جديرة بالعناية والاهتمام"[2].

وقال عنه د. وليد محمد السراقبي: "تبوأ ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ مكانة مرموقة في عصره؛ فكان أحد أعلامه الذين برعوا في علوم كثيرة كالآداب واللغة، والنحو، والفلسفة، حتى غدا ندًّا لابن باجة في الفلسفة[3]. وكان إلى جانب ذلك شاعراً متفننًا

(١) تاريخ الفكر الأندلسي ٣٣٤. نقلاً عن: ابن السِّيد البَطَلْيُوسي اللغوي الأديب حياته –منهجُهُ في النحو واللغة– شعره، أ.د. صاحب أبو جناح، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ص١٨.

(٢) مقدمة الانتصار. نقلاً عن: ابن السيد البطليوسي الاندلسي (٢)، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، أظهر، ظهور أحمد، مج ١٢، ع١٢ , ١١، ١٩٧٨، يونيو – جمادى الآخرة، ص٨٩٤.

(٣) ينظر: تاريخ الفكر الأندلسي ٣٣٤ و ٣٣٥، وتاريخ الفكر العربي/ ٦٠٣.

في صناعة الشعر، وشاعراً حكيماً"(١).

فأورد د. حسن علقم كلام د. محسن جمال الدين في بحثه عن الفارابي وأنَّ مجموعة من فلاسفة الأندلس قد تأثروا بفلسفته حيث قال: "وكان من المنتفعين بفلسفة الفارابي في الأندلس طبقة بارزة من العلماء أمثال ابن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ صاحب كتاب الحدائق"(٢).

وقد خصص –حسن علقم– في كتابه فصلاً كاملاً تحدث فيه عن فلسفة ابن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ وقسّمه على فصلين، تناول فيه الكثير من أقوال الْبَطْلَيُوسِيُّ تحت تصنيفات اهتم بها في كتابه، وما يهمني منه ما جاء في حديثه عن الفلسفة والنحو والمنطق، حيث قال في التحليل الفلسفي للنحو عند الْبَطْلَيُوسِيُّ: "تناول ابن السيد مسائل نحوية كثيرة واستخدم فيها معرفته المنطقية وتصدى بهذا النهج لكثير من علماء النحو والمنطق، فقد أورد في كتابه: (**إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**) تعريفات أبي القاسم الزَّجَّاجي وغيره، إضافة إلى تعريفات بعض علماء المنطق للاسم والفعل والحرف وغيرها، واعتبر كثيراً من هذه التعريفات قاصرة عن تحقيق الغاية؛ لأنها لا ترقى إلى درجة التعريف بالحد وعدها من التعريفات بالرسم"(٣).

فقال عن الزمان عند ابن السيد بأنه: "يرتبط كما هو واضح بالفعل والحركة وليست الأفعال على وجه التحديد إلا حركات الأشخاص أصلاً، ولما كانت هذه

(١) تاريخ الفكر العربي / ٦٠٤. نقلاً عن: رسائل في اللغة، لأبي محمد البطليوسي، ت: وليد محمد السراقبي، تحقيق التراث (١٣)، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م/ ص١٤.

(٢) ينظر: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، حسن علقم، ص٥٠.

(٣) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٢٦.

الحركات كثيرة ومتنوعة أصبح من الضروري أن نُميِّز بينها، فأُطْلِق على بعضها: قعود، قيام، ضرب، قتل، ولما كانت هذه المصادر مبهمة من حيث الزمن اشتقت منها صيغ تدل على زمن مُحْدَث، فقيل: يقعد، يقوم، يضرب، ومن هنا كانت هذه المصادر السابقة بمثابة "الطين الذي تُصنع منه الآنية، والفضة التي تُصاغ منها أصناف الحلية"(١). وأصبح الأفراد هم الفاعلين الذين يشكلون الأحداث وفق إرادتهم ضمن إطار زماني ومكاني معين"(٢).

وكذلك تمايز مفهوم النحو والمنطق عند ابن السيد البطليوسي، فهو يرى أنَّ "المنطق وثيق الصلة بالنحو ذلك أنَّ "بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات"(٣) ولا ينبغي أن تقودنا هذه الصلة إلى اعتبارهما متماثلتين، فلكل صناعة قوانينها الخاصة، وذكرَ في ذلك ما تنازع فيه مع الفيلسوف «ابن باجة» وكذلك أبو الحسن الأشعري"(٤).

ومن التطور الملاحظ في نحو الْبَطَلْيُوسِيُّ هو ارتباط النحو بالفلسفة لأهميتها، حيث جاء عند حسن علقم قوله: "تنبه ابن السيد إلى أهمية اللغة في القضايا الفلسفية، التي لا يمكن أن تحدد دلالاتها إلا ضمن إطار لغوي، وقد تناول ابن السيد اختلافات جمة تطور النزاع فيها بين المسلمين، وخصومات كثيرة حدثت بينهم بسبب تشعب الأفهام في إدراك المدلولات اللغوية". ثم قال: "درس ابن السيد هذه الخلافات التي تولّدت بين المسلمين وردّها إلى مفاهيم لغوية، ... ولعل كتاب: «التنبيه» أبرز مؤلفات ابن السيد حصراً لأسباب الخلاف هذه، والتي حدها ابن السيد ثمانية

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، ص٢٦.

(٢) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٣١.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، ص٣٣.

(٤) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٣١-١٣٣.

أسباب"[1].

وأضاف د. صاحب أبو جناح: "ولا شك أنَّ دراسته للفلسفة تركت أثرًا عميقًا في تفكيره النحوي جعلته يستعين بتعريفات الفلاسفة وأهل المنطق... فيسوقها مع ما يسوق من تعريفات النحاة المتقدمين"[2].

وقال أيضًا: "لكن الانسياق وراء احتجاجات المناطقة وأساليب معالجتهم للمسائل الذهنية المجردة لم يُشتط به بعيداً عن طريق أهل اللغة ومنهجهم في الاستدلال للمسائل اللغوية التي كانت مداراً للجدل بينهم، بل نراه يعود... ليستخدم المنهج اللغوي الذي يستعين بالاستقراء لإثبات صحة دعواه[3] أو إبطال دعاوى خصومه أو مجادليه"[4].

فتوصّل إلى أنَّ لابن السيد جهودًا خاصة في التدوين وعرض المسائل، حيث قال: "ويمكن ملاحظة جهوده الخاصة في تبويب بعض المسائل وتقسيمها ووضع الحدود الفاصلة بين أقسامها، الأمر الذي تردد صداه في مصنفات النحاة الذين جاؤوا

(١) المصدر السابق نفسه ص١٣٥. ومن أراد الاستزادة فعليه الرجوع إلى الكتاب.

(٢) ابن السيد البطليوسي اللغوي الأديب حياته -منهجه في النحو واللغة- شعره، أ.د. صاحب أبو جناح، جمهورية العراق ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص٥٤.

(٣) وكذلك فيمن سأل الْبَطَلْيَوْسِيُّ عن المراد «بالأخضر»، قال: "بهذا الأسلوب الذي يعتمد النقل والرواية المبنية على استقراء النصوص الفصيحة شعراً ونثراً يثبت ابن السيد صحة دعواه، ... وقد تكون طبيعة هذه المسألة اللغوية التي تعتمد أساسًا في الاستدلال لها على المروي عن أهل اللغة وناطقيها هي التي ألجأت ابن السيد إلى هذا الأسلوب في الاحتجاج، لكن ذلك أيضًا يعني أنَّ ابن السيد اهتدى بحسه اللغوي وثقافته اللغوية الواسعة إلى المنهج السليم في احتجاجه بإثبات دعواه وإبطال دعوى الخصم". المصدر السابق، ص٥٥.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص٥٤.

بعده مثل: مغني اللبيب لابن هشام"[1].

وقال أيضـــاً: "ويمكن القول:... إنَّ الرجل اســتوعب تراث المتقدمين من البصــريين والكوفيين وعامة المتأخرين من النحاة، وأنَّه اســتطاع أن يكوّن لديه ثروة نحوية زاخرة جعلته مقصـداً لكل السـائلين عما يشـكل من عويص المسـائل النحوية واللغوية ويفرد فيها من خلال إجاباته مباحث نافعة تلوح منها إمارات الذكاء والنفاذ الدقيق والاجتهاد، ... ولا ريب في أنَّ ابن السيد أفاد كثيراً من عناصـر ثقافته المتنوعة ولا سـيما علم الجدل ليعدَّ نفســه للدفاع عن آرائه في المســائل النحوية المتنازع عليها"[2].

الدرس النحوي في بلاد الأندلس:

أورد شـوقي ضـيف في كتابه: (المدارس النحوية) النحو في الأندلس وقد عنونه بـــ: (المدرسة الأندلسية)، قال في ذلك: "يبدو أنَّ الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصـري، وأنها صبّت عنايتها أولاً على النحوي الكوفي مقتدية بنحويِّها الأول جودي بن عثمان، حتى إذا أصــبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا الأُفْشــنيَق[3] محمد بن موسـى بن هشـام (ت ٣٠٧ ه) يرحل إلى المشـرق ويلقى بمصـر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقرأه بقرطبة لطلابه"[4].

وقال نقلاً عن الزبيدي والقفطي في بيان مكانة محمد بن يحيى في تاريخ النحو الأندلســي: "لم يكن عن مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عُني بالنحو كبير علم بالعربية حتى ورد محمد بن يحيى عليهم؛ وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة

(١) المصدر نفسه ص٧٧.

(٢) ابن السيد البطليوسي اللغوي الأديب حياته -منهجه في النحو واللغة- شعره، ص٧٨-٧٩.

(٣) الزبيدي ص٣٠٥، وابن الفرضي ١/ ٣٢٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٦، وبغية الوعاة ص١٠٨.

(٤) المدارس النحوية، ص٢٨٩.

الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك...".

وقال القفطي: "لما ورد محمد بن يحيى على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنَّه من ذلك"(١).

تتبع د. شوقي ضيف النحو الأندلسي ومراحل تطوره، وبداياته، والعلماء الذين مرّوا وازدهر بهم النحو في تلك الفترة، فقال: "أخذتْ دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نُحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الآخرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين خاصة أبا علي الفارسي وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبًا من الخصب والنماء"(٢).

وفي المثلث قال د. صلاح الفرطوسي: "يعد عصر أمراء الطوائف من أكثر عصور الحضارة الإسلامية في الأندلس تقدمًا وازدهارًا في العلوم والآداب، فقد وصلت في هذا الجانب إلى أقصى درجات التطوّر إلى الرقي حتى عُدّ عصر الإمارة وعصر الخلافة (فترة إعداد طويلة تجمعت خلالها مواد وافرة غزيرة في كل فرع من فروع الدراسات)(٣) وقد أسهمت عدة عوامل في دفع حركة العلوم والآداب لإيصالها إلى ما وصلت إليه فتعدد مراكز الحكم واختلاف أهواء الحكام وميولهم(٤)

(١) المدارس النحوية، ص٢٩٠.

(٢) المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي آنخل جنثالث ١٣.

(٤) تاريخ الأدب الأندلسي، ص٧١.

وانتشـــار علماء قرطبة وتفرق مجموعات الكتب في شـــتى أنحاء الأندلس والحرية الاجتماعية والدينية التي أباحها أمراء الطوائف[١] كلها عوامل ساعدت على النهضة الفكرية التي ظهرت بوضوح في هذه المرحلة و المرحلة التي تلتها، فإنَّ فنونـًا متعددة وصلت إلى درجات رفيعة من التطور والكمال خلال حكم المرابطين للأندلس"[٢].

ومما شاع وانتشر في الزمن الأندلسي: "فن الترجمة الأدبية من أهم ألوان التراجم التي شاعت عند الأندلسيين، وهي تهدف إلى التعريف بالإبداع الأدبي للمترجم لهم من ملوك الأندلس ووزرائها وأعيانها من أهل الأدب والشعر والبلاغة والأدباء، وعرض نماذج من شعرهم الرهين ونثرهم البديع"[٣].

وقال د. حسن علقم في الأثر الذي تركه ابن السيد في الأندلس: "ترك ابن السيد أثراً عميقـًا في الحياة الفكرية في الاندلس من خلال مؤلفاته الكثيرة التي تربو على الثلاثين كتابـًا في شـتى مواضـيع المعرفة، وقد وصـفه أحد معاصـريه بأنه بالأندلس "كالجاحظ بل أرفع درجة"[٤]. ولا شـك أن هذه الشـهادة تُعبِّر عن المكانة العلمية الممتازة التي يحظى بها ابن السيد في الوسط الثقافي الأندلسي"[٥].

وقال أيضـًا: "أمّا في ميدان الدراسات الفلسفية، فَحَسْب ابن السيد أنَّه كان أول فيلسـوف في الأندلس كتب بصـورة منهجية مُنَظَّمَة في المشـكلات الفلسـفية التي دار

(١) تاريخ الفكر الأندلسي، ص ١٣.

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي ص٢٢. / نقلاً عن: المثلث لابن السيد البطليوسي، ص ٢٣.

(٣) ترجمة ابن السـيد البطليوسـي للفتح بن خاقان، دراسـة وتحقيق: فايز عبد النبي القيسـي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤته – عمادة البحث العلمي، مج ٤، ع ٢، ربيع الأول ١٤٢٩هـ/ نيسان ٢٠٠٨م، ص٦٢.

(٤) الذخيرة، القسم الثالث، المجلد الثاني، ص٨٩٠.

(٥) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٧٥.

حولها الجدل العقلي في المشرق، فكان رائداً للفلاسفة الذين جاؤوا بعده"[1].

هذا أبرز ما تناولته في هذا الجزء، وإن لم أسهب ولم أكثر الحديث في ذلك لتشعبه أولاً، وثانيًا لن يكون من صلب البحث أن أطيل الكلام عن الزمن الأندلسي وما مرّ به من تقلبات، وكيف هي البدايات وإسهامات العلماء وغيرها. فعرّجت لبعض المؤلفات ومن أراد الاستزادة في ذلك فليرجع لتلك المراجع قصرًا وليس حصرًا.

(١) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٧٥.

الفصل الأول

العلاقة الإسنادية من منظور التصور النحوي

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: الإسناد المفهوم والإجراء.
- **المبحث الثاني**: العلاقات الإسنادية داخل التراكيب النحوية.

المبحث الأول

الإسناد ومجالاته الاستعمالية

يقتضي التعامل مع المفاهيم النظر إلى سياقاتها المعرفية والمنهجية والإجرائية التي تتحرك في رحابها؛ حيث يرتبط معناها وتتحدد دلالاتها تبعا لهذا السياق المعرفي الذي انبثقت منه؛ الأمر الذي يؤدي إلى التزام المفهوم بحدود الحقل ومقتضياته.

مثل هذا الزعم المعرفي نجده في مفهوم الإسناد الذي له مجالاته التي يتوزع عن طريقها مما يجعله يؤدي وظيفته على حسب مقتضيات التراكيب التي يقع فيها، غير أنَّ الملاحظ في مفهوم الإسناد أنّه لم يوظف في مجال النحو فقط، بل تناولته عدة حقول على حسب تصوراتها ومنطلقاتها الفكرية والمنهجية؛ فقد أشار البلاغيون إلى استعمالات الإسناد ودلالاته التي يأخذها، وكذلك الفلاسفة والمناطقة وغيرهم مما هو موجود في المدونة الفكرية والمعرفية التي يرجع إليها الباحثون والدارسون.

حسبنا في هذا المقام أن نشير إلى مفهوم الإسناد عند النحاة وبعض البلاغيين الذين تناولوه بشكل يقترب إلى حد كبير مع ما توقف عنده النحاة في أبحاثهم.

الإسناد لغة:

قال صاحب العين في معجمه: "السَّنَدُ ما ارتفع عن الأرض في قُبُل جَبَل أو واد. وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئًا فهو مسند، والكلامُ سَنَدٌ ومُسنَدٌ. كقولك: عبدُ اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند و(رجل) صالحٌ مسند إليه"(١).

وجاء في جمهرة اللغة: "... خرج القوم متساندين إذا خرجوا على رايات شتى.

(١) معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، الطبعة السابعة، العراق ١٩٨٠م، ٧/ ٢٢٨-٢٢٩.

والإسناد: ضربٌ من الشجر وضربٌ من الثياب تسمى الـمُسْنَديّة.. والإسناد في قولهم: أسندت هذا الحديث إلى فلان أُسنِده إِسْنَادًا، إذا رفعتهُ إليه. وباب في النحو يسمى الـمُسْنَد والـمُسْنَد إِلَيْهِ. والمسند: الدهر يُقال: لا أفعل ذلك سجيس المسند، أي آخر الدهر، والـمُسْنَد: خط حميَر الذي كان يكتبون بينهم أيام ملكهم. والسِّنْد: هذا الجيل المعروف يقولون: سِنْد وسُنُود وأسناد. كما قالوا هِنْد وهُنُود وأهناد. والمسند: كل ما أسندت إليه من شيء أو أسندت إليه شيئا. ويُقال: فلان سَنَدُ بني فلَان، إذا كان معتمدهم في أمورهم. وفلان سنيداً في بني فلان، إذا كان دَعِيًّا فيهم"(١).

وذكر ابن القوطية: "وسَنْدت إلى الشيء سُنوداً: اسْتَردفت به؛ وأَسْنَدْت الحديثَ: رفعته إلى المحدِّث، وإلى الله: لَجَأْت، والرجلَ: جعلته دَعيًّا فيهم"(٢).

وجاء في تهذيب اللغة: "قال: والمسنَدُ: الدّعِيّ. والمسند: الدهْر. ثعلب عن ابن الأعرابي: يُقال: لَا آتيه يَد الدهْر، ويدَ المُسنَد: أَي: لَا آتِيه أبدًا، وقال أبو سعيد: السِّنْدأوةُ: خرقة تكون وقايةً تحت العمامة من الدُّهن. قلت: والمسنَد من الحديث: ما اتصل إسناده حتى يُرفع إلى النبي ﷺ والمرسل والمنقطع: ما لم يتَّصل. وَيُقَال للدَعِيّ: سنيد"(٣).

لعلَّ جُلّ السياقات التركيبية التي ورد فيها لفظ الإسناد على حسب تنوع مبدأ الاستعمال لم يخرج عن الرفعة التي قيّدت على حسب الخبر بين المسند والمسند

(١) جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ٢/ ٦٤٩.

(٢) كتاب الأفعال، لابن القوطية، ت: علي فوده، مكتبة الخانجي–القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، ١/ ٧٢.

(٣) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ١٢/ ٢٥٥.

إليه أي بين الخبر والمخبر عنه، وهو تصور يجعلنا نستشف أنّ دلالة الإسناد من الوجهة المعجمية هي دلالة شاملة وواسعة؛ لأنّها ارتبطت بأصل الاستعمال والورود على لسان حال العرب، مما جعل إطلاق الإسناد لا يسير على جهة واحدة، بل تعددت جهاته بتعدد استعمالاته، لكن مع ذلك كله لم تخرج دلالة الإسناد عن معنى الرفعة؛ فهلا وجدنا هذه الرفعة قد قُيّدت من جهة المعنى الاصطلاحي أم بقيت على أصلها مما أشار إليه النحاة في مصنفاتهم النحوية؟

الإسناد اصطلاحًا:

بحكم أنّ المصنفات النحوية التي تناولت مفهوم الإسناد كثيرة ومتنوعة فإنّنا سنكتفي ببعض منها ثم نعقب على حسب ما يخدم إشكالية البحث.

لقد ذكر سيبويه في الكتاب الإطار الذي يتوزع فيه الإسناد وهما: "باب المسند والمسند إليه؛ حيث إنّهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك. وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ بالفعل من الاسم كما لم يكن بالاسم الأول بُد من الآخر في الابتداء"(١).

ولا يخرج صاحب شرح المفصّل لابن يعيش عما أشار إليه سيبويه في شأن مفهوم الإسناد على ركني: المسند والمسند إليه، مبيّنًا أنّ الإسناد: "... أن تُركّب كلمة مع كلمة، تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرّفك بقوله: "أُسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يُرِدْ مُطْلَقْ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة، وإنّما عبّر

(١) الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١/ ٢٣

بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أَنَّ الإسناد أعمُّ من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبراً وإن كان مرجعُ الجميع إلى الخبر من جهة المعنى"(١).

وجاء في شرح اللمحة البدرية في تعريف الكلام وأقسامه تبعًا لما تقتضيه طبيعة الإسناد قائلًا: "والكلام قول دال على نسبة إسنادية، ... قوله: (دال على نسبة إسنادية) فصل أول مخرج للمفردات كـ "زيد" و "عمر" و "قام" و "هل" فإنها لا تدلُّ على نسبة، وقوله: "إسنادية" فصل ثانٍ مخرج ما بقي ممّا عدا الكلام، وهي المركبات التي لا تفيد مع اشتمالها على نسبة لكونها غير إسنادية وأعني - بالإسنادية- نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال، فخرج بذلك النسب الناقصة كنسبة المضاف للمضاف إليه كـ "غلام يزيد"، والنعت للمنعوت كـ "زيد الخياط" إذا لم تقدره خبراً، والعامل للمعمول نحو: "ضارب زيداً" فهذا حدّه؛ ومقتضاه أنَّ الكلام لا يختصُّ بالمفيد؛ لأنَّ الحد، صادق على كلِّ جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أنَّ كلاّ من ذلك غير مفيد، والمصّنف في هذا موافق للزمخشري في مفصّله، وابن الحاجب في كافيته، وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة"(٢).

وورد أيضًا في هامش اللمحة البدرية عدة تعريفات للإسناد، فقال فيها: "تركيب الإسناد: هو أن يكون لإحدى الكلمتين تعليق بالأخرى على السبيل يحسّن وقع

(١) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، ت: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ١/ ٢٠. ينظر: شرح الفية ابن معطي، ابن يعيش ت: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ١/ ٢٠٣.

(٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أ.د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية، الأردن- عمَّان ١/ ٢٦٥-٢٦٧.

الجزء وتمام الفائدة"، وأيضًا ذكر تعريفه في المفصل: "الكلام: هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين أو فعل واسم، وتسمى جملة". وأيضًا ذكر ابن الحاجب في كافيته: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"(١).

قال شارح المفصل: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه، ويسمّى: "الجملة"، نحو: "زيدٌ أخوك" و "قام بكرٌ"، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: "**المركّب من كلمتَيْن أسندت إحداهما إلى الأخرى**"، فالمرادُ بالمركّب اللفظ المركّبُ، فحذف الموصوف لظهور معناه. وقوله: "**من كلمتَيْن**" فصلٌ احترز به عمّا يأتلف من الحروف، نحو: الأسماء المفردة، نحو: "زيد" و"عمرو" ونحوهما. وقوله: "**أُسندت إحداهما إلى الأخرى**، فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل: "معديكرب" و"حضرموت"، وذلك أن المركّب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما، وتجعلهما كلمةً واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام نحو: "معديكرب" و"حضرموت" و "قاليقلا". ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يُخبر عنها بكلمة أخرى، نحو: "معديكرب مُقبل" و"حضرموت طيبة" وهو اسم بلد باليمن، وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة، تنسب أحداهما إلى الأخرى فعرَّفك بقوله: "**أسندت إحداهما إلى الأخرى** أنَّه لم يُرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى، على السبيل الذي يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"(٢).

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٦٦.

(٢) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، ت: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ١/ ٧٢.

ويرى علي كنعان بشير أن الإسناد عند النحاة يكون على قسمين: **"إسناد أصلي، وآخر غير أصلي.**

فالإسناد الأصلي يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الأسمية، وإسناد الفعل إلى الفاعل في الجملة الفعلية.

وأما الاسناد غير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية حينما لا يكون المشتق ركنًا أساسيًّا في الجملة كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا**﴾[1]. وقوله -تعالى-: ﴿**فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ**﴾[2].

فالكلمات: (الظالم، وخشعًا) هي مشتقات، وهي ليست عمدة في الجملة، وقد عملت فرفعت (أهلها، وأبصارهم) وهذا ما أطلق عليه الإسناد غير الأصلي [3].

وأيضًا قُسِّمَ الإسناد إلى: "إسناد حقيقي وآخر مجازي، فمتى ما أُسند الفعل للفاعل النحوي، وكأن مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي، فإن الإسناد يكون حقيقًا، وإلا كان الإسناد مجازيًا، وهذا النوع من الإسناد عُني به البلاغيون"[4].

وكذلك يُقسم الإسناد إلى: إسناد معنوي وآخر لفظي، فالمعنوي-الذي هو الأصل في الإسناد -يتحقق حين تنسب للكلمة ما لمعناها، أي: إنَّ المقصود من

(١) سورة النساء، الآية ٧٥.

(٢) سورة القمر، آية ٦-٧.

(٣) قضايا الإسناد في الجملة العربية، علي كنعان بشير، د. طلال يحيى الطوبجي، جامعة الموصل، رسالة ماجستير، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص٨-٩.

(٤) قضايا الاسناد في الجملة العربية، ص٩.

اللفظ معناه الحقيقي، نحو: حضر أخوك، وخالد مسافر، وأما اللفظي فيتحقق حين يُنسب الحكم إلى اللفظ، كقولنا لا إله إلا الله كلمةُ الإخلاص، وحديث رسول الله ﷺ: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة**»(١).

يتضح مما سبق ذكره أنّ الإسناد عند جلّ النحاة لا يمكن أن يقع إلا داخل التركيب؛ فهناك تلازم بين التركيب والإسناد، ثم زيادة على هذا التركيب ينبغي أن يتنوع ورود الإسناد على حسب ما يقتضيه السياق التركيبي من تنوع في استعمال العملية الإسنادية التي يتحرك فيها كل من المسند والمسند إليه، تمامًا كما وجدنا شارح المفصل وسيبويه وغيرهما يشيرون إلى تنوع منزلة العلاقة الإسنادية ضمن ما يتحرك فيه مسار بنية التركيب.

هذا ما تعلق بمفهوم الإسناد وصوره الاستعمالية التي يأخذها داخل التركيب على حسب ما تقتضيه علاقة المسند والمسند إليه من الوجهة النحوية، لكن الذي وجدناه أنّ هذا التصور النحوي لمفهوم الإسناد مع علاقته الإسنادية التي تلازمه من حيث الاستعمال، يقترب إلى حد كبير مع مفهوم الإسناد في التصور البلاغي؛ حيث نجد معظم البلاغيين تحدثوا عن الإسناد المتعدد الجهات عن طريق أسلوبي الخبر والإنشاء وهلم جرا.

الإسناد عند البلاغيين:

إنّ الإسناد عند البلاغيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعاني والتراكيب واستعمالها، فمجال اهتمامهم وعنايتهم بالإسناد يكمن في التركيز على الإفادة وتمام المعنى وقبل ذلك الغرض من الكلام لدى المتكلم، فقد كان حرصهم على الإسناد من الناحية الأسلوبية وسيوضح ذلك.

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص٢٤-٣٠.

لقد تناول العديد من الدارسين الجرجاني وأسلوبه في كتابيه: (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) ومن أهم تلك الدراسات للدكتور بدوي طبانة، فصحّح العديد من المفاهيم التي لم يتبناها عبد القاهر كتخصيص كتاب دلائل الإعجاز بعلم المعاني وكتاب أسرار البلاغة بعلم البيان(١)، وتناول أيضا فكرة النظم لدى عبد القاهر فقال: "إن فلسفة عبد القاهر البيانية تنهض على أساس (فكرة النظم)، ومعنى النظم عنده تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهذا التعليق لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، ومختصر الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه"(٢).

فاللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني قد ذهب به مذهبًا آخر، فيقول في مضمون هذا السياق، إنّ الكلمة المفردة: "... لا قيمة لها قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي يفيد بها الكلام غرضًا من أغراضه في الإخبار والأمر والنهي والاستخبار والتعجب، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، وليس بين اللفظتين تفاضل في الدلالة، حتى تكون إحداهما أدلّ على معناها الذي وضعت له من الأخرى"(٣).

ويرى عبد الفتاح لاشين أنّ تفكير عبد القاهر في كتابيه: (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) كان ينبع من منبع منطقي محض؛ حيث أتى بالمقدمات ثم أعقبها

(١) للاستزادة ينظر: البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، مطبعة الرسالة – ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، ص ١٩٤.

(٢) البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، ص ١٩٧.

(٣) المصدر السابق ص ١٢٥.

بالنتائج قائلًا: "معلوم أن ليس النظم سوى تعلق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب من بعض"، ثم أخذ يفصل هذه العلاقات ويوضح تلك الأسباب، فيقول: "والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، ولتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالًا منه، أو تابعًا له: صفة: أو تأكيدًا: أو عطف بيان: أو بدلًا: أو عطفًا بحرف، ... أما تعلق الاسم بالفعل بأن يكون فاعلًا له أو مفعولًا"(١).

فأنهى -عبد الفتاح لاشين- كلامه قائلاً: "ومختصر كل الأمر:

أنه لا يكون الكلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وكذلك مشبهًا ومشبه به، كقولك: كأن زيدًا أسد، وكذلك إذا قلت: لو، لولا، وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابًا للأولى... فالمعاني التي تنشأ من تعلق الاسم بالاسم: أو تعلق الاسم بالفعل، أو تعلق الحرف بهما: فهي معاني النحو وأحكامه، فالتعلق والإسناد يفهمان من النحو: وعنهما تكون المعاني التي يريد المتكلم إبرازها: ويستطيع السامع إدراكها: ولا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحو: ومعنى من معانيه"(٢).

وإذا رجعنا إلى كتاب عبد القاهر الجرجاني (دلائل الاعجاز) لم نجد تصريحًا لمعنى الإسناد، وإنما أشار إليه في تقسيمه للأبواب بـــ (الخبر وما يتحقق به الإسناد)(٣).

(١) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، ص٧٥.

(٢) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص٧٥-٧٩.

(٣) دلائل الاعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٥٢٥.

وجاء في المقتصد: "قال عبد القاهر: اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار فكأنه قال: وأما الفعل فما كان خبراً عن شيء ولم يكن مخبراً عنه، غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنَّ من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيدٌ، أو الأمر لا يكون من حيث إنَّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعلُهُ متصلًا وملامسًا، وكذلك قال:

فلمَّا دخلناهُ أَضَفْنَا ظُهورَنَا إلى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ

فوضع (أضفنا) موضع أسندنا لاتفاقهما في المعنى، وإذا كان كذلك جاز أن تقول: في (ليضربْ زيدٌ) أنَّ الفعل مسندٌ إلى زيدٍ؛ لأنك قد أضفته إليه وعلقته به، فالإسناد إذاً يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلحُ لكلِّ ما يصلحَ له الإسناد"(١).

ثم ذكر بعد ذلك شمولية هذا الحدّ واحترازه، وقسّمه إلى ثلاث: "**أولها**: احترازٌ من الاسم الذي يخبر عنه نحو: زيدٍ، وعمروٍ، والعلمِ، والجهلِ، لأنَّ الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبراً عنه ومسندًا إليه شيء على وجهٍ من الوجوه فقد انفصل عن الأسماء التي يصح الإخبار عنها والإسناد إليها.

والثاني: احترازٌ من الاسم الذي يكون مسندًا إلى غيره البتة، نحو: متى، وإذا، وما شاكلهما، لأجل أنَّ الفعل يكون مقدمًا على ما يُسند إليه كما ذكر من قوله: خرج عبد الله. وهذه الأسماء إذا أُسندت إلى شيء كانت مرتبتها بعده، تقول: القتالُ إذا خرج زيدٌ، فيكون خبراً عن القتال، ولا يكونُ أعني القتالُ مؤخرًا عنه، ... وقد يكمن

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، ١/ ٧٦-٧٧.

أن يجاب بجواب آخر، وهو أن هذه الظروف التي تُسند إلى المبتدأ نحو، إذا، وأين، ليس الإسناد متعلقًا بها نفسها في الحقيقة، بل هو متعلق بما فيها من معنى الفعل، فإذا قلت: القتال إذا خرج زيدٌ، فالمعنى: القتال يقع في ذلك الوقت، وكذا أين زيدٌ، فمعناه أيّ موضع استقرَّ.

والثالث: احترازٌ من الحرف لأنه لا يكونُ مسندًا ولا يسند إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ إنّ، أو عمرو إلى، لم يكن كلاماً. وإذا كان الفعل خبراً ومحتملًا لأن يُسند إلى غيره لم يدخلْ عليه الحرفُ فهذا حدٌّ للفعل لأنه مطردٌ منعكس، ألا ترى أنك إذا قلت: كل لفظٍ جاز أن يُسند إلى الاسم مقدّمًا عليه، ولم يجز أنْ يُسند إليه شيء فهو فعل، وكل مالم تحصل فيه هذه الشروط فليس بفعلٍ، كنت مصيبًا. وهذا هو عين الطردِ والعكسِ"[1].

وذكر القزويني الإسناد وحصره في علم المعاني، فقال في تعريفه لعلم المعاني: "هو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق الحال. وقيل: (يُعرف) دون (يُعلم) رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات" ثم قال بعد ذكره لعدد من التعريفات المتعلقة بعلم المعاني: "فالمقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب؛ أولها: أحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند...."[2]، وذكر أن الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي. فالحقيقة هي إسناد الفعل، أو معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو: المصدر، واسم الفاعل، ... وأمّا

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ، ١/ ٧٧-٧٨.

(٢) ينظر: الايضاح في علوم المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م، ص٢٣.

المجاز؛ فهو إسناد الفعل، أو معناه، إلى ملابس له غير ما هو له بتأول"(١).

وجاء في حديث إبراهيم مصطفى عن معاني الإعراب: "أمَّا الضمة فإنها عَلم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويتحدث عنها"(٢). نجد أنَّ هناك خيطًا رفيعًا بين النحو والبلاغة، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فمما سبق نلحظ أن البلاغيين قسَّموا الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وتناولوا فكرة النظم وهي تعلق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من بعض، فهذا يدلنا على أن الكلمة ليس لها أي قيمة أو دلالة إذا كانت مفردة، بل لا بد من ضمها إلى كلمة أخرى؛ حتى تفيد المعنى الذي أراد المتكلم إبرازه إلى السامع.

ومن الملاحظ أنه في بداية نشأة علم البلاغة لم يكن اصطلاح الإسناد واضحًا، فقد كان يطلق عليه الإخبار بالرغم من أنَّه يؤدي نفس المعنى المصطلح عليه الآن وهو الإسناد.

الإسناد عند النحاة:

تناول النحاة الإسناد كما تناوله البلاغيون، لكننا نجد أنَّ كليهما تناوله من الجانب الاستعمالي، فعند البلاغيين كان تركيزهم على الإسناد والتعلق وما تؤديه من معنًى في تلك الجملة، أمَّا النحاة فقد تحدثوا عنه بشكل إفرادي؛ بمعنى أنهم تناولوا تقسيم الكلام وما يحمله كل من الأقسام الثلاثة وما يُسمى به، وما يدخل عليه، وما وظيفته التي يؤديها في الجملة، فلم ينظروا إليه من جانبه الكلي.

فالإسناد -كمصطلح- لم يُتداول بكثرة كما كان مصطلح الإخبار في البدايات، وهذا ما سيتبين لنا، فقد جاء في شرح المقدمة المحسبة عند الحديث عن موضوع

(١) ينظر: الايضاح في علوم المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، ص٣١-٣٢.

(٢) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤، ص٤٢.

الكتاب ومنهجه، والأسباب التي دعت المؤلف ترتيب الفصول بتلك الطريقة، فقال: "إنّ الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأولى التي لا يستغني عن معرفتها، وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، والكلام ثلاثة: ذات وهي الاسم، وحدث وهو الفعل، وواسطة وهو الحرف، وبُدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه، ثم ثني بالفعل؛ لأنه يخبر به ولا يخبر عنه فهو بعده في المنزلة، ثم ثلث بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه"(١).

وذكر في موضع لاحق: "وإنما كان الكلام ثلاثة لا غير؛ لأن العبارة على حسب المعبّر عنه، والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتًا كزيد وعمرو... أو حدثًا من ذات كقام وقعد، أو واسطة بين الذات وحدثها، تكون لإيجاب شيء لها، أو نفي شيء عنها، أو شرطًا لها، مثل: إنَّ زيدًا قام، وما زيدٌ قام، وإنْ قام زيدٌ قام عمرو، فالأسماء عبارة عن الذات، والأفعال عبارة عن الحدث والحروف عبارة عن الوسائط، فلذلك كانت ثلاثة على حسب المُعبر عنه"(٢).

وذكر ابن بابشاذ خواص الاسم والفعل وقسمها إلى أربعة أقسام، فخواص الاسم منها ما في أوله، وما في آخره، وما في جملته، وأخيرًا ما في معناه، مثل كونه مخبرًا عنه (وبه)(٣)، وأما الفعل أن تكون من أوله، أو من آخره، أو من جملته، أو من معناه، مثل كونه خبرًا ولا يخبر عنه(٤).

فقال في تفصيل خواص الاسم كونه مخبرًا عنه (وبه): "كونه مخبرًا عنه مثل

---

(١) شرح المقدمة المُحْسِبَة، طاهر أحمد بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ١٩٧٧م، ١ / ٤٦.

(٢) شرح المقدمة المُحْسِبَة ١/ ٩٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٨٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ١/ ٢١٢.

قولك: زيدٌ قائمٌ، لأنه إنما يخبر عن الأسماء، وكونه فاعلاً مثل: نفعني زيدٌ. وكونه مفعولاً مثل: نفعتُ زيدًا. وكونه معرّفًا بالألف واللام، مثل: الرجل والغلام وبقية التعريفات الخمسة، وكونه منكرًا مثل: أحد وعريب وكنيع ورجل وفرس، ونحوه. وكونه منعوتًا مثل: رجل ظريف وكاتب، وشبهه. وكل هذه علامات معنوية وقد ظهر لك أن معنى كلَّ واحد منها لا يصح إلا في الاسم"(١).

إنَّ خواص الفعل التي من معناه -مثل كونه خبراً ولا يخبر عنه-: "هي الأفعال الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب من نحو: فلانٌ سافر، وما سافر فلانٌ، وفلانٌ فعل كيتَ وكيتَ وما فعل كيتَ كيتَ. فالأوامر والنواهي من نحو: افعلْ، ولا تفعلْ، فليست بأخبار؛ لأنها ليست محتملة صدقًا وكذبًا، وكذلك الاستخبار من نحو قولك: أقام فلان أم لم يقم؟ فاعرف ذلك وقس عليه تُصب إن شاء الله(٢).

وجاء عند ابن هشام الأنصاري في ذكره لعلامات الاسم وما يتميز بها عن الفعل وهي خمسة علامات، -وما يهمنا بالذكر هو العلامة الخامسة-؛ حيث قال خامسًا: "الإسناد إليه، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، وذلك كما في (قُمْتُ) و (أنا) في قولك (أنا مؤمن)"(٣).

وفي الإيضاح العضدي جاء أنَّ الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم. ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبلٌ، وقام بكرٌ. وأما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبد اللهِ، وينطلق بكرٌ. فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه

(١) شرح المقدمة المُحْسِبَة، ١/ ١٩٢.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٢١٤.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة، بيروت -لبنان، ١/ ٢٢.

أعم من الفعل؛ لأن الاسم كما يجوز أن يكون مُخبرًا عنه فقد يجوز أن يكون خبرًا في قولك: زيدٌ منطلقٌ، والله إلـــهنا. والفعل في باب الإخبار أخص من الاسم لأنه إنما يكون أبدًا مُسندًا إلى غيره، ولا يُسند غيره إليه"(١).

وتناول ناظر الجيش في شرحه لمتن ابن مالك، الإسناد بشكل وافٍ ومفصل؛ حيث جاء في تعريف الكلام عند ابن مالك: "والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"، قال ناظر الجيش: "اشتمل كلام المصنف في المتن والشرح خمسة ألفاظ، وهي: اللفظ، والقول، والكلمة، والكلم، والكلام، فقول المصنف: "**ما تضمن من الكلم** " إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلِم، إلا أن اللفظ أبعد الثلاثة؛ لوقوعه على المهمل والمستعمل فعدل عنه، والقول مثل الكلم في القرب؛ لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد، ... وقال: "ولم يعرض هذا للكلم فكان تصدير حد الكلام به أولى لكن على وجه يَعم المؤلَّف من كلمتين فصاعدًا"؛ فلذلك لم يقل: الكلم المتضمن. لأنَّ الكلِم أقل ما يتناول ثلاث كلمات كما تقدم، بل قال: "**ما تضمن من الكلم**" فصدر الحدَّ بما؛ لصلاحيتها للواحد فما فوقه. ثم خرج بذكر **تَضمُّنِ الإسناد**: الواحد كزيد، والمركب دون إسناد كعندك وخير منك. وخرج **بمفيد**: مالا فائدة فيه؛ لكونه غير مجهول لأحد، نحو: النار حارة، والسماء فوق الأرض وتكلم إنسان. وخرج **بمقصودٍ**: ما هو غير مقصود كحديث النائم والساهي. وخرج بقوله: **لذاته**: ما هو مقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها؛ فإن الإسناد فيهما لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته؛ بل قُصد لغيره، وليس كلامًا؛ بل هو جزء كلام وذلك نحو: قاموا من قولك: رأيت الذين

(١) الإيضاح العضدي، أبو على الفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص٦-٧.

قاموا، وقمت حين قاموا"[1].

وجاء في تعريف ابن مالك للاسم: **"فالاسم: كلمة يُسند ما لمعناها لنفسها أو نظيرها"**، قال ناظر الجيش: تفسير هذا الحدّ متوقف على تصور الإسناد. وقد عرفه المصنف: بأنه: "عبارة عن تعليق خبرٍ بمخبر عنه أو طلبٍ بمطلوبٍ منه"[2]وهو جيد. فقوله: **يُسند ما لمعناها**: فصل يفصل الاسم عن الفعل والحرف؛ إذ كل منهما يسند ما للفظه إليه لا ما لمعناه. وأما الاسم فيسند ما لمعناه إليه، أي: يسند إلى لفظه شيء هو لمدلول ذلك اللفظ، فإن قلت: قام زيد، فالقيام هو ذلك الشيء وهو لمعنى زيد، أي: لمدلوله وهو المسند، واللفظ الذي هو زيد مثلاً هو المسند إليه. ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد، كأسماء الأفعال، والأسماء الملازمة للنداء والمصدرية والظرفية أتى في الحد بزيادة وهو قوله: **أو نظيرها"**[3].

وتناول أيضًا الفعل فقال ابن مالك: **"والفعل كلمةٌ تُسند أبدًا قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه"**، قال ناظر الجيش: **كلمةٌ**: جنس يعم الثلاثة. **وتُسند**: أخرج به ما لا يُسند وهو الحرف وبعض الأسماء، كياء الضمير والأسماء الملازمة للنداء، **وأبدًا**: فصل ثالث أخرج به ما يُسند من الأسماء وقتًا دون وقت؛ فتارة يسند وتارة يسند إليه وذلك كثير. **وقابلة لعلامة فرعية المسند إليه**: فصل ثالث أخرج به بقية الأسماء، وهي أسماء الأفعال؛ لأنها تشارك الفعل في أنها مسندة أبدًا؛ لكن لا تقبل علامة فرعية ما أسندت إليه بخلاف الفعل فإنه يقبل"[4].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: أ.د علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ١ / ١٣٧-١٤٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٩.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١/ ١٥٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٤.

مما سبق نجد أن الإسناد بداية لم يكن واضحًا كمصطلح، بل تناوله النحاة بشكل عرضي إما أثناء تعريفهم للكلام، أو تقسيمهم إياه: لاسم، وفعل، وحرف، أو عند ذكرهم للاسم وخواصه أو علاماته، وكذلك الفعل، فمن الألفاظ التي ذكروها وهي نفسها تحمل معنى الإسناد: الإخبار (المخبر به والمخبر عنه)، والطلب (مطلوب منه)، والمعبّر به، فخصص بعض النحاة الإخبار بالاسم، والإسناد للفعل، وأيضًا وجدنا أنَّ الإسناد معنوي فيكون في معنى الجملة غير ظاهر، وذكر النحاة أيضًا الأساليب التي تكون في الكلام وتحمل غرضًا قصده المتكلم.

الإسناد عند المحدثين:

إن النحو عند المحدثين جاء بفكر واضح وجديد في الدراسات النحوية؛ لأنهم تناولوا ما وقع فيه النحاة القدامى وعلماء البلاغة من ثغرات، فالنحاة اهتموا بالجملة من الناحية التركيبية، والبلاغيون من الناحية الأسلوبية، فجعل النحاة المحدثون الجملة عندهم "مصطلحًا يدل على وجود علاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل، والإسناد: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى وفُسرت(النسبة) بأنها إيقاع التعلق بين الشيئين"(١).

والمعروف في مجال الدرس اللساني الحديث أنّ اللغة العربية تعتمد على قرينة الإعراب لبيان وظيفة الكلمة في الجملة(٢)، فجاء تمام حسّان في درسه للمعنى ضمن كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) وقسَّم الكلام إلى أجزاء متتالية، تبدأ من الصوت فالبناء (الصرف)، فالنحو (التركيب)، فالمعجم. ويضاف بعدئذ (المقام) لينتج

(١) مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص ٢٧١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(المعنى الدلالي)[١].

وخلص تمام حسّان إلى أن المعنى النحوي لا يفسره الإعراب؛ لأنَّ الإعراب قرينة لفظية من مجموعة من القرائن التي تتظافر لتوضيح المعنى، وقد انتهى إلى أن تحليل المعنى النحوي يمكن أن يكون عن طريق فهم فكرة(التعليق) التي أشار إليها الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، والتعليق عنده هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما دعاه بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[٢].

ثم إنّ التعليق في ترابطه عن طريق القرائن يُحدد معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية، فقسمها إلى قسمين كما هي عند تمام حسّان: **أولًا: القرائن المعنوية**، وهي معاني النحو أو العلاقات الإسنادية. **ثانيًا: القرائن اللفظية**، وهي ما يقدّمه علماء الأصوات والصرف للنحو من قرائن صوتية أو صرفية"[٣].

وجاء عند أبي حيان في رسالته (ما بين المنطق والنحو من المناسبة): "النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي، وجل نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجل نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر"[٤].

وأخذ الدكتور إبراهيم أنيس يدرس الخلاف الواقع بين اللغويين والمناطقة عن الجملة فقال: "هي عند المناطقة عبارة عن موضوع ومحمول أي شخص أو أي

(١) ينظر: مبادئ اللسانيات ، ص ٢٨١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٤) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م، ص ١٢٢.

شيء ينسب إليه أي أمر من الأمور، ففي مثل: "النار محرقة": يقولون إنَّ "النار" أمر وضع أمام العقل ليحكم عليه حكم من الأحكام ولذلك يسمونه " الموضوع"، ويقولون إنَّ "محرقة" هي الكلمة التي تكمل ذلك الحكم، وهي التي تفيدنا تلك الصفة المعينة في النار، وهي في اصطلاحهم (المحمول) ويشبهه هذا ما جرى عليه أهل البلاغة من تقسيمهم (الجملة) إلى ركنين أساسيين: (المسند) وهو ما يناظر (محمول) المناطقة، و(المسند إليه) وهو ما يعادل (الموضوع) عند أهل المنطق"[1].

(١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ، ص ٢٥٩.

المبحث الثاني

العلاقات الإسنادية داخل التراكيب النحوية

إنَّ التراكيب النحوية هي أصل الكلام، فقد عرف مفهوم التراكيب الإسنادية الأصلية التي هي قوام التواصل في اللغة العربية، اضطرابًا جعله يفتقر إلى الانسجام بين جانبه النظري والتطبيقي. حيث يتعامل النحويون مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي يسوغ السكوت عليها، المستقلة مبنًى ومعنًى تعاملهم مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي تدخل في تركيب أكبر منها بمصطلح واحد هو الجملة، والمطلع على التراث النحوي العربي يرى أن هناك إشكالية في استعمال مصطلحين، هما: الجملة والكلام، فسيبويه كان يستعمل مصطلح الكلام في معانٍ متعددة، منها: الدالة على الجملة، إذ هو يشترط في الكلام الإسناد مع الإفادة المعنوية التامة؛ إذ يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حَسُنَ السكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنَ واستغنى في قولك: هذا عبد الله"(١).

وأما النحاة الذين أعقبوا سيبويه فقد ذهب فريق منهم إلى ترادف المصطلحين، في حين ذهب فريق آخر إلى القول بعدم الترادف، وانقسم هؤلاء على فريقين اثنين، فريق ذهب إلى أن الجملة أعمُّ من الكلام، وفريق آخر ذهب إلى أن الكلام أعمُّ من الجملة، وإلى هذا مال أكثر الأصوليين، وعدد من المحدثين"(٢).

فجاء في رسالة (عوارض التركيب في سورة الأعراف): إنَّ "هناك اتجاهين في

(١) الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٢/ ٨٨، وينظر: الوحدة الإسنادية الوظيفية دلالتها - صورها، د. رابح أبو معزة، ط١، دار رسلان للطباعة، ٢٠٠٩، المقدمة: ص٢.

(٢) ينظر تفصيل ذلك: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، ص٧-١١، وينظر: آليات الترابط في التركيب اللغوي سورة البقرة -أنموذجًا-، ص٣٦-٧٩.

تحديد مفهوم الجملة[1]:

الاتجاه الأول: اتجاه يوحد أصحابه بين مفهومي الجملة والكلام، ذكر منهم: سيبويه، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وعباس حسن، ...، وفي ضوء ما جاء به علماء هذا الاتجاه نجد الجملة رديفاً للكلام، وهي تركيب مفيد من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى لفائدة يحسن السكوت عليها.

وأما الاتجاه الثاني: اتجاه يفرق بين مفهومي الجملة والكلام، ومنهم رضي الدين الأستراباذي، وابن هشام الانصاري، والسيوطي، وعبد السلام محمد هارون، وتبعهم بقوله: "والحق أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه، وإنما كان الكلام أخص من الجملة؛ لأنه مزيد فيه قيد الإفادة، ويقول المناطقة: الأخص ما ازداد قيداً، والأعم ما ازداد فرداً، فالنسبة المنطقية بينهما العموم والخصوص المطلق...، وتنفرد الجملة في صلة الموصول، وجملة الشرط وحدها، وجملة الجواب وحدها، وذلك لعدم القصد بالذات في جملة الصلة، ولعدم الإفادة في جملة الشرط وحدها...، وعلى ذلك فتعريف الجملة هو القول المرَّكب"[2].

فعلّق الباحث بقوله: "نلاحظ أنَّ الكلام ما يحسن السكوت عليه وشرطه الإفادة دائماً كقولنا: زيد قائم، أما الجملة فلا تشترط إتمام المعنى كقولنا: (إنْ يكرمني) في جملة فعل الشرط، أو جواب الشرط، وجملة القسم، وجملة صلة الموصول، وهي أجزاء جمل لا يتضح معناها إلا من خلال الجمل التامة، وبذلك

(١) النحو الوظيفي لعاطف محمد، ط٣، ص٢٦.

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص٢٥. نقلًا عن: عوارض التركيب في سورة الأعراف: دراسة نحوية دلالية، إبراهيم خليل النعيمي، علي حسين البواب، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت -كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأردن، ٢٠١٦م، ص٩-١٠.

تكون الجملة أعم من الكلام [١].

ولقد استحسنت أن أذكر بعض مفاهيم الكلام والكَلِم والجملة والتركيب بصورة موجزة قبل تناول التراكيب النحوية[٢].

جاء في حاشية الآجرومية: "**الكلام**: هو اللفظ المركب، المفيد بالوضع. بدأ المصنف بالكلام: لأنه المقصود بالذات، ولأنه الذي يقع به التفاهم، والتخاطب. **والكلام في اللغة**: هو ما تكلم به الإنسان قليلاً كان أو كثيراً، مفيداً أو غير مفيد، **وفي اصطلاح النحويين، هو**: ما جمع القيود الأربع، التي ذكرها المصنف، وأحدها اللفظ، وهو في اللغة: الطرح والرمي، يقال: أكلتُ التمرة، ولفظت النواة، وفي الاصطلاح، هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ... والثاني: المركب؛ والتركيب في اللغة: وضع شيء على شيء، يراد به الثبوت أو عدمه. وفي الاصطلاح: ما تركب من كلمتين، فصاعداً، كزيد قائم فخرج ما كان ملفوظاً به غير مركب، كزيد.

والثالث: المفيد، والفائدة لغة: ما استفادة الإنسان، من علم، أو مال، أو جاه، أو غير ذلك؛ واصطلاحاً: ما أفاد فائدة، يحسن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر، كقام زيد. فخرج: ما كان لفظاً مركباً ولم يفد، كغلام زيد.

والرابع: الوضع، يعني العربي، والوضع لغة: الإسقاط، من قولهم: وضعت الدَّين عن فلان، إذا أسقطته؛ واصطلاحاً: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كوضع زيد على الذات المشخصة مثلاً، وخرج بالوضع العربي: ما ليس بعربي ككلام الأعاجم، وقيل: معنى الوضع القصد، وهو قصد المتكلم إفهام السامع، فيخرج كلام النائم،

(١) التركيب في صورة الأعراف -دراسة نحوية دلالية-، ص١١.

(٢) الغرض منه الربط واستيعاب تلك المفاهيم بصورة أيسر.

والسكران، ... والصحيح: الأول"[1].

وجاء في الحدود: "حد الكلام هو:(ما تضمن من الكَلِم)؛ أي: كلمتين فصاعداً تضمنتا (إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته): فخرج المفرد، والمرَكَّب غير الإسنادي من التقييدي، والمزجي والإضافي، والإسنادي غير المفيد كقولك: السماءُ فوقنا، والنار حارَّة؛ إذ المراد بالمفيد: ما يَحْصُل به للسامع فائدةً لم تكن عنده، وهذا معلوم لكل أحد"[2].

وذكر في موضع لاحق: "**وحدُّ الكَلِم**: ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدًا، أفاد أم لم يفيد، فهو أعم من الكلام: يعني من وجه؛ لصدقه دون الكلم في نحو: زيد قائم، ولا صدق للأخص مطلقاً بدون الأعم، ويدل على أن ذلك مرده تمثيله لانفراد الكلام.

مثال الكلمة: زيد؛ لدلالته على معنى مفرد.

مثال الكلام: زيد قائم؛ لتضمنه إسناداً مفيداً إلى آخره.

مثال الكلم: إنْ قام زيد؛ لتركبه من ثلاث.

مثال ما اجتمع فيه الكلام والكلم: زيد قام أبوه؛ أما كونه كلامً فلوجود الفائدة، وأما كونه كلم فلوجود التركيب من ثلاث[3].

أما حد التركيب: ضَمُّ (كلمة إلى مثلها فأكثر): بحيث يطلق على المجموع اسمًا واحدًا، ولا يعتبر في مفهومه أن يكون لبعض الكلمات نسبة إلى بعض بالتقدم

(١) حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨-١٩٨٨، ص ٧-٨.

(٢) شرح حدود النحو للأبذي، لابن قاسم المالكي، ت: خالد فهمي، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩-٢٠٠٨، ص٥١.

(٣) المصدر السابق، ص٥١.

والتأخر، ويراد به التأليف، والترتيب، فيعتبر في مفهومه هذه النسبة"[١].

وذكر حد الجملة أيضًا فقال: "ما تركب من كلمتين فأكثر، بشرط الإسناد، أفاد، أو لم يفد فهي أهم من الكلام؛ إذ يشترط فيه الإفادة، بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط جملة؛ جملة الجواب، وليس ذلك بمفيد، فليس كلامًا فظاهر كلام صاحب المفصل[٢]، كما قال بعضهم: إنها مرادفة للكلام، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجملة"[٣].

وسبق أن تناولت الباحثة أ. أيمان فاطمة الزهراء بلقاسم هذا الأمر فقالت: "إن التركيب يقترن بمعان تكاد تنحصر في الضّم، والجمع، والتأليف، فمن هذا المنطلق نجد أن هذه المعاني تجتمع في نقطة الثنائية فلا ضمّ، ولا جمع، ولا تأليف إلا ما كان مؤلفًا من وحدتين فأكثر، ويفضّل بعض اللغويين المحدثين استعمال كلمة التركيب (Structure) التي يدلّ اشتقاقها التاريخي على طريقة بناء الشيء وإقامته[٤]، ويضم قاموس اللسانيات لجورج مونان تعريفًا للتركيب يتلخّص في تعلّق عناصر الوحدات فيما بينها، لتمكن اللغة من أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوظيفة التواصلية"[٥].

---

(١) شرح حدود النحو، ص٥٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢. وفي ابن يعيش ١/ ٧٥: "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة".

(٣) شرح حدود النحو، ص١١٠.

(٤) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص٢٠

(٥) التركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر – مجلة الآداب واللغات – جامعة قصدي مرباح –ورقلة – الجزائر – العدد التاسع – ماي: ٢٠١٠م، ص ٣٣.

التراكيب النحوية:

لقد ذكر أ. د. عبد الله بن علي الثوري في مجلة الأندلس: "نعني بالتركيب اللغوي الجملة التي تتركب من عدد من البُنى اللفظية التي هي مكونات التركيب أو الجملة، وهذه البُنى اللفظية هي المتكونة من نظام من الأصوات متتال وفق قواعد علم الصرف، وبصورة أوضح فالتركيب يعني: الجملة المركبة من عدد من الألفاظ وفق نسق معين، ويلزم أن يؤدي هذا التركيب معنى مفيداً أو مقصوداً، وفي اللغة العربية نسميه الجملة، التي تنقسم إلى جملة اسمية وجملة فعلية، ولها استخدامات عديدة حسب القصد المراد منها مثل: الجملة الابتدائية، والجملة الإخبارية، والجملة البسيطة، والجملة المركبة، وجملة الحال، وجملة الصلة، وغيرها...، فإذا كان تعريف اللغة يوضح: "أنها نظام من العلامات المتواضع عليها اتفاقًا تتسم بقبولها للتجزئة، وينفذها الفرد وسيلة للتعبير عن أغراضه"(١). فإنَّ التركيب اللغوي هو الصورة المجسدة للُّغة؛ حيث إنَّ الفرد أو المتكلم لا يعبّر عن حاجاته بكلمات متفرقة بل بتراكيب لغوية وجمل متعاقبة مترابطة ترابطًا منطقيًّا متسقة في ألفاظها ودلالتها "(٢).

فتوصّل إلى أنَّ: "التركيب اللغوي هو ما نعني به المستوى التركيبي في اللغة، وهو اللغة في وضعها المتكامل المنسق في بناء أصواتها وألفاظها، ويعد التركيب اللغوي من أعلى مستويات التكوين اللغوي، ومن أهم مستويات التحليل في اللسانية الحديثة، وفي التركيب اللغوي ندرس العلاقات التركيبة داخل الجمل لتصبح هذه

(١) علم اللغة، محمد محمد يونس علي، ص٤٦.

(٢) خصائص تراكيب اللغة العربية، عبد الله علي علي الثوري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٢٠ وع٩، ٢٠١٦، ص٢٦٣.

الجمل ذات دلالة واضحة"[1].

تعريف التراكيب النحوية:

أولاً: التراكيب النحوية لغة:

ورد للتراكيب معانٍ عدة عند علماء اللغة، فمن هذه المعاني كما جاءت في (التراكيب النحوية في القصص القرآني) [2]، ما يأتي:

(أ) الجمع والضَّم:

التراكيب جمع تركيب، وهي من الفعل رَكَّبَ شيئًا على آخر تركيبًا؛ وعكسه التفريق وهو من الفعل: فرَّقَ تفريقًا أي: أَفرَدَ الأشياء بعد أن كانت مجتمعة ومُتراكبة مع بعضها، ورَكبَّه تركيبًا: "وضع بعضه على بعض فتركَّب وتَراكب"[3].

(ب) العلو والِاعتِلاءُ:

وأصل الفعلين رَكَّبَ ورَكِبَ يأتي من رَكِبَهُ رُكوبًا وَمَركَبًا أي: عَلاَه، وكانت تستعمل لِركوب الأبل والخيل والدَّواب، وَرَكِبَ البَرَّ ورَكِبَ البحر [4]، ورَكِبَ الدابَّة يَركَب رُكُوبًا: علا عليها... وَرَكِبَ فلانٌ فُلاَنًا بأمرٍ، وارتَكَبَه، وكلُّ شيءٍ علا شيئًا: فقد رَكِبَه، وَرَكِبَه الدَّين، ورَكِبَ الهَولَ واللَّيلَ مَثَلاً بذلك، وَرَكِبَ مِنهُ أمرًا قبيحًا،

(١) خصائص تراكيب اللغة العربية، عبد الله علي علي الثوري، مج١٢٠ وع٩، ص٢٦٣.

(٢) التراكيب النحوية في القصص القرآني: بحث وصفي تحليلي، نضال فؤاد العيلة- محمد رمضان البع، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة) - كلية الآداب، فلسطين، ٢٠١٥، ص١٦.

(٣) القاموس المحيط، ١/ ٤٣٢.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١/ ١٣٨.

وارْتَكَبَه، وكذلك رَكِبَ الذَّنْبَ، وارتَكَبَه"(١).

(ج) النَّظمُ:

ويعرفها الشريف الجرجاني بقوله: "التَّركِيبُ جَمعُ الحُروفِ البسيطَةِ ونَظمُهَا؛ لِتُكَوِّنَ كَلِمَة"(٢). وهو بمعنى التركيب في الاصطلاح الحديث عند النحاة المعاصرين"(٣).

وأكدَّ -طالب أمين- على أهمية التصريف في عملية اختيار الكلمة المناسبة لكل مفهوم، فقال: "فما جاء على وزن (مُفعَّل)، دلّ على مفهوم الوحدة (مُركّب)، أي وحدة الجملة (لكلمتين أو أكثر)، وما كان على وزن (تفعيل) (تركيب)، دلّ على العلاقة التآلُفية الموجودة بين تلك الوحدات (مُركَّبات، وهي جمع مُركَّب)"(٤).

ثانيًا: التراكيب النحوية اصطلاحًا:

إن المركبَّ هو: "قولٌ مُؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدةٍ، سواء أكانت الفائدة تامة، مثل: (النجاةُ في الصدقِ)، أم ناقصةً، مثل: (نورُ الشمسِ الإنسانية الفاضلة إنْ تتقن عملك)، والمركب ستة أنواع: إسنادي، وإضافي، وبياني، وعطفي، ومزجي، وعددي"(٥). الذي يهمنا أن نعرف المركب الإسنادي.

---

(١) لسان العرب - مادة (ر ك ب) ١/ ٤٢٨.

(٢) التعريفات، ص٥٦.

(٣) التراكيب النحوية في القصص القرآني، ص١٦-١٧.

(٤) آليات الترابط في التركيب اللغوي -سورة البقرة أنموذجًا- طالب أمين زهر الدين، رسالة ماجستير جامعة وهران، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، ص٦٥.

(٥) جامع الدروس العربية، مصطفي الغلاييني، ت: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، طبعة٣٠، ١٥/ ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ١/ ١٢-١٣.

فالمركب الإسنادي أو الجملة: ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو: "الحلم زين"، "يفلح المجتهد".

فالحلم: مسند إليه؛ لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به، والزين مسند؛ لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به، وقد أسندت الفَلَاحَ إلى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد مسند إليه"(١).

فالدلالة الاصطلاحية للإسناد تحوي حشدًا من التعريفات في التراث النحوي(٢) تشير جميعها بأهمية عنصر الإسناد في العملية الكلامية؛ إذ لا يتمكن المتكلم من إنشاء جُمل مفيدة ما لم تكن متلبسة به؛ إذ "هو وضع للصيغ في صورة معينة، فليس هو ورود الصيغ اللغوية كيفما اتفق، وليس هو مجرد الألفاظ المتراصة التي تُرصف من غير أن تربطها علاقة، بل هو العلاقة التي لولاها لبقيت الوحدات اللغوية داخل الجملة لبناتٍ غير متلاحمة، لا تنهض بالتعبير الذي تُساق من أجله"(٣).

وقد عرّف الجرجاني الإسناد تعريفًا دقيقًا جمع فيه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية حيث قال: "الإسناد في عرف النحاة عبارة عن: ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء"(٤).

---

(١) الجمل والتراكيب والأساليب دراسة في نحو العربية الجمالي، د. ممدوح عبد الرحمن الرَّمالي، ط١، ٢٠٠٢، مصر، النسخة الرقمية، أسك زاد، ص ١٥.

(٢) ينظر: إسناد الفعل، رسمية الميَّاح، ص ١-٦.

(٣) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، ٢/ ١٠.

(٤) التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، لجماعة من العلماء بإشراف: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٢٣.

ثم قسَّم النحاة القدماء المركبات وفقًا للنسبة القائمة بين عناصرها إلى ثلاثة أقسام(١):

- **المركب الإسنادي**: وهو ما كان بين جزأيه إسناد أصلي، ويشمل هذا القسم على ما يُعرف بالجملة الاسمية وما يُعرف بالجملة الفعلية.
- **المركب التقييدي**: وهو ما كان بين جزأيه نسبة تقييديه بأن يكون أحد الجزأين قيدًا للآخر: فقد يكون القيد بالإضافة فيسمى مركبًا إضافيًا، وقد يكون بالوصف أي: النعت فيسمى مركبًا توصيفيًّا... ويشمل أيضًا المصدر والمشتقات.
- **المركب غير التقييدي وغير الإسنادي**: يحتوي على:

(١) الجار والمجرور.

(٢) المركب التضمني.

(٣) المركب المزجي.

(٤) المركب الصوتي.

إنَّ التركيب النحوي ما هو إلَّا "علاقة نحوية أو أكثر تُكوِّن حدثًا لغويًّا كاملًا"، بمعنى أن ترتب العناصر النحوية ترتيبًا منظمًا في مواقع محددة بحيث تكون بينها علاقات متبادلة، والأنماط النحوية فروع لتركيب واحد، وصحة النمط تمثل صحة التركيب وسلامته وظيفيًّا، ولكل نمط من الأنماط قرينة خاصة به تصرفه عن اللبس والغموض وتُسلِّمَه من التناقض، وما القرينة إلا "تعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل في دورانها في الاستعمال، واختلاف مناسبات القول، كالاستفهام،

(١) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، حوليات الجامعة التونسية، جامعة منوبة - كلية الآداب والفنون والإنسانيات، د. محمد إبراهيم عبادة، ت: خالد ميلاد، ع ٢٩، ص ٤٩-٥٠.

والنفي، والشرط، والتوكيد، وغيرها مما تؤديه الأدوات المختلفة"(١).

ومن أهم المبادئ التي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني وسبق بها عصره، أنَّ المفهوم من مجموع ألفاظ الجملة معنًى واحد، لا عدَّة معانٍ.

يقول عبد القاهر: "إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا يومُ الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له. فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلَّها على مفهوم، هو معنًى واحدٌ لا عِدَّةُ مَعانٍ كما يتوهمه الناس، ويُعَدُّ هذا المبدأ -عند د. مصطفى حميدة- المنطلق الأمثل لدرس بناء الجملة؛ فالجملة سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كي تؤدي في النهاية المعنى الواحد المنشود، وأساس هذا التفاعل التركيب النحوي؛ إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة"(٢).

وقد افترض د. مصطفى حميدة تعريفًا مبدئيًّا للجملة، هو: "الجملة وحدةٌ تركيبية تُؤدي معنًى دلاليًّا واحدًا، واستقلالها فكرةٌ نسبيَّةٌ تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق". وفي ضوء هذا التعريف يرى أن الجملة العربية لا تخرُجُ في تقسيمها عن نوعين اثنين لا ثالث لهما، هما: الجملة البسيطة(٣)، الجملة

(١) أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم)، علي ميران جبار، أ. زهير غازي زاهد، رسالة ماجستير، ١٤٣٠-٢٠٠٩، ص١٤.

(٢) مفهوم الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م، ص١٣٠-١٣١.

(٣) فالجملة البسيطة: هي التي تتضمن علاقة إسنادٍ واحدة، سواءٌ اشتملت على متعلقاتٍ بعنصري الإسناد أو بأحدهما أو لم تشتمل، وقد تكون العلاقة بين عنصري الإسناد، في الجملة البسيطة علاقة ارتباط، نحو: زيدٌ رجلٌ كريمٌ، وقد تلجأ العربية إلى الرابط بينها لأمن اللبس، نحو: زيدٌ هو الكريم. من كتاب: المصدر نفسه، ص١٤٩.

المركبة[1]"[2].

أما عند د. رابح أبو معزة الجملة التامة: "هي التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التي يسوّغ السكوت عليها، والوحدة الإسنادية في حدهما الأدنى بوصفهما بناءً ثنائي الشكل والتكوين يلاحظ أن قوامهما عناصر ثلاثة، هي:

(١) المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه.

(٢) المسند الذي يبنى على المسند إليه، وهو ما يتحدث به عنه.

(٣) **الإسناد:** وهو المعنى المدرك الرابط بين المسند والمسند إليه.

ذلك أن الإسناد الذي يقتضي صحة التناسب بين المسند والمسند إليه في اللغة العربية يتطلب تحري النحويين استقامة الشكل وصحة الصناعة، ويكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقًا وكتابة؛ لأن الإسناد الأصلي هو نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكمًا إلى أخرى سواء أكان مقصودًا لذاته أم لا. فالرابطة الإسنادية هي رابطة معنوية ضمنية، وتلك الرابطة هي نسبة أحد ذينك العنصرين إلى الآخر بقرينة معنوية يدل عليها السياق"[3].

وكذلك تتبع د. رابح جهود الباحثين المحدثين لتطوير مفهومي الجملة

(١) الجملة المركبة: هي التي تتضمن علاقتي إسناد فأكثر، سواءٌ اشتملت على متعلقات بعناصر الإسناد أم لم تشتمل، وقد تكون العلاقة بين الإسنادين أو الإسنادات علاقة ارتباط، نحو: يُردد زيدٌ دائمًا كلمة الله أكبر، وقد تلجأ العربية إلى الربط بينهما أو بينها لأمن اللبس، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وحضر زيدٌ وانصرف عمروٌ، ... ". مفهوم الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، ص١٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٣) الوحدة الإسنادية الوظيفية، رابح بو معزة، دار رسلان للطباعة، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٠-٢١.

والوحدة الإسنادية، حيث قال: "إنَّ من الجهود التي مست تطور مفهوم الجملة عند المحدثين، ما قام به الدكتور: "جعفر دك الباب" حين انتهى إلى أن للجملة العربية مستويين بهما تُعرف هذه الجملة أهي فعلية، أم اسمية"(١).

ثم جاء في تفصيل تلك المستويات: **"مستوى البنية النحوية الساكنة للجملة:** (مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند)، وهو المستوى الذي تقع العناية فيه بالبنية التشكيلية السطحية للجملة التي يكون قوامها الإسناد، ولكن ليس معنى هذا أن يكون الشكل غير خادم للمعنى، فالنحاة العرب حرصوا على ربط المبنى بالمعنى في الجملة العربية، فالجملة من مثل: "سآتيك بالأمس" لما لم تكن العلائق النحوية بين كلمتها على ما يقتضه المعنى والعقل عُدَّت من قبيل الكلام المحال؛ لأنَّ العلاقة بين الشكل والمعنى علاقة لا انفصام فيها؛ إذ لا يجوز أن نأخذ بعين الاعتبار جانباً واحداً منهما فقط ونهمل الجانب الآخر"(٢).

والمستوى الثاني هو: "مستوى البنية الإخبارية المتغيرة للجملة: وهو مستوًى يرتبط بسياق الحال (المقام عند العرب) التي ترد فيها الجملة، أي ترتبط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإبلاغية. ويشترط في هذا للمستوى الفائدة، ولما كان هذا المستوى مرتبطًا بالموقف (المقام)، فإنَّ دراسته تمكّن من معرفة مدى ارتباط معنى الجملة بالموقف الذي تُقال فيه"(٣).

ويذهب"جعفر دك الباب" إلى أن بنية الجملة الفعلية النحوية الساكنة تتميز بأنها تتألف من جزأين لا انفصام لهما، هما: المسند والمسند إليه (الفعل ومرفوعه)؛

(١) الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، د. رابح أبو معزة، ط١: ٢٠٠٩، دار مؤسسة رسلان، سوريا – دمشق، ص١٣.

(٢) الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، ص١٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٤.

لأنَّ الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه؛ ولا يجوز إخلاء الفعل من الفاعل، بينما تتميز بنية الجملة الاسمية بتأليفها من جزأين مستقلين عن بعضهما هما المسند إليه والمسند"(١).

العلاقات الإسنادية:

إن الإسناد هو الجزء غير المنطوق في الجملة، بحكم أنّه يعدّ من العمليات الذهنية التي يقوم المخاطب باختزانها للوصول إلى ما يريد إيصاله والتعبير عنه بطرائق مختلفة، كالإشارات، أو الأصوات، أو الكتابة، ومن هنا تتحول العملية الذهنية إلى صورة منطوقة فونولوجية أو إلى صورة لفظية أو إلى صورة إشارية، فيتم الإخبار(٢).

وليس الغاية من الإسناد رص الكلام كيفما اتفق، أو ضم كلمة إلى أخرى، إنما المقصد منه انعقاد الكلام بحيث يكون ثمة علاقة؛ تحصل بها فائدة، وبذلك يكون الإسناد من أهم وسائل الربط في العربية، به تأتلف التراكيب وتتسق، وليس هو وسيلة ربط وحسب، إنما هو وسيلة ضبط أيضاً، إذ لا تواصل دون إسناد، ولا نظم دون إسناد، أي لا لغة دون إسناد، فحين تقول: (الكتاب جديد) هذه جملة اسمية تتكون من ركنين أساسيين يستدعي كل منهما الآخر، ويقتضيه بشدة، فالمسند إليه (الكتاب) عمدة، والمسند (جديد) عمدة أيضاً، والإخبار هنا حصل بشيئين أنَّ ثمة شيء اسمه كتاب، أعرفه واستحضره في ذهني، وأنت تخاطبني بالجدة فلو لم يكن ثمة رابط بين الكتاب والجدة، ما كان هناك جدة، وبذا أصبحت هذه البنية الذهنية بنية

(١) الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، د. رابح أبو معزة، ص١٤.

(٢) ينظر: العلاقات الإسنادية من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، طارق أحمد الوحش، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، ص٦.

لفظية، فقد ذكرنا الكتاب حتى تناسبه الصفة، ومن ثم ذكرنا الصفة لتنعقد بينهما علاقة وثيقة تنتج معنًى(١).

فالوحدة الإسنادية -إذن- هي: "تركيب إسنادي أساسي وقاعدي في بناء اللغة العربية ونسيجها، عماده المسند والمسند إليه اللذان يلاحظ أن بينهما رابطة إسنادية معنوية تسمى الإسناد، تجعل كلًّا من الركنين المشار إليهما متعلقًا بالآخر؛ سواء أكان ذلك التعلق والائتلاف بين الاسم والاسم، أو بين الاسم والفعل، فيحصل بتكاملها وبتزاوجها علاقة بيان تؤديها هذه البنية القاعدية الصغرى للغة ذات الشكل الثنائي"، ونرى أن التركيب الإسنادي الذي يرتبط بتركيب إسنادي سابق أو لاحق هو وحده الذي يُطلق عليه "الوحدة الإسنادية"(٢).

وذكر د. رابح أبو معزة أن الوحدة الإسنادية من حيث البساطة والتركيب تنقسم إلى قسمين، هما: **"الوحدة الإسنادية البسيطة، والوحدة الإسنادية المركبة.**

فالوحدة الإسنادية البسيطة هي: "التركيب المتضمن مسندًا ومسندًا إليه يردان مفردين؛ أي غير مركبين، ولا يكوِّنان معنى مستقلاً، وهذا في أقصر صورها؛ فهي من حيث البنية الشكلية مثل الجملة البسيطة، تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظًا أو تقديرًا. ونقف على مثال لها في الآية الكريمة: ﴿**وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ**﴾(٣)؛ فهذه الآية اشتملت على وحدة إسنادية فعلية بسيطة هي "يبكون" المؤلفة من المسند (الفعل المضارع/ يبكي)، والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). ويسمى هذا التركيب وحدة إسنادية تأخذ إعراب المفرد، وتقوم بوظيفة

(١) العلاقات الإسنادية من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، طارق أحمد الوحش، ص٦.

(٢) الوحدة الإسنادية الوظيفية، ص٢٥.

(٣) سورة يوسف، آية ١٦.

الحال"[1].

وأما الوحدة الإسنادية المركبة فهي: "التركيب الإسنادي الذي يُكَوِّن عنصر أو أكثر من عناصره الأساسية أو المتممة وحدة إسنادية بسيطة على أن يكون هذا التركيب الإسنادي غير مستقل بنفسه"[2].

إنّ الجملة في اللغة العربية تتألف من ركنين أساسيين، هما: المسند والمسند إليه، وهما: عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل، فالمسند إليه هو المتحدث عنه أو المحدث عنه بتعبير سيبويه ولا يكون إلا اسمًا وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هو المتحدث به أو المحدث به[3]، فالمسند في الاصطلاح هو: المتحدث به، أو المحمول أو الخبر، والمسند إليه: هو موضوع الكلام والمتحدث عنه، ويسمى أيضًا المحكوم عليه[4].

فالمسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام عند النحاة، لعدم تحقق الجملة من دونهما لفظًا أو تقديراً، وما عداهما فهو (مكملات) في الجملة، وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المكملات أو دورها في الكلام، ففي أحيان كثيرة لا يمكن أداء المعنى من دونها، ولكن المقصود أن هذه المكملات ليست طرفًا في الإسناد الأصلي، ولهذا ذهب الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى القول: "ولعلّ الأولى هنا أن يُقال:

(١) الوحدة الإسنادية الوظيفية، ص٢٨-٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٤.

(٤) العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي في ضوء (النظرية التوليدية التحويلية)، ص٥.

مقيدات الحدث"[1] وهو مصطلح دال وظيفي؛ إذ يعبّر عن وظيفة المكملات في الجملة العربية[2].

إنها ملامح الوظيفة الملازمة للتصور النحوي من جهة ما يقتضيه مفهوم الإسناد بترتيبه القواعدي التي تحمل شيئًا من أبعاد الوظيفة؛ الأمر الذي أدى بالمهتمين بالدرس النحوي أنْ يتوقفوا عند الإطار الوظيفي في علاقته بصور العمليات الإسنادية التي يأخذها طابع التركيب على حسب ما تقتضيه طبيعة عناصر الجملة نحويًّا ووظيفيًّا. فما طبيعة النحو الوظيفي؟ وما منزلة الجملة من منظور التصور النحوي الوظيفي؟ وكيف تعامل النحو الوظيفي مع قضية العلاقات الإسنادية من بابها الوظيفي؟

النحو الوظيفي:

إن معيار الوظيفية من المعايير التي تتيح التميز بين تيارين عالمين اثنين: "التيار الوظيفي" و "التيار غير الوظيفي" (أو الصوري) ولقد تناول د. أحمد المتوكل الحديث عن النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية ومجموعة الخصائص المشتركة بينهما والمختلفة؛ وتوصل إلى أنَّ "ما يخالف بين هاتين الزمرتين من النظريات أكثر مما يؤالف بينهما بحيث يمكن القول بأنهما تشكّلان مجموعتين نظريتين متمايزتين، **فوجوه الائتلاف:**

(أ) تسعى جميع النظريات اللسانية في وصف خصائص اللغات الطبيعية بمعنى أنَّ جميع هذه النظريات تتخذ موضوعًا لها اللسان الطبيعي.

(ب) لا تقف هذه النظريات عند الوصف الصرف للظواهر اللغوية بل تتعداه

(١) في بناء الجملة العربية، ص١٨٥.

(٢) قضايا الإسناد في الجملة العربية، ٩-١٠.

إلى محاولة تفسير هذه الظواهر.

(ج) تستهدف هذه النظريات استكشاف الخصائص الجامعة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها؛ أي وضع "نحو كلي" تتفرع عنه "الأنحاء الخاصة" المقترحة لوصف كل لغة على حدة.

(د) تصوغ كل نظرية نموذجًا صوريًّا تفترض فيه أنه يكفل التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة.

(هـ) الأنحاء التي تصوغها جميع هذه النظريات أنحاء "قدرة" وليست أنحاء "إنجاز": تستهدف النظرية وصف قدرة المتكلم أي معرفته للغته التي تمكنه من "الإنجازات" في مواقف تواصلية معينة.

(و) تفرد جميع هذه النظريات، بدرجات متفاوتة، مستويات التمثيل للجوانب التركيبية والجوانب الدلالية والجوانب التداولية"[1].

أما وجوه الاختلاف فـ:

(أ) تَعُدُّ النظريات الوظيفية اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي نسقًا رمزيًّا يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل. في حين أن النظريات غير الوظيفية تَعُدُّ اللغة نسقًا مجردًا (أو مجموعه من الجمل المجردة) يؤدي وظائف متعددة أهمها وظيفة "التعبير عن الفكر".

(ب) تعتمد النظريات الوظيفية فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن نرصد خصائصها إلا إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التواصل بيد أن النظريات غير الوظيفية تنطلق من مبدأ: اللغة نسق مجرد يمكن وصف

(١) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية ٢٠١٠م ص١٤-١٥.

خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته.

(ج) "قدرة" المتكلم – السامع، في رأي الوظيفين معرفته للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينه بواسطة اللغة، فالقدرة "قدرة تواصلية" تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية، وأما "القدرة" في رأي غير الوظيفين، معرفة المتكلم للقواعد اللغوية "الصرف" (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية).

(د) يتعلم الطفل؛ حسب اللغويين الوظيفيين، النسق الشاوي خلف اللغة واستعمالها، أي العلاقات القائمة بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية التي تتحقق بواسطتها، ويتعلم حسب اللغويين غير الوظيفيين، نحو اللغة مستعينًا بالمبادئ التي فُطر عليها.

(هـ) يتصور اللغويون الوظيفيون هذه المبادئ على أساس أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للسان الطبيعي ووظيفته التواصل، في حين يرى اللغويون غير الوظيفين أنَّ الكليات اللغوية على أساس أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبة والصوتية والدلالية) للسان الطبيعي يفُطر عليها الطفل، فالكليات في نظر غير الوظيفيين كليات صورية وهي، في رأي الوظيفيين كليات صورية – وظيفية"[1].

نشأة ومفهوم النحو الوظيفي:

إن من أهم النظريات الوظيفية[2] نظرية النحو الوظيفي: ففي نهاية السبعينيات

(١) اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، أحمد المتوكل ، ص١٥-١٦.

(٢) المصدر السابق، ص٩١.

ظهرت ردة فعل عنيفة ضـد المد التوليدي التحويلي تتمثل في نظرية النحو الوظيفي بزعامة (سـيمون ديك) الهولندي، حيث مثّل للجانب التداولي ورفض مبادئ النحو التوليدي التحويلي (كالتحويل) محاولاً الاسـتفادة مما قدمه فلاسـفة اللغة العادية، وموسعًا النظر نَحوَ بناء نَحْوٍ يربط بين البنية والوظيفة(١).

يعدّ النحو الوظيفي الذي اقترحه سـيمون ديك في السـنوات الأخيرة -عند المتوكل-، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر اسـتجابة لشـروط التنظير من جهة ولمقتضـيات "النمذجة" للظواهر اللغوية من جهة أخرى كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصـادره، فهو محاولة لصـهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي، نحو الأحوال، "الوظيفية"، ونظريات فلسـفية "نظرية الأفعال اللغوية" خاصـة) أثبتت قيمتها، في نموذج صـوري مصـوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث(٢).

إن النحو الوظيفي هو الـذي لا يقتصـر على البحث عن الـدور الـذي تؤديه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التركيبية؛ لأن هذه الوظائف لا تمثل إلاَّ جزءًا من كلّ تتفاعل مع وظائف أخرى مقاميّة(٣) (الوظائف الدلالية والتداولية)، وبهذا فالنحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصـلة كل هذه الوظائف (التركيبية، والدلالية، والتداولية)(٤).

(١) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، ص٣٥.

(٢) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة - الدار البيضاء، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٩.

(٣) ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحيى بعيطيش، ص٤١.

(٤) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، الزايدي بودرامة، إشراف: أخضر بلخير، جامعة الحاج لخضر، رسالة دكتوراه، ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، ص٣٣.

لقد عرَّف محمد مليطان النحو الوظيفي في جملة واحدة؛ إذ يقول: "هو نحو يعدُّ خصائص اللسان الطبيعي الصورية التركيبية والصرفية والصوتية مقومات غير مستقلة عن الدلالة والتداول ولا يتم وصفها وتفسيرها إلا باللجوء إلى عوامل دلالية وتداوليه"(١)، هذا يعني أن النحو الوظيفي لا يكتفي بالخصائص التركيبية والصرفية والصوتية بل تجاوز ذلك إلى الدلالة والتداول لأنَّ الجانب التداولي ما هو إلا نتاج علاقة ربط البنية بالمقام الذي أنجزت فيه(٢).

ويعرّفه د. عبد العليم إبراهيم بأنه: "هو مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفية الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة، أما النحو التخصصي فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة، التي حفلت بها الكتب الواسعة"(٣).

أمّا الزايدي بودرامة تناول النحو الوظيفي في دراسته، حيث قال: "... لا يُنسب النحو إلى الوظيفية في شيء إلا إذا رُوعيَ فيه التمثيل للجوانب التداولية، ومن خلال تعريف الوظيفية نفهم أن الوظيفية التداولية هي نتاج علاقة ربط بنية الجملة بالمقام الذي أنجزت فيه، وأن النحو الوظيفي هو تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ أنَّ بنية تخضع -إلى حدّ كبير- للوظيفة التواصلية التي جاءت لتأديتها (أو بعبارة أخرى: أن بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه)، ومن ثمة فالنحو الوظيفي، كما يقول **كونو**: "مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة

(١) نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، محمد الحسين مليطان، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص١٤٤-١٤٥.

(٢) نشأة نظرية النحو الوظيفي في ظل النظريات الوظيفية اللسانية الحديثة، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، نجيب بن عياش، ع١٢، ديسمبر، ٢٠١٧، ص١٣٦-١٣٧.

(٣) النحو الوظيفي، د. عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، الطبعة التاسعة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م هـ، و.

التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[١].

إن كثيرًا من الدارسين لا يميّزون بين النحو الوظيفي والتداولية ويجعلانهما متساويين من حيث إنهما يبحثان في علم استعمال اللغة، وهذا الأمر، وإن كان صحيحًا -إلى حدٍّ ما-، لا يمكن قبوله بهذا الإطلاق؛ فالنحو متعلق باستنباط القواعد أو النظام الذي يحكم لغة ما (بمراعاة الوظيفة الأساس لها؛ التَّبليغ). أمَّا التداولية فهي علم كبير له تعلق بالحركة الفلسفية الغربية التي جعلت من بين أبرز اهتماماتها البحث في القضايا المتعلقة بالاستعمال اللغوي محاولة الإجابة عن أسئلة من قبيل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ولماذا نطلب من جارنا على المائدة ما إذا كان في استطاعته أن يناولنا الملح، مع أن ذلك يبدو بإمكانه؟ من يتكلم إذًا ولمن؟ ومع من؟ ولأجل ماذا؟ من تظنُّني أكون حتى تكلّمني هكذا؟ ما الذي يجب معرفته لرفع الإبهام؟ ما هو الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنَّا نريد قوله؟ هل يمكن أن نقتصر على المعنى الحرفي لقضية ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ وأي مقاييس يحدد قدرة الواقع الإنساني؟"[٢].

المبادئ العامة لنظرية النحو الوظيفي:

تقوم نظرية النحو الوظيفي على مبادئ منهجية أساسية ذكرها "المتوكل" في مقدمات مؤلفاته، أهمها[٣]:

(١) التركيب الوظيفي، كونو، نقلاً عن: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص١٠٤.

(٢) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، ص٣٨. نقلاً عن: المقاربة التداولية، فرنسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، (المغرب: مركز الإنماء القومي، د ط، د ت)، ص٧.

(٣) ينظر: مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك: قراءة في نموذج النحو الوظيفي، مجلة

(١) وظيفة اللغات الطبيعية "الأساسية" هي التواصل بين المجتمعات البشرية.

(٢) موضوع الدرس اللساني هو وصف "القدرة التواصلية" (communicative competence) للمتكلم – المخاطب.

(٣) اكتساب اللغة.

(٤) النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية، أي يدرس التركيب والدلالة في إطار التداول.

(٥) هدفُ البحث اللساني يطمح إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفاية:

(أ) الكفاية النفسية.

(ب) الكفاية التداولية.

(ج) الكفاية النمطية.

(٦) تُعد الوظائف الدلالية، التركيبية والتداولية مفاهيم أُولى لا وظائف مشتقة من بنى تركيبية محددة.

البنية القواعدية للنحو الوظيفي:

تناول د. لطيف عبد السادة سرحان النحو الوظيفي وبنيته القواعدية، فقال في ذلك: "يمكن تلخيص مكونات البنية القواعدية للنحو الوظيفي بما يأتي: يحتوي مكون (الأساس) وهو -الإطار العام لهذه المكونات -ما يعرف بـ(الإطار الحَمْلي) المؤلَف من ثلاثة أنواع من البنى وهي: **البنية الحملية، والبنية الدلالية، والبنية**

= كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة – محمد بودية، ع ١٢، يناير، ٢٠١٣، ص ٢٤٤. وينظر: نشأة نظرية النحو الوظيفي في ظل النظريات الوظيفية اللسانية الحديثة، ص١٣٧-١٤٢.

الوظيفية[1].

فالبنية الحملية عنده تتألف من: المعجم، وقواعد التكوين[2].

- **فالمعجم**: هو القدرة المعجمية -لدى المتكلم والسامع-، ويتألف من جزأين، الأول: قدرة تحصيلية مكتسبة بالتعلّم، والثاني: قدرة اشتقاقية على وفق قواعد الاشتقاق.
- **أمَّا قواعد التكوين**: وهي تكوين المفردات المشتقة من القواعد المنتجة تزامنيًّا، أي: الربط بين مفردات متواردة في مرحلة معينة من مراحل تطور اللغة، لتوليف المفردات الناتجة عنها مجموعة غير محصورة من العناصر.

أما البنية الدلالية فتتألف من: "المحمول: وهو ما يمكن أن يكون واقعةً (عمل) أو حدثًا أو وضعًا، ومصادق المحمولات هي (الأفعال)، **أو الحدود وهي إمّا: موضوعات** معرَّفة كالمُنفِّذ والمتقبِّل والمستقبِل، وإمَّا **لواحق** مخصصة كالزمان والمكان والحال"[3].

وأخيرًا، البنية الوظيفية، وهي: "البنية التي إليها يتم نقل البنية الحَمْلية بطريقين:

(١) **الأولى** على وفق قواعد إسناد الوظائف، وهي على ثلاثة أنواع:

- **الوظائف الدلالية**: وهي (المنفِّذ، والمتقبِّل، والأداة، والزمان، والمكان).
- **الوظائف التركيبية**: وهي (الفاعل، والمفعول) وعلى هذا يمكن مثلاً أن

---

(١) ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي كتابه: (في النحو العربي قواعد وتطبيق) أنموذجًا، د. لطيف عبد السادة سرحان، مجلة الآداب، العدد ١١٩ (كانون الأول)، ٢٠١٦م/ ١٤٣٧هـ. ص ١١٢-١١٤. وينظر: اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص١٤٠-١٨١.

(٢) ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي، ص ١١٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٣.

يسند الفاعل إلى المنفِّذ والمفعول إلى المتقبِّل.

- **الوظائف التداولية**: وتتميز الوظائف التداولية بكون إسنادها مرتبطًا بالموقف التواصلي وبالتحديد بعلاقة التخابر بين المتكلم والمخاطب، وتصنف وفق انتمائها للحمل على صنفين:

الأول: وظائف تداولية داخلية تنتمي إلى الحمل وهي مؤلفة من: البؤرة والمحور. **والثاني**: وظائف تداولية خارجية تقع خارج الحمل وهي مؤلفة من: المبتدأ والمنادى والذيل(١).

والثانية: على وفق قواعد تحديد مخصِّص الحَمْل فيقع على وفق (القوة الإنجازية)(٢) التي ترافقه، فمثلاً: "المخصص في نحو: (شرِبتْ زينبُ فنجانَ قهوةٍ) هو القوة الإنجازية (الإخبار) وفي نحو: (هل شرِبتْ زينبُ فنجانَ قهوةٍ؟) هو الاستفهام وفي نحو: (اشربْ فنجانَ قهوةٍ) هو (الأمر)، وفي ضوء تنوع النمط الجملي بين (إخبار واستفهام وأمر وتعجب وغيرها) (٣).

الجملة في النحو الوظيفي:

إنّ مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، يقوم على جانبين متلازمين ومتلاحمين: جانب المقام أو التداول المتمثل في بنية الفعل اللغوي (الدلاليّة

(١) ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي، ص ١١٣.

(٢) تقسم القوة الإنجازية إلى فئتين: الأولى: (أصيلة) وهي المطابقة للنمط الجملي. والثانية: (مستلزِمة) وهي غير المطابقة للنمط الجملي بل ناتجة إما من استلزام مقالي وهو ما يعكس الخصائص المعجمية أو الصرفية أو التركيبية أو التنغيم في الجملة، وإمَّا من استلزام مقامي وهو ما يتمخض عن المقام دون تدخل الجانب البنيوي للجملة.

(٣) ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي، ص١١٤.

والتداولية) وهو الجانب الذي استلهمت فيه مفاهيم نظرية الأفعال اللغوية...، وجانب المقال أو الجانب البنيوي المتمثل في البنية الصوتية الصرفية التركيبية، وهو الجانب الذي أجملته نظرية الأفعال اللغوية، وفصلته نظرية النحو الوظيفي، من خلال قواعد التعبير التي تشمل البنية الإعرابية والبنية الموقعية والتمثل الصوتي الفونولوجي(١).

ويتم التواصل بين مستعملي اللغات الطبيعية عن طريق (نصوص)، وينقسم النص في الغالب من الأحوال إلى: "جملة" و "مكونات خارجية" كالمبتدأ والمنادى والذيل، وما يهمنا هنا هو بنية المكون الأساسي للنص أي: الجملة. فتتألف الجملة من عناصر أساسية ثلاثة: الحمل، والقضية، والقوة الإنجازية، ويتكون الحمل في حد ذاته، من ثلاثة عناصر أو حمول فرعية، وهي: الحمل "النووي" والحمل "المركزي" والحمل "الموسع"، وتقوم بين عناصر الجملة هذه علاقات سُلَّمية...، فالحمل النووي يُدمج في إطار الحمل المركزي والحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسع والحمل الموسع ككل يدمج في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية(٢).

إن الجملة في النحو الوظيفي هي: فعل لغوي يتميّز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية صرفية تركيبية، يستغلها مستعمل اللغة الطبيعية لتغطية احتياجاته في عشيرته اللغوية التي يعيش فيها(٣).

---

(١) الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو يحيى بعيطيش، (عرض أصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة)، عالم الكتب الحديث، ص١٢١.

(٢) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي: أحمد المتوكل، دار الهلال العربية، ط١:١٩٩٣، ص١١.

(٣) ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحيى بعيطيش، ص١٦٧. نقلا عن: النحو الوظيفي

أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي:

قد جاء في بحث (مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي)، أنَّه "إذا كانت الجملة في نظرية النحو الوظيفي فعلًا لغويًّا يتميز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية (صرفية تركيبية)، فهناك جانبان يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلالي تداولي، وجانب بنيوي، ... وحدد **المتوكل** نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعلية (محمولها الأساس فعل)، وجمل اسمية (محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطية (جملة اسمية زائد رابطًا). كما قسّمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركّبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة"(١).

فقال الباحث في تفصيل ما سبق: "إنَّ أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول كما ورد عند المتوكل، تنقسم الجملة العربية **حسب مقولة المحمول التركيبية** إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي، وجملة ذات محمول غير فعلي، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة بالجملة الفعلية والجملة الربطية والجملة الاسمية على التوالي"(٢).

وكذلك تناول الباحث أنواع الجملة بحسب نمط تركيبها فقال: "قسّمت المتوكل إلى جمل بسيطة وجمل مركبة؛... وأضاف نوعًا آخر هو الجمل المعقدة، وهي على النحو الآتي:

(أ) **الجملة البسيطة:** هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد، سواء وجد مكون

= والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، ص٧٧.

(١) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة، ص ١١٩-١٢١.

(٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، ص ٧٨. نقلًا عن المصدر السابق، ص ١٢١

خارجي أم لم يوجد، ويتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجبارية (الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختيارية (الحدود اللواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصص المحمول (قد يكون فعلاً رابطًا أو فعلاً مساعداً) ومؤشر القوة الإنجازية (مخصص الحمل).

(ب) **الجملة المركبة**: هي الجمل التي تحتوي على أكثر من حمل ومكون خارجي (ربض)، قد يكون هذا المكون الخارجي مبتدأً أو ذيلًا أو منادًى، وتبع لنوع المكون الخارجي يورد المتوكل أن هناك جملًا مبتدئية وأخرى ذيليّة وأخرى ندائيّة، ولكل نوع منها خصائصه وشروطه: فالمبتدأ يشترط فيه التصدير، والذيل يشترط فيه التأخر، والنداء له حرية التقدم والتأخر أو التوسط.

(ج) الجملة المعقدة: يتميز هذا النوع من الجمل بتضمنه لأكثر من حمل، كما هو موضح في البنية الآتية: [ج (حمل١) (حمل٢)... (حملن)][(١)]، وهذا التعدد في الحمول يتجلى في صورتين اثنتين، هما[(٢)]:

- يشكّل كل من الحملين مكونـًا قائم الذات يرتبط بالحمل الآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله عنه.
- يشكّل أحد الحملين جزءاً من الحمل الآخر بحيث يعد مكوّنـًا من مكوناته"[(٣)].

ومن خلال اطلاعي على بعض البحوث التي تناولت الدراسات العربية من منظور النحو الوظيفي في محاولة لإيجاد ترابط بينهما من خلال النحو والبلاغة، وإن

(١) الجملة المركبة في اللغة العربية، أحمد المتوكل، ص٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣٥.

(٣) النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، ص ١٢٢-١٢٣.

كان هناك أصـول أو جذور لهذا النحو، فوجدت أنَّ أغلب البحوث والمقالات إن لم تكن جميعها قد اعتمدوا في مفاهيمهم على أقوال د. أحمد المتوكل، لثرائه وسـعة مؤلفاته المتصـلة بهذا العلم، فإن اختلفت المراجع والصـيغ أحيانًا فإن الفكرة هي نفسها لم تختلف كثيرًا، وإن كان قد يُعد هذا نقدًا لكنه ليس كذلك.

أما بخصـوص النحو الوظيفي وتصـور النحاة والبلاغيين في ذلك، فقد جاء في مقالة: (من ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي): "إن تراثنا العربي حافل بالأسس المنهجية والمصادر الأصلية التي تعدُّ اللبنة الأولى في بناء النظريات اللغوية الحديثة، ومما يميّز التراث العربي أنَّ علومه لا تستقل أو تنفصل بعضها عن بعض، وإنما تتكامل على وفق خط تصاعدي؛ لتحقيق غرضها ومقصدها في الحفاظ على النص الكلامي الذي يكون غرضها منه إتمام عملية التواصل، ... يرى د. جعفر دك الباب أنّ نظرية الجرجاني اللغوية يمكن أن تساعد في توضيح وإكمال بعض جوانب النظرية البنيوية الوظيفية في علم اللغة العام الحديث"[(١)]، فهذا ابن جني يشـير في تعريفه (اللّغة) إلى أنها وسـيلة للتعبير عن الأغراض، أداتها الصـوت، وهذا يعني أنها تؤدي وظيفة التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتعبّر عن أفكارهم، ... وهذا ما يؤكد أنَّ الوظيفة الرئيسـة للغة هي وظيفة التواصـل، ويتفق مع نظرية النحو الوظيفي الحديثة"[(٢)].

(١) الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني ص١٢٣.

(٢) من ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي، أ.د. إبراهيم ألبب، وإسماعيل المصري، مجلة جامعة البعث - المجلد ٣٩ -العدد ١٦ -٢٠١٧، ص١٤-١٥.

الفصل الثاني

كتاب الجمل سياقه وأهدافه

وفيه مبحثان، هي:

- **المبحث الأول**: المرجعية المعرفية والمنهجية لكتاب الجمل.
- **المبحث الثاني**: مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل؛ التصور والمنهج والموضوع.

المبحث الأول

المرجعية المعرفية والمنهجية لكتاب الجمل

الزَّجَّاجي[1]:

هو عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، يُكنى بـ (أبي القاسم)، ولُقّب بـ (الزَّجَّاجي) نسبةً إلى شيخه إبراهيم بن السريّ، أبي إسحاق الزجّاج، لملازمته إياه[2].

وُلد الزَّجَّاجي في الصيمرة، ولم يحدد المؤرخون سنة ولادته، نشأ في نهاوند جنوبي همذان، وانتقل إلى بغداد لينهل من حلقات علمائها، وفيها قرأ على الزجّاج البصري، ولزمه حتى نسب إليه، وقرأ على غيره من علماء عصره[3]، وقال ابن خلكان: "هو البغدادي دارًا ونشأة، النهاوندي أصلًا ومولدًا"[4]، ونسبوه إلى الصيمرة كما ذكر السيوطي[5]، وجمع القفطي النسبين فقال: "هو نهاوندي من أهل الصيمرة"[6].

ثم انتقل من بغداد، ورحل إلى حلب في شمال سوريا، وأقام فيها مدة، ثم غادرها إلى دمشق، حيث أقام فيها يدّرس في جامع بني أمية، ويملي على طلابه،

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٢٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان، ٣/ ١٣٦، وسير أعلام النبلاء، ١٥/ ٤٧٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص١٨٠، وشذرات الذهب، ٤/ ٢١٩-٢٢٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ٢٢/ ٣٥٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ٧٨-٧٩. حيث ذكر الزَّجَّاجي في كتابه عددًا من شيوخ الذين قرأ عليهم وأخذ عنهم. وينظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٢/ ٣٥٧.

(٤) وفيات الأعيان، ١/ ٣٤٩.

(٥) بغية الوعاة، ٢٩٧.

(٦) إنباه الرواة، ٢/ ١٦٠.

ويصـنّف الكتب، ثم رحل منها إلى طبرية في فلسـطين، وقيل إنَّه جاور بمكة مدة، وهناك صـنّف كتابه الجمل، واختُلف في تاريخ وفاته ومكانها، فذُكر أنه مات في طبرية في رجب سنة ٣٣٩هـ، وقيل في ذي الحجة من السنة ذاتها، وقيل إنه مات بدمشق سنة (٣٣٧هـ أو سنة ٣٣٩هـ)، كما قيل إنه مات سنة ٣٤٠هـ في رمضان[١].

شيوخه:

تتلمذ الزَّجَّاجي على يد عدد من مشـاهير العلماء في عصـره، حيث لقيهم في بغداد، وأخذ عنهم الكثير، ومن أبرزهم:

الزجاج[٢]، وابن السرّاج[٣]، والأخفش الصغير[٤]، وأبـو بكر بن الأنباري[٥]، والحامض[٦]، وابـن كيسان[٧]، وابـن دريد[٨]، وابـن شقير[٩]، وابـن الخياط[١٠]،

(١) تاريخ دمشـق لابن عسـاكر، ٢٢/ ٣٥٤. والجمل للزجاجي، (التقديم) لابن أبي شـنب، ص٨. وأمالي الزَّجَّاجي (التقديم) لعبد السـلام هارون، ١٠-١١. والإيضـاح للزجاجي (التمهيد) مازن المبارك، ص١.

(٢) ينظر: بغية الوعاء ١/ ٤١١. إنباه الرواة ١/ ١٥٩. البلغة ٥. الفهرسـت لابن النديم ٦٠. طبقات الزبيدي ١٢١.

(٣) السـرّاج: نسـبة إلى عمل السـروج، ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٠٩، إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، البلغة ٢٢٢. الفهرست لابن النديم ٩٨.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٦٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، البلغة ١٥٨.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢١٢. إنباه الرواة ٣/ ٢٠١. البلغة ٢٤٥.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٦٠١. إنباه الرواة ٢/ ٢١. البلغة ٢٢٤.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٨. إنباه الرواة ٣/ ٥٧. البلغة ٢٠٢-٢٠٨.

(٨) ينظر: معجم الشعراء ٤٦١. بغية الوعاة ٢/ ٧٦. إنباه الرواة ٣/ ٩٢. البلغة ٢١٦.

(٩) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(١٠) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٨.

... كما ذكر الزَّجَّاجي عددًا آخر من شيوخه، وممن سمع عنهم في كتابه الأمالي(١).

فتتلمذ الزَّجَّاجي على عدد كبير من علماء عصره، فلم يكد يترك عالمًا إلا أخذ عنه، وهذا يدل على دأبه ونشاطه، وحسن إفادته من الحركة الثقافية الخصبة في بغداد، مما أتاح له ثقافة وافرة ومتنوعة في علوم العربية المختلفة؛ مما جعله يمتاز بدقة متناهية وشمولية واسعة النطاق في تعامله مع الظواهر والقضايا اللغوية، وهو ما سنبينه في أوانه.

تلاميذه:

ارتحل الزَّجَّاجي إلى بلاد الشام؛ فزار حلب، وسكن دمشق، ودرّس في جامع بني أمية(٢)، كما رحل إلى طبرية وأيله(٣)، فأملى وحدّث، لا سيما في دمشق، وانتفع به كثيرون، وممن تتلمذ على يديه: عبد الرحمن بن عمر بن نصر(٤)، وأحمد بن محمد بن سلامة، وأبو محمد بن أبي نصر، وأحمد بن علي الجبال الحلبي، وأبو الحسن السبتي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحوي، وغيرهم(٥).

(١) ينظر: كتاب أمالي الزَّجَّاجي في أماكن متفرقة، (ينظر: فهرس الأعلام من الكتاب نفسه ٢٩٠-٣١١).

(٢) ينظر: البلغة، ١٢١.

(٣) ذكر ذلك ابن أبي شنب في مقدمة كتاب (الجمل) ص٨.

(٤) ينظر: بغية الوعاة، ٢/ ٧٧.

(٥) ينظر: أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي/ التقديم ٧، ت: عبد الحسين المبارك.

ثقافته العلمية ومذهبه الذي سار عليه:

ثقافته:

عاصر الزَّجَّاجي عددًا من النحويين الفحول، ومع معاصرته لهم، استطاع الثّبات، وحقق لنفسه سمعة علمية ومكانة جيدة، وصنّف من الكتب ما يدل على علمٍ جمٍّ، وأسهم في إثراء المكتبة النحوية والعربية.

فكانت ثقافته نموذجًا من ثقافة العلماء في القرن الرابع؛ فكان من أكثر العلماء طلبًا للعلم وأنشطهم في التأليف، وكانت مؤلفاته شاملة للنحو، والصرف، واللغة، وحروف الهجاء، والمعاني، والعروض، والأدب، وكان عارفًا ببعض اللغات المعروفة في عصره وقد ذكر ذلك ولكنه لم يعين هذه اللغات، وكانت ثقافته موضع احترام القوم في عصره؛ فقد أثنوا عليه وعوّلوا على تصانيفه(١).

وبحكم ثقافته الموسوعية من حيث الأخذ والمنهج والطريقة؛ فيمكن تلخيص أهم ما انفرد به الزَّجَّاجي من رصيد ثقافي عن طريق احتكاكه وأخذه للعلم من قبل شيوخه؛ وهي على النحو الآتي:

- لقد استطاع الزَّجَّاجي أن يعيش عصرين اثنين ممن امتازوا بالعلم والمعرفة؛ فقد عاش عصر العلم لا سيما في أواخر القرن الثالث الهجري، مدركًا في الوقت نفسه تقريبًا أربعين سنة من القرن الرابع الهجري؛ هذا القرن الذي امتاز أصحابه من العلماء بأفق علمي وحضاري؛ حيث عاصر الزَّجَّاجي ابن السرّاج، وابن الأنباري، وابن دريد.
- لقد حاول الزَّجَّاجي أن يحقق جمعا محمودًا من قبل ما تفرق من شيوخه؛

(١) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، د. مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤، ص١٤.

حيث كان من قبل هؤلاء "من اتَّسع أُفُقُه في النحو كالأخفش الصغير، وابن كيسان، وابن الخياط؛ فكان الزَّجَّاجي مثلهم في سعة العلم بالنحو، وكان منهم من غلب عليه علم اللغة كابن دريد، وأبي موسى الحامض؛ فكان الزَّجَّاجي كذلك لغويًّا كما هو في كتابه الآمالي"(١).

- وفي جهة النقد والتمحيص والتحليل لم يكن جامعًا ومقلدًا؛ لأنّه كان كارهًا لذلك في غير موطن؛ الأمر الذي جعله ينتقد كبارًا من علماء النحو من خلال مصنفاتهم النحوية؛ ولذلك "إذا تعرض للنقد كان ناقدًا بصيرًا بمواطن الضعف، عارفًا بمحاسن التأليف؛ فهو يكره الجمع والتقليد، ويحب الإبداع والابتكار، والوضوح والسلامة من الخطأ، ويتضح هذا في نقده للمفضل صاحب كتاب: (الفاخر) ولابن الأنباري صاحب كتاب الزاهر"(٢).
- ثم إنّه نتيجة لهذا النقد البناء استطاع الزَّجَّاجي أن ينفرد بمصنفات عدة في جهات متعددة من الحقول المعرفية من مثل: النحو والصرف، واللغة والأدب، والشعر، وهلمَّ جرًّا(٣).

مذهبه النحوي:

أما مذهبه فيظهر جليًّا من خلال تصانيفه وآرائه على أنه كان يقتفي أثر المنهج البغدادي، الذي أخذ بمبدأ الاختيار من كلتا المدرستين البصرية والكوفية، وتتلمذ

(١) دراسة موازنة بين منهجي الزَّجَّاجي وابن الفخار في شرح الجمل، لفاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي: مجلة حولية كلية اللغة العربية، بإيتاي البارود، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الرابع. ص:٣٣٤٩. ينظر كذلك: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، ص١٣.

(٢) دراسة موازنة بين منهجي الزَّجَّاجي وابن الفخار في شرح الجمل، ص:٣٣٥٠

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٢/ ٣٥٧ وما بعدها.

على يد شيوخ بصريين وآخرين كوفيين، وعلى شيوخ أجمعوا بين المذهبين، وإن كان - كشيخه الزجّاج - ميَّالًا إلى البصريين والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان، على أنه لم يكن متعصبًا ولا مقلدًا(١)، بل كان حرّ الفكر مستقل الرأي مع سماحة في النفس ونبل في الخلق؛ فلم يمنعه هواه البصري من عرض أحسن حجج الكوفيين واستعمال بعض مصطلحاتهم والاعتراف بأفضل أساتذته منهم.

لقد كان الزَّجَّاجي يمتاز بشخصية مستقلة في جل تصوراته للقضايا النحوية، غير تابع، ولذلك وجدناه في غير موطن في كتابه (الجمل) قد يذكر رأيين اثنين ثم يصف أحدهما بما يأخذ شيئًا من لوازم الرأي الثاني، على نحو ما نجده يصرح بصريح العبارة قائلًا: "وإن قلت كذا كان قبيحًا، وأهل البصرة لا يجيزونه"(٢)، أو يشير إلى رأيه النهائي بعد سرد الأدلة قائلًا: "وهذا هو الوجه الجيد"(٣).

بل لا يقف عند هذا الحد فقد يسرد الأدلة النحوية ثم يصنفها تصنيفًا على حسب درجة القوة والضعف بما يتماشى مع سياق الحكم؛ فهو يقول مثلا: "الأجود في هذا الباب كذا، وبعد ذلك كذا، ودون ذلك كله كذا"(٤).

مؤلفاته:

لقد خلّف الزَّجَّاجي عددًا من المصنفات في علوم اللغة العربية المختلفة، وقد أوردت كتب التراجم أسماء تلك المصنفات، نشر بعضها ولا يزال بعضها الآخر مخطوطًا محفوظًا في مكتبات العالم المختلفة، ولعلّ أشهر مصنفاته كتاب (الجمل)

(١) ينظر تفصيل ذلك فيما ذهب إليه د. مازن المبارك في كتابه (الزَّجَّاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي)، ص١٦. وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي أيضًا، ص٣.

(٢) الجمل، ص١٥٠

(٣) المصدر نفسه، ص ص:١٦٩-١٧٠.

(٤) الجمل، ص ٢١٨.

الذي نال شهرة مدوية، وذاع صيته وعكف عليه العلماء بالدرس والشرح.

لكن يرى بعض الباحثين أنّ الذي وصل إلى المكتبة العربية يصل إلى عشرين كتابًا تقريبًا، وقد عدّها المهتمون على النحو الآتي:

- كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر(١).
- كتاب الادكار بالمسائل الفقهية(٢).
- كتاب الأمالي(٣).
- كتاب الإيضاح في علل النحو(٤).
- كتاب بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها(٥).
- كتاب الجزولية وهي حواشٍ على كتاب الجمل(٦).
- كتاب الجمل(٧).
- كتاب شرح رسالة كتاب سيبويه(٨).
- كتاب الكافي في النحو(٩).

(١) ينظر: الأعلام، ٣/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، ٤/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: البغية، ٢/ ٧٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي، ١/ ١٧٧.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات، ١٨/ ١١٢.

(٧) ينظر: البغية، ٢/ ٧٧.

(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص:٤١.

(٩) ينظر: البغية، ٢/ ٧٧.

- كتاب معاني الحروف[١].
- كتاب اللامات[٢].

ولعلَّ الدليل على هذه الشمولية المعرفية التي تحلى بها هذا الكتاب هو كون الزَّجَّاجي لم يتقيد في التعامل مع القضايا اللغوية بقيد قواعدي، بل حاول في كثير من جوانب الكتاب أن يضفي على كثير من القواعد بعض الإجراءات التي تعطي للمفهوم النحوي بعداً وظيفيًّا خاصًّا، مراعيًا في ذلك أحوال السياق والمقامات وغيرها؛ الشيء الذي جعل غالبية الباحثين والمهتمين بشخصية الزَّجَّاجي -عن طريق كتابه- أن يتناولوه من جهات عدة.

منهجية الزَّجَّاجي من خلال كتاب الجمل وما قيل عنه:

لعلَّ أغلى ميزة طغت على كتاب الجمل على حسب دارسيه ومفتشيه، أنّه كتاب تعليمي، حتى لو وجدنا الزَّجَّاجي في غير موطن يستخدم عبارات لها طابع فلسفي ومنطقي وجدلي، ولكن الغالب الطاغي على جهة الإجراء من حيث البيان والشرح والتحليل قد أخذ ألفاظًا لا تخرج عن طابعها التعليمي، على نحو قوله: (فافهم)[٣]، و (فافهم ذلك)[٤]، و (فافهم ذلك إن شاء الله -تعالى-)[٥]، و (فاعلم ذلك)[٦]، و

(١) ينظر: الفهرسة، ص٣١٩.

(٢) ينظر: البغية، ٢/ ٧٧.

(٣) ينظر: الجمل، ص:١٦٩-٢١٧-٢٨٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص:٨٢-٢٣٢-٢٦٦.

(٥) ينظر: نفسه، ص:٧٧-٢٢٩-٢٣٧.

(٦) ينظر: نفسه، ص:٢٧٥.

(فاعلمه إن شاء الله -تعالى-)[1]، و (فقِس عليه إن شاء الله -تعالى-)[2]، و (فقِس عليه تُصِب إن شاء الله -تعالى-)[3]، وهلم جرًّا.

إنّ مثل هذه العبارات من قبل الزَّجَّاجي في غالبية سياقات كتاب الجمل، توحي بأنّ الكتاب يتسم بطابع تعليمي سهل المنال والأخذ والاستيعاب، وخلوه في الغالب الأعم من سياقات الحدود المنطقية الجافة الجامدة، والتفريعات التي تجعل التصور يأخذ طابعًا تخريجيًّا يبتعد عن سمة السهولة ويقترب من سياق الإبهام؛ الأمر الذي جعل من دارسي الكتاب يتناولون أهم ما امتاز به منهج الزَّجَّاجي في تعامله مع القضايا النحوية.

لقد تناول محمد المختار: (أبا القاسم الزَّجَّاجي) في مرحلة عصر التقويم والتأصيل، قائلًا: "إنّ مؤلفات الزَّجَّاجي التي تتسم بالاختصار والتركيز، ذات قيمة كبيرة في تاريخ النحو؛ لأنها تنم عن مميزات جديدة في تناول المسائل النحوية، فهي ثمرة تفكير أكثر مما تكون جمعًا للمعارف، وقد أعطى جهده الفكري أول عمل تربوي في النحو وهو كتاب الجمل... ففي كتابه الجمل اعتمد التقريب والتنظيم والاختصار والوضوح"[4].

وقال د. مازن المبارك في مقدمة كتابه عن الزَّجَّاجي: "وكان مما قرّب الزَّجَّاجي إلى نفسي أنه يكتب النحو بأسلوب أدبي عذب، وأن منهجه فيه قائم على تجنب الجدل النظري والتعليل الفلسفي، وأنه يُعنى بتقريب النحو إلى أفهام الناس عامة،

(١) ينظر: الجمل، ص ١٥١-١٥٧-٢٢٩.

(٢) ينظر: الجمل، ٢٥—١٤١-١٤٩-٢٦٨.

(٣) ينظر: الجمل، ص ٤٨-٢٨٧.

(٤) تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩-٢٠٠٨، ص ١٦٥.

وأفهام المبتدئين خاصة"[١].

إذن ميزة الكتاب على حد هذين الكاتبين أنّه يمتاز بمبدأ السهولة من جهة التناول والمنهج والطريقة؛ فهو يراعي الجانب الأساسي في العملية البيداغوجية؛ وهو تحقيق شرط التواصل الذي يراعي واقع المتلقي سواء العالم بالقضايا النحوية أو المبتدئ الذي همه الوحيد معرفة خصوصية القواعد النحوية تصورًا وشكلًا ووظيفة، ولعلَّ هذه الميزة التي كان يتحلى بها الزَّجَّاجي راجعة في الأصل إلى ذلك التنوع المعرفي والفكري والمنهجي الذي نهله وأخذه من شيوخ العلم؛ فكان في كلِّ بلدٍ ينزل به يلقى شيوخه ويأخذ منهم العلم، حتى وإن كانوا ذا آراء ومذاهب متعددة، فظهر هذا الاختلاف والتعدد واضحًا في ثقافته وآرائه[٢].

وكان الزَّجَّاجي مستقل الشخصية، حرّ الفكر لا هو بالبصري المحض، ولا بالكوفي المحض؛ يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه كوفيًّا كان أو بصريًّا... فالزَّجَّاجي كان كأكثر شيوخه الذين لم يكونوا بصريين خُلَّصًا، ولا كوفيين خُلَّصًا، وإنما كانوا ذوي نزعة تجديدية، تمزج بين نحوي البصرة والكوفة، وتأخذ من محاسنها، تاركةً العصبية المذهبية جانبًا؛ فلم تكن ثقافتهم النحوية بصرية محضًا، ولا كوفية محضًا، وإنما كانت مزجًا من الثقافتين وانتقاءً من المذهبين، وإن كان أخذها من أحدهما يتفاوت قوةً وضعفًا، وكثرة وقلة، وهو الأمر الذي أدى بشخصية الزَّجَّاجي النحوية أن تنفرد بتصور معرفي خاص جعل كتابه يأخذ طابعًا شموليًّا خاصًّا يختلف عن كثير ممن ألّفوا في النحو[٣].

وذهب بعض أهل العلم إلى أنّ (الجمل) كتاب جيد لولا طوله بكثرة الأمثلة،

(١) الزَّجَّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص٩.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠.

وهذا حُكم غير مصيب، فالكتاب جيد ومن تمام الجودة فيه وضوح الأمثلة، وقلّ أنْ تجد بين كتب النحو القديمة مثل كتاب الجمل وضوحًا وبيانًا(١).

فالنحو في كتاب الجمل واضح العبارة، قريب المنال، سخيٌّ بالأمثلة، بعيدٌ عن التعقيد، وتظهر رغبة الزَّجَّاجي في توضيح النحو وتقريبه حين يهجر بعض المصطلحات أو يفسرها؛ ليكون كلامه أقرب إلى الفهم، ويصرّح بذلك فيقول: "وليس هذا من ألفاظ البصريين، ولكنَّه تقريب على المبتدئ"(٢)، وكذلك ينقل أفكار الكوفيين بغير عباراتهم؛ "فأكثر ألفاظهم لا يفهمها إلا من تعوّد النظر في كتبهم"(٣).

تناول شوقي ضيف الزَّجَّاجي في المدرسة البغدادية، فقال: "وكتاب الجمل أفرده لقواعد النحو والصرف، وحظي بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه دقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة، وقد ألحق به فصلًا عن الخط والأملاء، وهو فيه بعامة يتبع نظام النحو البصري؛ لأنه فعلًا النظام السديد، الذي أُحكم بناؤه، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم، فقد سمّى -متابعًا لهم- نائب الفاعل باسم ما لم يسمّ فاعله، وسمّى الصفة النعت والشركة عطف النسق... وكان يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعًا محاولًا استنباط رأي جديد(٤)، ... ولعلَّ في كل ما قدمنا ما يصور بغدادية الزَّجَّاجي على الرغم من أنه كان يسلك نفسه في البصريين(٥)، ومضى في تصانيفه وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثير من

(١) الزَّجَّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، ص٢٤.

(٢) الجمل، ص٢٠.

(٣) الإيضاح، ص١٣١-١٣٢. نقلًا عن: الزَّجَّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، ص٢٥.

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة، ص ٢٥٤.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ١٤٦.

المصطلحات والآراء البصرية مختارًا لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين، وكثيرًا ما نفذ إلى آراء جديدة"[1].

وجاء في رسالة (أساليب ترتيب أبواب النحو العربي): "الباب عند الزَّجَّاجي والتداخل اللغوي فيشتمل كتاب الجمل على مائة وخمسين بابًا، إضافة إلى أقسام الكلام التي اعتاد النحاة أن يفتتحوا كتبهم بها، وقسّم كتابه إلى مجموعة من الأبواب النحوية التي تعالج قضية العامل كالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والأفعال، وما إلى ذلك، ثم عرض مجموعة من الأبواب الصرفية كالتصغير والنسب، ثم تناول مجموعة من موضوعات لغوية مثل: باب ألف الوصل، وألف القطع، وباب الهجاء، وأحكام الهمزة، والمقصور والممدود، ثم عاد إلى الأبواب الصرفية، مثل: جمع التكسير، وأبنية المصادر، ثم عرّج على بعض الأبواب الصوتية التي تدور حول الإدغام والحروف المهموسة والمجهورة، وما إلى ذلك، فتناول في كتابه أبواب العربية من نحو وصرف وأصوات، وجمع بين المجاميع اللغوية والنحوية والصرفية مُؤخرًا الموضوعات الصرفية؛ و إنّ مفهوم الباب عنده ما يزال يغفل العلائق بين الباب وما يليه ويسبقه من الأبواب من وحدة وانسجام"[2].

لقد تحدَّث صاحب كتاب (الثقافة المنطقية في الفكر النحوي عند نحاة القرن الرابع نموذجًا) في دراسته عن الحد والتعريف والعلة وجانب الاستدلال بين المناطقة والنحاة، فتطرق إلى بعض النحاة تلك الفترة بالدراسة، ومنهم الزَّجَّاجي[3]،

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٢) أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، مرلين عدنان الغنيميين، د. حسن الملخ (مشرف)، ٢٠٠٤، اليرموك - الأردن، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، رسائل جامعية ماجستير ص ١٩-٢٠.

(٣) ما سأتناوله هنا لمحات يسيرة توضح مدى العلاقة بين النحو والمنطق وتأثر الزَّجَّاجي في تلك الفترة بالترجمة والمنطق، خصوصًا أن دراسة الباحث قد تركزت في كتاب الإيضاح للزجاجي دون غيره، وهذا ليس من دراستي؛ ولكنها قد تُسهم في تكوين بعض الأفكار عن الزَّجَّاجي.

فقال: "لقد تسربت نظرية الحد المنطقية إلى الفكر النحوي في القرن الرابع، كما امتدت إلى التطبيقات الموضوعية لهذا الفكر، فقد كانت الترجمة العربية للمنطق واضحة في الكشف عن معالم هذه النظرية، كما شارك في ذلك تأليف المناطقة والفلاسفة العرب أنفسهم من ناحية، والجدل الذي ثار بين علماء الأصول والمناطقة من ناحية أخرى، ونستطيع أن نلمس تأثير هذه النظرية في الفكر النحوي لهذا القرن في جانبين:

(١) تطور نظرية الحد النحوي.

(٢) أثر هذه النظرية في قضية الدلالة اللفظية"[١].

وقال أيضًا د. محيي الدين: "يقول الزَّجَّاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) بعد أن يسوق جملة من تعريفات الفلسفة: «وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون»[٢]. ولعلّ هذه العبارة كافية للدلالة على منهج الزَّجَّاجي من حيث الأخذ بمقولات المناطقة حين يكون الأمر أمر اضطرار"[٣].

لكن هذا الإقرار زيادة على أنّه إقرار بما صاحب النحو من ملابسات ومسلَّمات منطقية وفلسفية، إلا أنّ الزَّجَّاجي حاول ألا ينصاع إلى طبيعة هذا التصور بما كان يحمله من خلفية ومرجعية، بل حاول هو الآخر أن يستقي من هذا المعين ولكنه

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، محيي الدين محسب، ص٥٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٤٧. ويشير فرستيغ إلى أن الزَّجَّاجي -هنا- قد أخذ تعريفات الفلسفة من مقدمة الفارابي لكتاب: (المدخل إلى المنطق = إيساغوجي) -ينظر: Versteegh. op. cit., p. 129

(٣) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص٦٦.

أصبغ عليه طابعـًا لغويًّا وظيفيًّا يراعي فيه دلالة المفهوم النحوي على حسب ما تَطَلَبُه طبيعة السياق ومسلمات المقام.

ثم تناول بعض تعريفات الزَّجَّاجي عبر الإيضـــاح، ليُدلل على أنَّ هذا التأثر قد لَحِقَ مؤلفـاتـه الأخرى، فيقول: "وإذا نظرنـا إلى بعض التعريفـات الأخرى عنـد الزَّجَّاجي فإننا نجدها أيضًـا تتصـل اتصـالًا وثيقًا بمصـادر منطقية أو فلسـفية، ولنأخذ تعريفه للنكرة حيث يقول: "فأما النكرة فهي كل شائع في جنسه لا يخص واحداً دون آخر"(١)، ومن الواضـــح أن هذا التعريف يتصـــل بفكرة الأجناس والأنواع في الحد المنطقي، فمقولـة "النكرة" في النحو توازي تمـامـًا مقولـة الجنس في المنطق، على الرغم من أنَّ النظر اللغوي الخـالص يمكنـه – اعتمـاداً على مبـدأ الموقف اللغوي linguistic situation – أنْ يعطي تعريفـًا يختلف عن هذا التعريف"(٢).

وما ذُكر ســابقًا اختص بالحد النحوي عند الزَّجَّاجي، أما العلة فيقول الباحث في ذلك: "إنّ مبدأ التعليل كان من المبادئ التي وجد نحاة القرن الرابع حولها جدلاً وبحثـًا مســتفيضــين... فمبحث العلة عند الزَّجَّاجي يمثل خطوة مهمة نحو تكوين مفهوم شــامل لنظرية العلة في النحو العربي. وهو ينطلق -بوضــوح- من مبدأ أن كل ظـاهرة لغويـة ينبغي البحـث عن علتهـا: "فســبيلك أن تســأل عن تلك العلـة حتى تعرفها"(٣).

ثمَّ أكمل حديثه قائلاً: "ويقسّــم الزَّجَّاجي علل النحو إلى ثلاثة أضــرب: علل تعليميـة، وعلـل قيـاســيـة، وعلـل جدليـة نظريـة(٤)، وعرّف كـل نوع من هـذه العلـل

(١) الجمل، ص٢٦.

(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص٧٤.

(٣) الجمل، ٢٦١. نقلاً عن: المصدر السابق، ص١٤١-١٤٣.

(٤) الإيضاح، ص٦٤ وما بعدها.

ووضـــحه بالأمثلة...، فمفهوم العلة في هذين النصـــين[1] -العلل التعليمية والعلل القياســـية - يعادل تمامـاً مفهوم "القياس" في النحو العربي، ومفهوم "التمثيل" في المنطق الأرســـطي، ومؤدى هذين المصـــطلحين أن ظواهر الوجود والطبيعة يحمَل بعضها على بعض بناءً على مبدأ "قياس الغائب على الشاهد" تارة، أو مبدأ "التشابه" تارة أخرى، أما النوع الثالث من أنواع العلل فهو الإضـــافة الحقيقية لنحاة القرن الرابع، وذلك هو العلة الجدلية النظرية وهي لا تعدو كونها تطبيقـاً لنظرية العلة الغائية في المنطق الصوري"[2].

مثل هـذا التصـــور الـذي تنـاولـه الزَّجَّـاجي في كتـابـه والخـاص بمفهوم العلـة وخصـــائصـــها الدلالية التي تأخذها داخل الســـياقات، من شـــأنه أن يعكس المرجعية المعرفية التي أخذها الزَّجَّاجي عن طريق كثير من كتب علماء أصـول الفقه؛ إذ الثابت في مجال الدرس اللغوي أنّ كثيرًا من المفاهيم النحوية قد أخذها النحاة من البيئة الأصـولية، والعكس كذلك، وعليه فامتزاج التصـور النحوي مع التصـور الأصـولي استطاع أن يعطي لشخصية الزَّجَّاجي نوعًا من الفكر الشامل أو الموسوعي في تناوله

(١) المقصود بالنصين تعريفي العلل التعليمية والعلل القياسية عند الزَّجَّاجي في كتابه الإيضاح، وقد تناولها الباحث في كتابه ولم أجد مناسبةً لذكرها في المتن. فالعلة التعليمية هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظـاً، وإنما سمعنا بعضـاً فقسنا عليه نظيره، إنا لما ســـمعنا (قام زيد فهو قائم...) عرفنا اســـم الفاعل فقلنا (ذهب فهو ذاهب...)، فهذا وما أشبه نوع من التعليم، وبه ضبط كلام العرب".

وأما العلة القياسية كأن يقال لمن قال: "نصبت زيداً بإنَّ" – في قوله (إن زيداً قائم): ولِمَ وجب أن تنصـــب إنّ الاســـم؟ فالجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضـــارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لما ضـــارعته، فالمنصـــوب بها مشـــبه بالمفعول لفظـاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظـاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله".

(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص١٤١-١٤٣.

للقضايا النحوية التي تأخذ طابعًا فلسفيًّا يسير مع مفهوم العلة وصورها.

والأمر لا يقف عند هذا الحد لدى الزَّجَّاجي، بل نجده يأخذ من مفهوم الاستدلال الذي يتعامل معه وفق سياقين اثنين أحدهما منطقي محض والآخر نحوي؛ فيزاوج بين الاثنين ويحاول أن يعطي للظاهرة أو القضية اللغوية بعدًا نحويًّا تارة يأخذ بمسلمة الاستدلال المنطقي، وتارة أخرى بالتصور النحوي القواعدي المتفق عليه عند جماهير النحاة.

ولا بأس أن نورد نصًّا لبعض الباحثين الذين تناولوا شخصية الزَّجَّاجي في هذا الشأن المتعلق بالاستدلال بين المناطقة والنحاة؛ حيث جاء ما نصه: "... وإذا انتقلنا إلى استدلالات الزَّجَّاجي فإننا نجده يسلك طريقة الفروض الجدلية في شكل أقيسة يطرحها ثم يتولى الإجابة عنها بأقيسة أخرى من خلال هذه الصيغة المنطقية: (فإنْ قال قائل... الجواب: أنْ يقال له...). ولعلَّ ذلك يذكرنا -على الفور- بفكرة "الارتباط الجدلي" التي يشرحها الفارابي في كتابه (الحروف)، فيقول: "فإن المتعلم إذا سأل عن شيء... فإن المعلم إنما ينبغي أن يجيبه أولاً أنه كذلك، ويردف ذلك بحجة جدلية يتبين عنها ذلك الشيء، وينتظر من المتعلم أن يأتي بما يبطل ذلك الشيء ويناقض ما أورده المعلم... فإنْ لم يفعل المتعلم ذلك من تلقاء نفسه بصَّره المعلم موضع العناد في ذلك الشيء، وموضع المعارضة في تلك الحجة، ثم إبطال تلك المعارضة، وإبطال ذلك الإبطال، ولا يزال ينقله من إبطال إلى إثبات، ومن إثبات إلى إبطال، إلى أن لا يبقى هناك موضع نظر ولا فحص"(١).

إنّ هذا من مظاهر الاستدلال المصاحبة لصور الجدل وفق التصور الفلسفي الممزوج بالتصور النحوي في شخصية الزَّجَّاجي، والذي جعل لغته الواصفة لواقع

(١) كتاب الحروف، للفارابي، ص٢٠٩-٢١٠. نقلًا عن: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص٢٠٨.

النحو يطغى عليها هذا النوع من التصور الفلسفي والمنطقي.

ولعلَّ من النصوص التي توضّح مصدر الزَّجَّاجي في بعض استدلالاته ذلك النص الذي يستدل فيه على صحة القسمة الثلاثية لأنواع الكلم، وفيه يقدم الزَّجَّاجي تصوراً للعلاقة بين اللغة والفكر، وهو تصور وثيق الصلة بما رآه المناطقة في هذه القضية، حيث يقول الزَّجَّاجي: "إنمّا جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل، فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فبيّن أن المخاطِب والمخاطَب، والمخبَر عنه والمخبَر به، أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو مايعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك بما تختص به الأسماء؛ لأنَّ الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذن هو غير المخبَر به والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث الذي ذكرناه، ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع"(١).

وفي جواب من قد يسأل: هل تَأثُر الزَّجَّاجي في بقية مؤلفاته أم كان في كتابه الإيضاح فقط، وأيهم أسبق في التأليف الإيضاح أم الجمل؟ فجاء د. علي توفيق الحمد محقق كتاب الجمل، فقال: "أميل إلى أن الزَّجَّاجي ألف كتابه: (الجمل) في أواخر حياته العلمية، وما يعزز لديّ هذا الميل، أنه أودع فيه علمًا غزيرًا، يدل على تمكّن ونضج علمي، إضافة إلى سمة الإحاطة والشمول البارزة، كما أن الكتاب حوى إشارات تدل على أنه ألّفه بعد كتابه: (الإيضاح في علل النحو)، منها: ذكر كتاب الإيضاح في باب المبني والمعرب، ولكني لا أستطيع تحديد تاريخ دقيق

(١) الإيضاح، ص٢٤٠. نقلًا عن: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص ٢١٢.

لتأليفه"[1].

فنحن في هذا السياق لا يهمنا هذا الاختلاف أو الحكم في حق شخصية الزَّجَّاجي من جهة التأليف أيهما أسبق، بقدر ما يهمنا ميزة هذا الكتاب بما احتواه من قضايا نحوية استطاعت أن تمزج بين التصور النحوي المعياري من جهة، والتصور الفلسفي والمنطقي من جهة أخرى، الشيء الذي أدى فيما بعد أن يُنظر إلى كتاب الزَّجَّاجي بعين لا تستقر على حال؛ إذ وجدنا من سار على شاكلته على نية التقليد، ووجدنا من حاول أن يعترض على ما جاء في الكتاب.

ولعلَّ العالم النحوي المنطقي الْبَطْلَيُوسِيُّ هو من أهم من اعترض على كتاب الزَّجَّاجي في غير موطن، انطلاقًا مما آمن به الْبَطْلَيُوسِيُّ من قضايا نحوية ظنَّ فيها أنَّها لم تسر على حسب ما أشار إليه بعض النحاة، وهذا ما سنبينه بشيء من التحليل والبيان.

إنّ سمة المنهج المصاحب لشرط المنهجية التي تحلى بها كتاب الجمل عبر زمن الازدهار؛ حين كان الزَّجَّاجي يتمتع بشخصية معرفية ومنهجية اتّجاه القضايا النحوية، مبديًا رأيه وطريقته وفق ما يتماشى مع طبقة المتلقين، مراعيًا في ذلك كل ما من شأنه أن يحقق شرطًا تواصليًّا بينه وبين المتلقي لا سيما المبتدئين الذين يرغبون في تعلم النحو وقضاياه.

والحديث عن الزَّجَّاجي وتميُّزه في تناول وطرح المادة العلمية خصوصًا مع إضفاء شيء من الفكر والمفهوم المنطقي، بالإضافة لأخذه من المذاهب دون التحيز لفئة دون الأخرى، وما حظي به كتاب الجُمل من شهرة واسعة في الأرجاء آنذاك، كان مدعاة للشرح والتوضيح، بالرغم من الإجحاف الذي لحق به من بعض الشارحين -

(١) الجمل في النحو، ص٢١-٢٢.

بأنَّ كثرة أمثلته أقلت من جودة كتابه- لكن عُدَّ ذلك مما امتاز به كتاب الجمل.

لكن تظل طبيعة النقد مصاحبة للتصور الإنساني على اختلاف المجالات المعرفية، والفكرية والفلسفية، واللغوية التي يتناولها بالدرس والتحليل، وهذا ما جعل بعض ناقدي الزَّجَّاجي يتناولون الكتاب من زوايا نقدية استطاعت أن تجعل الكتاب يرتفع إلى مستوًى علمي مرموق؛ لأنّ التصور الصحيح للنقد اتّجاه أي إنجاز علمي ومعرفي هو في الأصل إقرار لشرعيته ولما يمتاز به من بعد معرفي، وهذا هو بالذات الذي قام به الْبَطْلَيُوسِيُّ النحوي حين قدم مآخذ عدة حول الكتاب منطلقًا من بعض التصورات لها ما لها وعليها ما عليها.

المبحث الثاني

مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل؛ التصور والمنهج والموضوع

مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل:

لعلَّ سياق مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ من خلال كتابه إصلاح الخلل تكمن في العنوان بحد ذاته؛ إذ يورد الْبَطَلْيُوسِيُّ عدد من الشواهد الشعرية الواقعة في كتاب الجمل، شارحًا إيّاها مع إعرابها على حسب السياقات، ثم يبين أهم الخلل الذي وقع فيه الزَّجَّاجي؛ هذا النوع من العمل يعكس -من دون شك- المرجعية المعرفية والفكرية والفلسفية التي كان يمتاز بها الْبَطَلْيُوسِيُّ؛ فهذه الصفات "تكشف بصدق عن جوانب هامّة من شخصيته التي كانت محطّ عناية؛ فذاعت شهرته، وعلا ذكره فشدت إليه الرحال، وسعى طلَّاب العلم من كل صوب إلى الجلوس للانتفاع بعلمه؛ فتعدّت شهرته إلى المشرق؛ فنقلوا عنه في مؤلفاتهم، كالسيوطي في الأشباه والنظائر، وابن هشام في المغني"(١).

لقد تناول محمد عبد العالي محمد (تعقبات ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ على الزَّجَّاجي في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، فقال: "هذا بحث في تعقيبات ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ على الزَّجَّاجي والغرض هو التنبيه على أغلاط الزَّجَّاجي والمختل من كلامه، فإنه أصّل أصولًا لا تصحح مع الاعتبار واختيار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما نناقض كلامه من حيث لا نشعر، وتتمثّل قيمة الكتاب في أنه سد الثغرات، وأضاف معلومات وأشار إلى المتناقض في كلام الزَّجَّاجي وهكذا"(٢).

---

(١) ابن السيد البطليوسي ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي. محمد زهار، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. الجزائر، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص:٦٩.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص٧. نقلاً عن: تعقبات ابن السيد البطليوسي

وذكر أيضـًا قول المؤرخين: "وأحسن الشروح شرح الْبَطَلْيُوسِيُّ وقد سماه "إصلاح الخلل الواقع في الجمل"، ولعلَّ هدفه يتضح من عنوانه... كما أكثر المؤلف من استشهاده بالقرآن، والحديث والشعر القديم دعمًا لرأيه وتقويةً لحجته، وقد اتخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ من النحو أساسًا في كل الشروح اللغوية، فلم يترك مسألة صغيرة ولا كبيرة إلا عالجها ووضعها على بساط البحث وأبدى رأي البصريين، والكوفيين، ثم ينهي حديثه قائلاً: والمختار هو كذا"(١).

وقد قسم الدكتور أنواع هذه التعقبات النحوية التي تعقب فيها الْبَطَلْيُوسِيُّ الزَّجَّاجي وهي كما تناولها: "أعاريبه، وفي موطن الاستشهاد، وفي شرح شواهده، وفي نقله عن النحاة، وفي نسبة الأبيات لصاحبها، وقد ذكر ذلك في خاتمة بحثه"(٢).

واهتم العديد من العلماء والباحثين بدراسة الْبَطَلْيُوسِيُّ من خلال مؤلفاته، فمنهم من اهتم بالجوانب الفلسفية، أو حججه العقلية من خلال اعتراضاته على الزَّجَّاجي.

ولقد أولى الدارسون والمهتمون باللغة، علماء العصر الأندلسي – ونقصد بذلك الْبَطَلْيُوسِيُّ خاصة-بالدرس والتحليل لثرائهم وتأثرهم المعرفي بعدد من المصادر التي أسهمت في بناء علم -لا نقول (جديد) إنّما هو موجود لدى علمائنا العرب- مستقل واضح الرؤية، ذو فكر تجديدي مميَّز، كما سنرى ذلك لدى الْبَطَلْيُوسِيُّ.

فالْبَطَلْيُوسِيُّ كما ذكرنا سابقـًا أنَّه امتاز بسعة علم وإطلاع، كان له الأثر في بناء

للزجاجي في كتابه إصلاح الواقع في الجمل، محمد عبد العال محمد، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة – مركز الدراسات الشرقية –، مج ١٦، ع٤، ٢٠٠٥م، ص٢٥٥-٢٥٦.

(١) تعقبات ابن السيد البطليوسي للزجاجي في كتابه اصلاح الواقع في الجمل، ص٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ص٧١٦.

فكره الفلسفي، نظراً لاطلاعه على علوم المنطق والفلسفة والفكر اليوناني، ولأننا ندرس الْبَطْلَيُوسِيُّ من خلال كتابه: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي) وجدت العديد من البحوث والمقالات التي تناولته بالدرس من عدة جوانب -كما ترى الباحثة-، ولن أتناول ذلك إلا بشيء يسير بحكم أنَّ الإسهاب لن يكون ذا قيمة في مجال دراستي هذه.

فقد جاء في الحديث عن مؤلفاته عند صاحب الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ: "يعترض ابن السيد في هذا الكتاب على تفسيرات الزَّجَّاجي اللغوية ويتصدى لكبار علماء اللغة والمنطق في تفسيراتهم اللغوية والمنطقية، والكتاب حافل بالمفاهيم الفلسفية التي يحاول ابن السيد بواسطتها أن يربط بين اللغة والمنطق"(١).

تناول ابن السيد مسائل نحوية كثيرة، واستخدم فيها معرفته المنطقية، وتصدى بهذا النهج لكثير من علماء النحو والمنطق، فقد أورد في كتابه: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي) تعريفات أبي القاسم الزَّجَّاجي وغيره إضافة إلى تعريفات بعض علماء المنطق للاسم، والفعل والحرف وغيرها، وعدَّ كثيراً من هذه التعريفات قاصرة عن تحقيق الغاية؛ لأنها لا ترقى إلى درجة التعريف بالحد، ومثال هذا أن الزَّجَّاجي قد عرَّف الاسم بأنه "ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر"(٢)، ويعلق ابن السيد على هذا التعريف وغيره بأن القوم قد: "حد

(١) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص٢٦.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٥. نقلاً عن: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص١٢٥.

الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه"... ومن هنا يقدم ابن السيد تعريفه الخاص للاسم فيقول: "الاسم: كلمة تدل على معنًى في نفسها غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه"(١).

وفي شأن المنهج الذي اتخذه الْبَطَلْيُوسِيُّ في معارضته للزَّجَّاجي المكنى بأبي القاسم، كان في غالبًا يحدوه نوع من التصور العقلي والمنطقي، وفي بعض السياق الوظيفي الذي يتماشى مع منطق الاستعمال، فتناول الزَّجَّاجي للاسم والفعل من جهة التصور النحوي لم يرض به الْبَطَلْيُوسِيُّ بحكم أنّه لا يتماشى مع منطق الصواب؛ فيقول معقبًا على تعريف الاسم من منظور الزَّجَّاجي ما نصه: "وأمَّا تحديد الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعول أو دخل عليه حرف من حروف الخفض؛ فإنّه لا يصح على الإطلاق؛ لأنّا نجد من الأسماء ما لا يقع إلا في النداء خاصة، ولا يستعمل في غيره من ذلك قول العرب: يا هناه أقبل، لا يستعمل إلا في النداء. فلا يقال: جاءني هناه ولا رأيت هناه، ولا مررت بهناه؛ لأنه للنداء خاصة، كذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا، وهي الأسماء التي يستفهم بها، والأسماء التي يجازى بها، وكذلك (جير) و (نعم) و (ايمن الله) كلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حدًّا، وإنّما رسمًا؛ لأنّ الحد إنّما هو قول، وجيز يستغرق المحدود ويحيط به"(٢).

أما في شأن تحديد مفهوم الفعل من منظور الزَّجَّاجي فقد تعقب قوله معارضًا: "الفعل فمنه ما دلَّ على حدث وزمان ماضي ومستقبل، قال: هذا كلام مختلٌّ؛ لأنّه لم يذكر فعل الحال، وهو مخالف لقوله في باب الأفعال: «الأفعال الثلاثة: فعل ماضٍ، مستقبل، فعل في الحال يسمى الدائم»، وهذا الذي قاله في باب الأفعال هو التقسيم الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعال لأوهم كلامه أنّه من

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٤. نقلًا عن: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي ، ص١٢٦.

(٢) إصلاح الخلل، ص ٥-٦.

الفئة التي تنفي فعل الحال"[1].

إنّ مثل هذا الأمر من التصور في شخصية الْبَطْلَيُوسِيُّ تجاه ما كان يعترض به على ما ذهب إليه الزَّجَّاجي في غير موطن من القضايا النحوية، وجدناه بكثرة في كتاب الخلل؛ فهو ينص بصريح العبارة في هذا الشأن من الاعتراض بأساليب متعددة وإجراءات متنوعة من مثل قوله: هذا التقسيم في الأصل خطأ، وكان الصواب أن يقول، والصحيح من هذا أن يقول، وكان يجب لأبي القاسم أن يستشهد في موطن زيادة (ما) بما لا خلاف فيه، أو يقول: في هذا الكلام تسامح، أو هذا الأصل الذي أصّله فاسد، أو صار القارئون لكتابه يزيدون في طرّة الكتاب، أو هذا الباب ينتقض على أبي القاسم تحديده الذي حدّد به الاسم في صدر كتابه وهلم جرا مما هو موجود في طيات الكتاب من نقد وتعقيب نحوي شامل يعكس شخصية الْبَطْلَيُوسِيُّ الناقدة[2].

والحق كما يقول دارسو الْبَطْلَيُوسِيُّ أنّ منهجه الذي سار عليه لم يكن بصريًّا محضًا ولا كوفيًّا كذلك، بل إنّ منهجه ومذهبه مذهبًا امتزجت فيه الآراء والمواقف النحوية المتعددة؛ فمنهجه جامع انتقائي على الرغم من تأييده المذهب والآراء البصرية وعلى الخصوص إمام النحاة سيبويه وتلميذه المبرّد وغيرهما في كثير من الأحيان"[3].

وفي جانب المواضيع التي جاءت في الكتاب فقد تعددت بتعدد التصورات والأفكار التي كان يدعو إليها الزَّجَّاجي في غير موطن من الكتاب، وهذا ما أشار إليه

(١) إصلاح الخلل، ص ١٧-١٨.

(٢) مَن أراد التفصيل في هذا الشأن من النقد والتوجيه من قبل البطليوسي فليعد إلى كتاب إصلاح الخلل.

(٣) ابن السيد البطليوس ومنهجه النحوي، ص: ٨٠.

كثير من الباحثين؛ ذلك أنّ "هذه الأفكار التي طرحها ابن السيد في بحثه المزمن تذكّر بفلاسفة بحثوا هذه المسألة، ويبدو لي من خلال مطالعة نصوص ابن السيد أنَّه استفاد من ملاحظات "هيراقلطس" الفلسفية حول الزمن، فالزمن عند هيراقلطس ديناميكي متجدد أشبه ما يكون بمياه النهر المتدفق الذي تتابع أمواجه دون انقطاع "كل شيء يناسب ولا شيء يسكن، كل شيء يتغير ولا شيء يدوم على الثبات"(١). "أنك لا تستطيع النزول مرتين إلى النهر نفسه؛ لأنَّ مياهه جديدة تنساب فيه باستمرار"(٢).ويستخدم ابن السيد نفس المثال تقريبا فهو يقول عن الزمن: أنه بمنزلة الماء الذي يسيل بين يديك، فإن الجزء الذي يقابلك فيه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوه"(٣). وهذا ما يقطع بصحة رأيي في أنه قد قرأ لهرقليطس من خلال الترجمات العربية للفلسفة اليونانية. هذا، وقد تأثرت فلسفات حديثة بتصور هرقليطس للزمن وأصبح مبدأ التغير قاعدة في تلك الفلسفات، أما الفيلسوف الشاعر: أبو العلاء المعري، فقد تحدث عن الزمن في كثير من أشعاره، ويبدو أن له أثرًا عميقًا على تصور ابن السيد للزمن"(٤).

يقول الباحث: "وكنت قد المحت إلى تأثر ابن السيد بهرقليطس عند دراسته "للزمن"؛ فالزمن عند ابن السيد كما هو الحال عند هرقليطس عنصر سيال متدفق يصعب الفصل بين أجزائه بحيث ترى جميع الأوقات كأنها وقت واحد"(٥).

ويرى ابن السيد أنّ المنطق وثيق الصلة بالنحو ذلك أنَّ: "بين الصناعتين مناسبة

(١) هيراقليطس، علي سامي النشار ومحمد أبو ريان، وعبده الراجحي، دار المعارف، ١٩٦٥، الطبعة الأولى، ص٣٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٢٠.

(٤) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي. ص ١٢٩-١٣٠.

(٥) المصدر السابق ص١٦٧.

من بعض الجهات"[1]، ولا ينبغي أن تقودنا هذه الصلة إلى اعتبارهما متماثلتين، فلكل صناعة قوانينها الخاصة، ويذكر في ذلك الحادثة التي تنازع فيها مع الفيلسوف ابن باجة، فورد عند ابن السيد: "وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول، ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أصحاب البرهان، كان رد ابن السيد عليه أنه لا يجوز إدخال صناعته في صناعة أخرى، وفي صناعة النحو مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وهناك خصوصيات نحوية لا مكان لها في المنطق"[2].

وكذلك قال: "وقد جاء الْبَطْلَيُوسِيُّ بحجج عقلية مفادها أن الزمان في اصطلاح النحاة تقريبي، ومن ثم يختلف عن مفهومه الفلسفي فهو يرى أنّ "الآن" الفلسفي ينزل منزلة النقطة التي لا امتداد لها، ومثلَّها بالحد الفاصل بين الشمس والظل؛ لذا فإن من غير الممكن لـــ "الآن" الذي بهذه الصفة أن يقع في فعل على التمام، لأنه متحرك بتجدده، ومثاله للتقريب من الإفهام هو الزمان...، فأما الآن في اصطلاح النحاة من العرب والعجم، فهو مختلف كثيراً عنه، فهم يدخلون كل زمان قَرُبَ من "الآن" داخلاً فيها، سواء كان من الماضي أم من المستقبل، فيقول: خرجت الآن، وزيد يخرج الآن؛ لأن "الآن" بهذه الصفة تقع فيها الأفعال على التمام، وسمَّاه سيبويه بغير المنقطع، وسمَّاه الزَّجَّاجي بالدائم"[3].

إن بناء هذه الحجة على التسامح "متسامح بها" يجعلها تقريبيه، ليبعدها عن "الآن" بالمفهوم الفلسفي، لكن حجة الْبَطْلَيُوسِيُّ جاءت بلبوس عقلي غرضه الإقناع والتفنيد، ولا سيما حين قاربهم بمصطلح سيبويه، ويرمي بذلك إلى رد هذه الحجة

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٣.

(٢) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي المرجع السابق. ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ص٨٩.

العقلية بطريق عقلي كذلك(١).

وأما الحادثة الأخرى وهي ما وقع بين أبي الحسن الأشعري وأحد النحاة في تحديد الحرف، حيث ذهب أبو الحسن يخوض معه حديثًا في مسائل نحوية مستخدمًا منهجه الجدلي حول أقسام الكلام كي يؤكد تفوقه على النحوي، وعلق ابن السيد قائلاً: "بأن ما قاله الأشعري ليست حجة على صناعة النحو؛ لأن في كل صناعة عالم متمكن وآخر ضعيف، ... فصناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات". وإتمام إحداهما على الأخرى تخليط وجهل(٢).

ولابن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ أثر عميق في الحياة الفكرية في الأندلس من خلال مؤلفاته الكثيرة التي تربو على الثلاثين كتابًا في شتى مواضيع المعرفة، وقد وصفه أحد معاصريه بأنه بالأندلس كالجاحظ بل أرفع درجة(٣)... وأمَّا في ميدان الدراسات الفلسفية، فحسب ابن السيد أنَّه كان أول فيلسوف في الأندلس كتب بصورة منهجية منظَّمة في المشكلات الفلسفية التي دار حولها الجدل العقلي في المشرق، فكان رائدًا للفلاسفة الذين جاؤوا بعده(٤).

وإذا تحدثنا عن منهج الْبَطْلَيُوسِيُّ في إيراده للحجج العقلية لوجدنا: "أنه يصدر عن منهج قوامه العرض والنقد لما يورد من حجج ومقولات الخصم، وفي الغالب يكون طرح أسلوب المناقشة مبنيًا على افتراض سؤال معين يتخذ أبعادًا محددة في

(١) الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي (ت٥٢١هـ)، على كتاب الجمل، سناء عبد الزهراء رزوقي، آداب الكوفة، جامعة الكوفة – كلية الآداب، ع٣٩، ٢٠١٩، ص٥١٨-٥١٩.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣١ و ٣٣.

(٣) الذخيرة، ابن بسام، القسم الثالث، المجلد الثاني، ص٨٩٠.

(٤) الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، ص ١٨٣.

هذه المقولة أو تلك ويعالج غرضًا معروفًا يكون قيد الاعتراض المراد رده على الخصم[1]. فأما إجابة هذا السؤال فتتوقف على نوع الموضوع وحجم الخلاف النحوي المتصل به، لكنه يقوم هو الآخر على الافتراض في شقه الأول، أي: يفترض الْبَطْلَيُوسِيُّ إجابة لدى خصمه أو من يقول بالرأي المعترض عليه، أما الشق الثاني للإجابة فيكون بمثابة النتيجة التي يخلص إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ وهي المعول عليها في إثبات الحجة، إذ يرى الْبَطْلَيُوسِيُّ أن النتيجة التي بناها على افتراض السؤال وتقديم الإجابة تكون حتمية وملومة لطرفي الخلاف لأنها عقلية مرت بتراتيب منظم يقوم على عرض منطقي متلازم. إن كون النحو صناعة يعني إدخال مجموعة من الآليات العقلية واستثمارها في قيام هذه الصناعة، ومن ثم يغلب على منهج الْبَطْلَيُوسِيُّ في إيراده الحجج العقلية السمة الفلسفية من حيث المصطلحات التي يستعملها، ومن حيث طريقة عرض المادة، وغالبًا ما يصرح بذلك حين يأتي بآراء أهل المنطق في بعض المواضع"[2].

وقد يلجأ الْبَطْلَيُوسِيُّ إلى أقوال المتكلمين في دعم ما يرمي إليه من حجج نحوية، من ذلك إيراده لقضية الأشعري -سبق أن عرجنا عليها سريعًا- مع أحد النحاة في تقسيم الكلام على اسم وفعل وحرف[3].

وقد أورد أخيرًا في خاتمة المقال: "استجاب الْبَطْلَيُوسِيُّ في اعتراضاته على الزَّجَّاجي لمتطلبات الاستدلال والجدل القائم على التسلسل المنطقي بما توافرت عليه مادته النحوية من تماسك داخلي ودقة استنتاجية، ومن ثم لم يكن تلقي كتاب (الجمل) لدى الْبَطْلَيُوسِيُّ سلبيًّا مقتصرًا على الكم المتمثل بالشرح والتدريس

(١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ٩٤.

(٢) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل، ١٦٢. الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي، ص٥٢٠.

(٣) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل، ٧٧.

فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى القيمة العلمية بما ينحو فيه منحًا عقليًا يقربه من اشتغالات أهل النظر في سبيل ضبط الصناعة. ويدل على ذلك أن الْبَطْلَيُوسِيُّ قد عوَّل كثيرًا على مقولات عقلية في تحليله لمادة الزَّجَّاجي متوسلاً هذه المقولات في الكشف عما هو بصدده من مشكل أو اعتراض. وانطلاقًا من هذه الآلية كشف البحث عن مدى استجابة هذه الحجج واتساقها، إذ تتماشى الاستجابة مع الشرط الجدلي الذي يبتغي الْبَطْلَيُوسِيُّ إيصاله ضمن هذه المنظومة، أما الاتساق فيتصل بالتماسك الداخلي للحجة المفضية إلى استنتاج قائم على هذه التقنية الجدلية بما يشي بأن الْبَطْلَيُوسِيُّ لم يكن مقلدًا لسابقيه، وإنما حاول أنْ يختط لنفسه سبيلاً يبعده ما استطاع عن التقليد؛ ليحقق ما صرح به في مقدمة كتابه"[(١)].

وقد تحدث د. وليد السراقبي عن ابن السيد وكيفية تأليفه لكتابه، فقال: "يبدأ ابن السيد نقده بتحديد الباب الذي سيتناوله، ثم يورد قول الزَّجَّاجي تحت عنوان: (مسألة)، ثم يأخذ في نقده مبتدئًا بقوله: "قال المفسر"، ... وربما تنكّب التقديم لما ينقده بكلمة (مسألة)، فبدأ مباشرة بتحديد الباب وذكر نص الزَّجَّاجي، فمناقشته المسألة ونقده لها، والأمثلة على ذلك كثيرة[(٢)]؛ فابن السيد يبدأ بذكر المسألة مجملة، ثم يأخذ في تفصيلها، وقد استظهر على آرائه ونقده بعدد كبير من الشواهد القرآنية، والحديثية، فالشعرية، وقد عكس كتاب (الجمل) اضطراب الزَّجَّاجي في مسألة الحد، فقد خلط بين الحد والرسم مثلاً، ... ولا شك أن للحد أهمية كبيرة، فهو أصل كل علم، ولا نفع لأحد بما عنده من علم إذا لم يحط بحدوده، ولعلَّ هذا

(١) الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي، ص٥٢٠.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ص٩٦، ١١٦، ١٢٨، ١٧٧، ١٨٢، وينظر: أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه (إصلاح الخلل)، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، وليد السراقبي، مج ٣١، ع ١٢٨، ٢٠١٣، ص١٧٥.

يفسّـر لنا سـرّ اهتمام ابن السـيد بحدود الزَّجَّاجي في كتابه الجمل، ويوقفنا من جهة أخرى على مدى القدرات العلمية لابن السـيد، ولا عجب في ذلك فقد عُرف عنه اشتغاله بالفلسفة(١).

كان للبطليوسـي اهتمام خاص بالحدود اللغوية، وقد تمثل هذا الاهتمام من الْبَطْلَيُوسِـيُّ في مناقشـته لحدود الزَّجَّاجي مناقشـة؛ اسـتخدم فيها كل معطيات ثقافته العقلية من منطق وفلسـفة... فقد أورد في كتابه: "إصـلاح الخلل الواقع في الجمل" تعريفات الزَّجَّاجي وغيره، إضـافة إلى تعريفات بعض علماء المنطق للاسـم والفعل والحرف. واعتبر كثيرًا من هذه التعريفات قاصرة عن تحقيق الغاية؛ لأنها لا ترقى إلى درجة التعريف بالحد، وعدّها من ثم تعريفات بالرسم(٢).

وقد نهج ابن السيد في سبيل إصلاح الحدود عدة سبل، وهي: إما تكملة الحد الناقص، أو زيادة في الحد كذكر حد كامل أو طرح حد بديل، وأيضًـا من السـبل الترجيح بين الحدود، وهذا في الحدّ، أمَّا في الاضـطراب المصـطلحي عند الزَّجَّاجي، فهو قد أخطأ في إطلاق المصـطلح، كما هو في مسـألة -تثنية الأفعال وجمعها- ومن مظاهر الاضـطراب الخلط المصـطلحي -كما في خلطه بين نوعين من المخفوض-، وغموض المصـطلح، والتعميم (عندما ذكر أن كل شـيء كان خبرًا للمبتدأ كان خبرًا للفعل الناقص، من فعل وما اتصل به، وظرف، وجملة) فالزَّجَّاجي يطلق أحكامه من غير تخصـيص أو تقييد، وهذا يؤدي إلى اللبس والإبهام. وعالج الْبَطْلَيُوسِـيُّ تلك

(١) أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه (إصلاح الخلل)، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، وليد السراقبي، مج ٣١، ع ١٢٨-٢٠١٣، ص١٧٦-١٨٥.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص ٧: (الهامش). نقلاً عن: استدراك البطليوسي على الزَّجَّاجي من خلال كتابه إصـلاح الخلل الواقع في الجمل، ازدهار عبد الرحمن السـيد إبراهيم أبو الغيث، عبد الله الطيب المجذوب (مشـرف)، ٢٠٠٠م، أم درمان، رسـائل جامعية -رسـالة ماجسـتير- جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية - السودان، ص٧٥.

الاضطرابات بعدة طرق، وهي إمَّا بتفسير المصطلح أو التأويل، أو الحمل على النظير، ومثّل د. وليد على كل ما سبق بما ورد في سياق ذلك عند الزَّجَّاجي والْبَطَلْيُوسِيُّ. وأخيرًا ذكر في خاتمة بحثه أن الْبَطَلْيُوسِيُّ لم يقتصر في نقده على مجرد ذكر الخلل، بل كان يعقب ذلك بذكر سبيل إصلاح الخلل، من تكملة للحد وسد للثغرة فيه، أو اقتراح بديل له، أو توضيح مصطلح غامض، أو تقويم عبارة مُلبسة، وهذا ما يؤكد أن هدفه إحقاق الحق، لا البحث عن نقائص الآخرين والتشهير بمعايبهم (١).

وجاء في رسالة جامعية عن استدراك الْبَطَلْيُوسِيُّ على الزَّجَّاجي: "وقد اتضح لي أن الْبَطَلْيُوسِيُّ تعددت مواقفه وتباينت، ما بين نقد لحدود الزَّجَّاجي، واستحسان لأقواله وتعليلاته ودفاع عن آرائه واستدراك لما فاته، وتصحيح لا خلط فيه من وجهة نظره. وقد التزم طريقة واحدة حيث يورد كلام الزَّجَّاجي، ثم كلامه ثم عبارات تعبر عن نقده، منها: هذا غير صحيح، وهذا لا يصح على الإطلاق، وهذا فاسد، وهذا فيه خلل، وقد تسامح والتسامح لا يجوز، هذا التقسيم خطأ(٢).

فمن خلال ما سبق نلحظ أن الباحثين عولوا فيما تناوله الْبَطَلْيُوسِيُّ في مؤلفاته -بشكل عام والجمل بشكل خاص- على ثقافته الواسعة، وتحكيم عقله بين نحاة البصرة والكوفة وعدم تحيزه لمذهب دون الآخر، أيضًا على المنطق والفكر الفلسفي، فنجد أن بعض المقالات أو البحوث أطلق عليها مسميات الجانب الفلسفي أو الحجج العقلية أو استدراك الْبَطَلْيُوسِيُّ. فاعتمدوا على المسميات المنطقية والعقلية لأنهم وجدوا أنَّ تأثر الْبَطَلْيُوسِيُّ بهم كوّن مادة علمية تستحق البحث والدراسة.

(١) أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه (إصلاح الخلل)، ص١٧٦-١٨٥.

(٢) استدراك البطليوسي على الزَّجَّاجي من خلال كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٧٤.

لعلَّ كل ما تناولناه بشيء من التلخيص في شأن مميزات الزَّجَّاجي في كتابه مع ملامح الإطار النقدي لدى الْبَطْلَيُوسِيُّ وهو يتعامل مع كتاب الجمل، يلخّص لنا أهم القضايا التي يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

(١) اتصاف كتاب الجمل بالأسلوب العلمي الرصين البعيد عن الإبهام والتناقض واللغة المعقدة التي من شأنها أن تجعل المتلقي للقضايا النحوية لا يميل إليه ولا يأخذه بجد ولا باهتمام بالغ.

(٢) سهولة تناول الزَّجَّاجي للقضايا النحوية بلغة واصفة شارحة تعطي للمفهوم النحوي بعده الموضوعي من جهة وبعده الإجرائي من جهة أخرى.

(٣) شمولية تصور الزَّجَّاجي للقضايا النحوية راجع لثقافته من فنون عدة وهذا ما أثبته دارسو كتاب الجمل على اختلاف التخصصات التي حاولت أن تجعل من كتاب الجمل محطة أساسية تقترب إلى حد كبير مع مفهوم النموذج في ذلكم الوقت والزمن، حتى لو كنا قد وجدنا كثيرًا من الدراسات أشادت بكثير من القضايا النحوية التي أخذت طابعًا منطقيًا ووظيفيًا من منظور الزَّجَّاجي وهذا أثبتته كثير من الدراسات اللسانية الحديثة.

(٤) رؤية الْبَطْلَيُوسِيُّ الشاملة التي استقاها من شيوخه ومعلميه مما أفرزت في شخصيته تعلم واطلاع على لغات عدة.

(٥) تميّز الْبَطْلَيُوسِيُّ بالتصور الفلسفي والمنطقي والجدلي في غير موطن من تصوراته للّغة بشكل عام والتصور النحوي على وجه أخص.

(٦) أهليته العلمية والفكرية والمنهجية التي مكنته أن يقتحم كتاب الجمل بالنقد والتوجيه وإعادة النظر في كثير من الأحكام النحوية التي ينبغي أن يعاد النظر في شأنها على حسب رأيه ومذهبه.

(٧) امتزاج مذهب الْبَطْلَيُوسِيُّ بثقافات عدة، وهو ما أدى باتجاهه المذهبي لا يستقر على حال، بل يأخذ من كل فن طرفه مسقطًا ذلك على الإجراء النقدي الذي طبقه على كتاب الجمل.

(٨) منهج الْبَطْلَيُوسِيُّ منهج شامل ومتعدد المشارب، وهو الأمر الذي أدى به أن ينظر إلى النحو ليس انطلاقًا مما تمليه القاعدة من أحكام وضوابط مغلقة -إن صح هذا الحكم-، بل يتعامل معه على أنّه مجال مفتوح بحكم أنّ المفهوم النحوي هو تصور مثلما يعطي للقاعدة حقّها من حيث المعيارية التي تتحرك من خلالها، يعطي في الوقت نفسه للوظيفة النحوية للمفهوم داخل المنظومة أو المدونة التي نشأ في رحابها، وهنا تتبدى ميزة التصور المنطقي والفلسفي والوظيفي للمفهوم النحوي التي دعا إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ في غير موطن من كتبه.

هذه إذن بعض النتائج التي حاولنا أن نستنتجها فيما يخص ميزة شخصية الْبَطْلَيُوسِيُّ في تعامله مع كتاب الجمل، والتي كانت في الأصل بوابة ممر -وليس انقطاعًا- للولوج إلى أهم ركيزة ترتكز عليها إشكالية البحث، وهي مقتضيات الكلام النحوي وفق سياقها الوظيفي الذي حاولنا أن نلمح ملامحها ومظاهرها ومقاماتها من خلال ما قدمه الْبَطْلَيُوسِيُّ من قضايا نحوية متعددة الجهات، وإن كنا سنركز اهتمامنا على قضية الإسناد بركنيها المعروفين لدى النحاة وكيف استطاعت هذه القضية الإسنادية أن تعكس أبعادًا تداولية على حسب ما نادت به النظرية التداولية مجسدة أساسًا في نظرية الأفعال الكلامية؛ هذه النظرية نعتقد في حدود اطلاعنا لبعض ممن كتبوا فيها أنّها تلتقي في كثير من المحطات التي أشار إليه النحاة بعامة والْبَطْلَيُوسِيُّ على وجه أخص في شأن تعدد استعمال الإسناد الوظيفي من جهة والمقتضي الكلامي المتعدد الدلالات من جهة أخرى.

الفصل الثالث

مقتضى الكلام النحوي من الوجهة التداولية

- التصور والوظيفة -

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: نماذج من مقتضى الكلام عن طريق العلاقة الإسنادية (مقاربة تداولية).
- **المبحث الثاني**: تصورات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمفهوم مقتضيات الكلام (رؤية شمولية وتصور وظيفي).

المبحث الأول

نماذج من مقتضى الكلام عن طريق العلاقة الإسنادية

(مقاربة تداولية)

الثابت في مجال الدراسات اللغوية واللسانية العربية أنّ كثيرًا من المفاهيم النحوية التي تناولها النحاة الأوائل لا تزال تحتاج إلى دراسات ولقاءات علمية؛ من أجل أن يُعلم أهم الاتجاهات التي أرادها النحاة لها من خلال سياقهم الثقافي، والفكري، والعقلي، والفلسفي، واللغوي الذي انطلقوا منه، وهم يؤسسون لها الأطر التي تتحرك من خلاله على حسب المعطى اللغوي عامة والنحوي على وجه خاص.

ولعلَّ من أهم هذه المفاهيم النحوية التي وقع فيها نوع من الاختلاف وتباين الآراء ليس من جهة التحديد وإنّما من جهة الوظيفة؛ حيث إنّ الوارد في مجال اللسانيات الوظيفية لا سيما النحو الوظيفي[1] ليس هو الاقتضاء بحرفيته هذه، بل ما يلامس معناه وهو الاستلزام، وهنا وجدنا الاقتضاء المشار إليه من قبل النحاة – بعامة– والْبَطَلْيُوسِيِّ –على وجه أخص– يمثل معاني لها علاقة بالاستلزام الذي نادت به وأشارت إليه اللسانيات الوظيفية أو بالأحرى اللسانيات التداولية، وهذا ما سنبينه في سياقه بعد قليل.

والذي يقوي هذا المعنى في حق مفهوم الاقتضاء الدال على معنى الاستلزام ما جاء في غالب المعاجم العربية؛ حيث تنوعت دلالته على حسب الاستعمال فجاء بمعنى الطلب، وبمعنى الاستلزام الذي يختلف باختلاف الجهة، ولا بأس أن نسرد أهم هذه المعاني ثم يعقب عليها في حدود المستطاع.

(١) سبق وتناولناه ص ٧٢.

دلالة الاقتضاء في المعاجم:

أولاً: مختار الصحاح:

جاء فيه أنَّ معنى (اقتضى) مأخوذ من القَضَاء وهو الحكم، وقد يكون بمعنى:"الْفَرَاغِ تَقُولُ: قَضَى حَاجَتَهُ. وَضَرَبَهُ (فَقَضَى) عَلَيْهِ أَيْ قَتَلَهُ كَأَنَّهُ فَرَغَ مِنْهُ. وَ (قَضَى) نَحْبَهُ مَاتَ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَدَاءِ وَالْإِنْهَاءِ تَقُولُ :قَضَى دَيْنَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿**وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ**﴾(١). وَقَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿**وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ**﴾(٢) أَيْ: أَنْهَيْنَاهُ إِلَيْهِ وَأَبْلَغْنَاهُ ذَلِكَ، وَقَدْ **يَكُونُ بِمَعْنَى الصُّنْعِ وَالتَّقْدِيرِ**، يُقَالُ :قَضَاهُ أَيْ صَنَعَهُ وَقَدَّرَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿**فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ**﴾"(٣).

ثانيًا: المعجم الوسيط:

جاء معنى الاقتضاء هنا من: "(اقْتضى) الدّين: طلبه، واقتضى أمرًا: استلزمه، وَيُقَال: افْعَل مَا يَقْتَضِيهِ كرمك أي: مَا يطالبك بِهِ، وَاقتضى الْأَمر الْوُجُوب: دلّ عَلَيْهِ واقتضاه"(٤).

(١) سورة الإسراء: من الآية ٤.

(٢) سورة الحجر: من الآية ٦٦.

(٣) سورة فصلت: من الآية ١٢. مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٢٥٥.

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م، ص٢/ ٧٤٣.

ثالثًا: المعجم الغني:

نجد في المعجم الغني تلونًا استعماليًّا لمفهوم الاقتضاء على جهات عدة، مما أكسبها دلالات متعددة لمفهوم الاقتضاء، ولعلَّ الاستلزام هو الطابع الخاص الذي ميّز معنى الاقتضاء؛ فيطلق الاقتضاء في المعجم الغني: " قَضَّى(ق ض ي) (فعل رباعي متعدٍّ) قَضَّيْتُ، أُقَضِّي، قَضِّ، مصدر تَقْضِيَةٌ.

(١) "قَضَّى حَاجَتَهُ": نالهَا، أَتَمَّهَا، قَضَاهَا.

(٢) "قَضَّى أَمْراً": أَنْفَذَهُ، قَضَاهُ، أَمْضَاهُ.

(٣) "قَضَّاهُ الْمَلِكُ": جَعَلَهُ قَاضِيًا"[١].

وكذلك ورد عنده: "مُقْتَضىً جمعه: مقتضيات. (ق ض ي). (مفعول من اِقْتَضَى) "مُقْتَضَيَاتُ العَمَلِ": مُتَطَلَّبَاتُهُ "لِكُلِّ حِرْفَةٍ -مُقْتَضَيَاتُهَا "[٢].

رابعًا: معجم الرائد:

وهنا نجد دلالة أخرى تتعلق بمفهوم الاقتضاء زيادة على معنى الاستلزام وهي دلالة استدعى واستوجب، فقد قال: "اقْتَضَى اقْتِضاءٌ. (ق ض ي)... الحال كذا: استدعاه واستوجبه «فعل ما يقتضيه بشرفه»[٣].

وهذه الدلالة في الأصل لا تخرج عن معنى الاستلزام؛ إذ شرط الاستدعاء لا يتحقق إلا بوجود طرفين يُعدان من أهم ما تقوم عليه العلاقة التخاطبية بين الطرفين.

---

(١) معجم الغني، عبد الغني أبو العزم، موقع معاجم صخر، ملاحظة: هذا الكتاب من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة ص١/ ٢٠٧٣٨.

(٢) معجم الغني، ١/ ٢٥٦١١.

(٣) معجم الرائد، جبران مسعود، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م، ص١٠٦.

خامسًا: معجم الأفعال المتداولة:

جاء في معنى الاقتضاء عنده: "اقْتَضَاهُ: اقْتَضَى الأمرُ أن أخرج من بلدي، (تطلّب، استوجب)، عُرفُ الناس التّزاورَ في أيّام الأعياد، (دلّ عليه). اقْتَضَاهُ (منه) اقْتَضَى زيدٌ حقَّهُ من مَدِينِه. (تسلّمه وأخذه)"(١).

هذا ما تعلق بالفعل اقتضى ومعانيه المعجمية التي يأخذها استعمالًا، أمَّا إذا نظرنا في السياق المعجمي نفسه ولكن من جهة المقتضى والاقتضاء، فإنّنا نجد أيضًا تنوع معانيه على حسب تنوع استعمالاته.

المقتضى والاقتضاء:

إن المقتضى في معجم الكليات هو: "أعم من الْمُوجب والمرجّح، فمقتضى الحال يكون تارة راجحًا على خِلافه مع جواز خِلافه، وتارة يكون واجبًا بحيث لا يجوز خِلافه، والمقتضى في اصطلاحهم أَعم لما هُوَ باعث مُتَقَدِّم ولما هو غايَة مُتَأَخِّرة"(٢).

ورد في موضع آخر من المعجم: الاقتضاء: "هو أضعف من الايجاب، لأن الحكم إذا كان ثابتًا بالاقتضاء لا يُقال يُوجب، بل يُقال يَقْتضي، والإيجاب يسْتَعْمل فيما إذا كان الحكم ثابتًا بالعبارة أو بالإشارة أو بالدلالة... بخلاف الاقْتِضَاء، فإنه يُمكن وجود المقتضى بدون مُقْتَضَاه"(٣).

---

(١) معجم الأفعال المتداولة ومواطن استعمالها، محمد الحيدري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، مطبعة التوحيد، ١٤٢٣هـ، ص٦١٨.

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ص٨٦٧.

(٣) الكليات ص١٥٩.

فمن خلال تتبعنا لاستعمالات الفعل اقتضى والمقتضى والاقتضاء على حسب ما أسردناه سالف الذكر، تبيّن لنا أنَّ:

- دلالة الاقتضاء تأخذ طابعًا مميزًا من حيث ما له علاقة بمفهوم الاستلزام، والدليل على ذلك أنّه لا وجود لقيمة الاقتضاء إلا إذا كان بين طرفين، هذا من جهة، ثم ما يؤديه من معنى متعدد ومتغير على حسب مجريات التخاطب بين المتكلم والمتلقي من جهة أخرى، وهنا الاقتضاء يأخذ مجرًى وظيفيًّا حسب ما يتماشى مع العلاقات التركيبية الموجودة داخل النص أو الخطاب.
- ما أشار إليه أبو البقاء الكفوي في استعمال الاقتضاء أنّه يحقق قربًا معنويًّا مع مفهوم الحال؛ هذه الحالة التي تجعل من الاقتضاء متنوع الدلالة بتنوع أحوال مجريات الكلام؛ ولذلك رأى الكفوي أنَّ بين الاقتضاء وفعل الإيجاب فرق شاسع، ولعلَّ سياق الحال هو الذي -عن طريقه- يمكّننا من القبض على تقوية دلالة الاقتضاء على دلالة الإيجاب.

هذا باختصار فيما يتعلق بالسياق الدلالي المعجمي للفعل اقتضى واستعمالاته التركيبية؛ الشيء الذي جعلنا نتتبع أنواع الاقتضاء المستعملة في سياقات حالية ومقامات متعددة تبعًا للعلاقة التخاطبية بين المتكلم والمستمع.

مفهوم الاقتضاء وأنواعه:

ذكر صاحب كتاب الإنارة(١): "أنَّ المقصود بدلالة الاقتضاء أن يتضمَّن الكلام

(١) الإنارة شرح كتاب "الإشارة" في معرفة الأصول، د. أبي عيد المفر محمد علي فركوس، دار الموقع، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، ص٣٢٢-٣٢٥.(باب الكلام في معقول الأصل "في لحن الخطاب").

إضمارًا ضروريًّا لا بدّ من تقديره؛ لأن الكلام لا يستقيم دونه، أو هي: دلالة اللفظ على معنى لازم مقصود للمتكلِّم يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته الشرعية أو صحته العقلية، لذلك كان على ثلاثة أنواع:

(١) إما لأنَّ الكلام لا يستقيم لتوقُّف الصدق عليه، كقوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إنَّ الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه**»(١)، فإن ذات الخطأ والنسيان والإكراه لم ترتفع بل يقع في الأمة ذلك وليست بمعصومة عنها، والرسول ﷺ لا يخبر إلا صدقًا، لذلك وجب تقديره بمحذوف ليكون الكلام صدقًا ومستقيمًا، وتقديره مستفاد من عبارة النص وهي: "الإثم والمؤاخذة" ليكون تقدير الكلام: "وضع عن أمتي إثم الخطأ، وإثم النسيان، وإثم الإكراه"، فلولا تقديره مقدمًا لكان الكلام كذبًا، ومخالفًا للواقع والحقيقة".

(٢) وإمَّا لتوقّف الصحة عليه شرعًا، وقد مثَّل له المصنِّفُ بقوله -تعالى-: ﴿ **أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ**﴾(٢)، فالظاهر أنَّ فرض المريض والمسافر الأيام الأخر سواء صَامَا أم لم يصوما، لكن لما عُلِمَ شرعًا أنّ النبي ﷺ صام بعد نزول هذه الآية وأقر الصحابة على صيامهم، فدلَّ ذلك على وجوب تقدير: (فأفطر) ضرورة لتصحيح الكلام من جهة الشرع، فيمتنع وجود الملفوظ شرعًا بدون ذلك المقتضي.

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٧٣) من حديث أبي بكرة ﷺ، وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٩٥)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٦)، وابن ماجه (١/ ٦٥٩).

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٨٤.

(٣) وإما لتوقف الصّحة عليه عقلاً، مثل قوله -تعالى-: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[١]، فإن العقل يمنع من توجيه السؤال إلى ذات القرية، لذلك وجب إضمار مخاطَب ليصح الكلام من جهة العقل وهو:(أهل) فيكون التقدير: واسأل أهل القرية، ومثاله – أيضاً – قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[٢] فإنَّ العقل يمنع من إضافة الحكم إلى ذات الميتة، فكان إضمار فعل يتعلّق به التحريم واجباً عقلاً وهو: (الأكل)، فيكون التقدير: حُرِّم عليكم أكل الميتة، وإنما وجب تقديره ضرورة لتصحيح الكلام من جهة العقل، فيمتنع وجود الملفوظ عقلاً بدون ذلك المقتضى"[٣].

وقد عرّف الأصوليون الاقتضاء بقولهم: "ما كان المدلول فيه مضمراً أي محذوفاً من الكلام، ويكون تقديره ضروريًّا يتوقف عليه صدق المتكلم، أو يستحيل فهم الكلام عقلاً إلا به، أو يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلا به"[٤].

فدلالة الاقتضاء هي: دلالة لا تسير وفق المصرّح به، بل هي باقية مع المضمر أو غير المصرّح به، ولذلك كانت أميَل إلى ما استقر في سياق المحذوف، حتى تستطيع دلالة الاقتضاء التحرك بكل حرية؛ فتقدر المحذوف، ومعنى تقدير المحذوف هو بيان المسكوت عنه من قِبَل المستمع لا المتكلم؛ لأنّ المتكلم هو من يرسل فهو يعلم بالمحذوف وجهاته، بل الأمر يقتضي من المستمع أن يدرك ويجد

(١) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٣.

(٣) الإنارة شرح كتاب "الإشارة" في معرفة الأصول، ص٣٢٢-٣٢٥.

(٤) الغزالي: المستصفى من علم الأصول: ٢٣٧، نقلاً عن: دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، د. بوشعيب مسعود راغين مج/ جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد ١٧، ١٤٤٠هـ، ص ٤٢٨.

ويصل إلى هذا المحذوف؛ فمتى وصل إليه تعين المقصود ومن ثَمَّ تتشكل الدلالة.

لكن مع اهتمام الأصوليين بمفهوم الاقتضاء ومقتضيات الأحكام الشرعية المستنبطة من قبل التصور اللغوي؛ إلا أنّهم -على حد تعبير طه عبد الرحمن المغربي- "لم يستثمروا إبداعاتهم وتدقيقاتهم في استجلاء مواطن الاقتضاء في الأقوال فضلًا عن إبراز صفة البقاء التي تختص بها؛ لذلك لزم وجود قانون لحفظه"(١).

الاقتضاء في الدرس العربي القديم:

اهتم الباحث (بو شعيب مسعود راغين) بدلالة الاقتضاء، وتتبعها في الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، من خلال بحث نُشر له في مجلة جامعة طيبة، فحاول أن يبين في هذا البحث مفهوم الاقتضاء داخل الفكر العربي القديم من جهة، وداخل التصورات الغربية الحديثة من جهة أخرى، حيث قال: "أمَّا مفهوم الاقتضاء فلم يكد يخرج عن هذا الإطار، حيث ظلَّ يُناقش بشكل ضمني في الفكر العربي القديم سواء في الدرس النحوي أو غيره، فبالرغم من انشغال النحاة القدامى بموضوع الشكل الخارجي لبنية الكلام، أي صيغ الكلمات والمباني والتراكيب الشكلية للجملة، فقد ظلوا يصطدمون بمعاني الألفاظ ودلالاتها واقتضاءاتها، ... كما نجد في هذا الإطار ما يورده ابن جني وغيره من اللغويين الذين اهتموا بمفهوم الاقتضاء بالرغم من أن آراءهم بقيت عبارة عن ملاحظات متفرقة لم ترقَ إلى مستوى تأسيس تصور عام حول هذا المفهوم"(٢).

(١) الاستدلال في معنى الحروف؛ دراسة في اللغة والأصول، أحمد كروم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٧١م، ص ٢٢٨.

(٢) دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص٤٢٥.

وتناول أيضًا مفهوم الاقتضاء عند علماء البلاغة، حيث قال: "وقد نوقش هذا المفهوم أيضاً في التصور البلاغي القديم، ... فكانت إشكالية اللفظ والمعنى، وضمنها إشكالية الاقتضاء على رأس القضايا البيانية التي استأثرت باهتمام البلاغيين الذين اصطبغت أبحاثهم بتصورات المتكلمين، حيث يتناولون إشكالية المعنى في ارتباطها باللفظ بشكل علمي باستحضار جانب المفاضلة، ولعلَّ أهم من اهتم بشكل واضح ومباشر، بأشكال المعنى داخل التصور البلاغي (عبد القاهر الجرجاني) من خلال نظريته حول النظم(١)، ... فعبد القاهر استطاع أن ينحو بالبحث اللغوي البلاغي منحًا جديدًا، بمحاولته إبراز الجانب العقلي للطابع الاستدلالي للأساليب البيانية العربية، وكذلك السكاكي في مصنفه: (مفتاح العلوم) قد أعطى التصور البلاغي نفساً جديداً وعمقاً أكبر"(٢).

فتوصَّل الباحث إلى نتيجة مفادها: "إنَّ إشكال الاقتضاء لم يكن حاضراً داخل المباحث اللغوية والبلاغية فقط بل لقد طُرح أيضاً في مجال علم الكلام، إذ أن جُل القضايا الكلامية نوقشت في إطار لغوي وذلك لما عرفته من اصطدام بالقضايا اللغوية"(٣)، وكذلك أن مفهوم الاقتضاء ليس حديث عهد بالدراسة والبحث، بل قد عُرف في التصورات القديمة بمختلف منطلقاتها، لكنه ظلَّ حبيس ملاحظات متفرقة لم يرقَ إلى مستوى التنظير له(٤).

(١) ويعني بالنظم كما ورد سابقاً في أجزاء سابقة من البحث: "ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاث أقسام: تعليق اسم باسم وتعليق اسم بفعل، وتعليق حرف بهما ".

(٢) دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص٤٢٥-٤٢٦.

(٣) المصدر السابق، ٤٢٦.

(٤) المصدر السابق، ص٤٢٩.

تعقيب:

لا يمكن أن ننكر ما بيّنه بوشعيب فيما أشار إليه في شأن استعمالات الاقتضاء سواء من خلال النحاة أو غيرهم، ولكننا نرى أنّ الاقتضاء في كتب النحو مثلًا لم يأخذ طابعًا واحدًا من حيث التصور والوظيفة، بل تنوعت جهاته الاستعمالية ومن ثم الوظيفية تبعًا لشخصية النحوي في تعامله مع الاقتضاء، والدليل على ذلك؛ أنّ دلالات الاقتضاء في كتب النحو المتقدمة غير دلالة الاقتضاء في كتب النحو المتأخرة؛ إذ أخذت دلالة الاقتضاء المتأخرة -عند الْبَطْلَيُوسِيِّ والسيرافي وابن يعيش- بعدًا وظيفيًّا هو أشبه بالبعد الفلسفي الوظيفي للغة من جهة، والنحو القواعدي من جهة أخرى؛ فالقول بأنَّ الاقتضاء النحوي ظل حبيس ملاحظات متفرقة لم يرق إلى مستوى التنظير، نحسب أنّ هذا الحكم فيه نوع من الانتقاص في شأن الاقتضاء النحوي.

الاقتضاء في الدراسات الحديثة:

من الثابت عند المهتمين بمجال المصطلحية أنّ المكافئ الترجمي لمفهوم الاقتضاء العربي هو المصطلح اللساني الغربي:(Présuposition)، قال د. مختار درقاوي: "ترجم مصطلح (Présuposition) في عدد من اللسانيات المتخصصة كالآتي: لزوم، وافتراض، وتضمين، وتضمّن، واقتضاء[1]، ولعلَّ الترجمة الملائمة: الاقتضاء بتوظيف التراث، ولئن كان مبدأ الاقتضاء (Présuposition) قد حظي في الدرس الأصولي بحظ وافر يتقابل فيه ثراء البحث النوعي والتكثيف النظري

(١) ينظر: بالتفصيل إلى: مكتب تنسيق التعريب: المعجم الموحّد للمصطلحات اللسانية إنجليزي فرنسي عربي. ص:١١٨. دومينيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب. ترجمة محمد بحياتن. ص ١٠٥. وعبد السلام مسدي: قاموس اللسانيات. ص:١٩٢. وعبد القادر الفاسي الفهري: معجم المصطلحات اللسانية. ص ٢٦٢.

والاستدلالي -فهو يحتلّ في الدرس التداولي الراهن مكانة مهمة- إذ هو السبب الرئيس في تطوّر التداولية المدمجة؛ التي تعكف على دراسة تأثّر الدلالات اللغوية بشروط استخدام اللغة"(١).

من هذا المنطلق في شأن تحديد المكافئ الترجمي للمصطلح الغربي وهو الاقتضاء أصبح مفهوم الاقتضاء يتخذ لنفسه في الدراسات اللسانية الحديثة اتجاهًا هو أقرب إلى السياق المنطقي الفلسفي منه إلى السياق اللغوي المحض؛ حيث بدا ذلك على حسب ما أشارت إليه كثير من الدراسات العربية. فقد حدّد (ستراوسن) "... الاقتضاء انطلاقًا من التعريف التالي: أنَّ القضية (أ) تقتضي القضية (ب) إذا كان صدق (ب) شرطًا ضروريًّا لصدق أو كذب (أ)، **أي** أنَّه: إذا كانت (أ) تقتضي (ب) فبالضرورة يجب أن تكون (ب) صادقة لكي يثبت صدق وكذب (أ)، وهذا يخالف ما ورد عن (**راسل**)؛ حيث يعتبر أن قضية ما تُعد كاذبة إذا كان أحد اقتضاءاتها كاذبًا، فلاحظ من هذا المنطلق وإلى جانب مجموعة من الدارسين وفي إطار ما يطرحه ستراوسن أن هذا التصور من الأهمية بمكان بالنسبة للدرس اللغوي؛ إذ إنّه يحدد شروط الاستعمال اللغوية، والتي تلعب دوراً أساسيًّا في إطار التصور التداولي"(٢).

فسمة الاقتضاء في ترابطها بالكلام تتخذ لنفسها سبيلين اثنين من أهم ما يرتكز عليه مبدأ الاستعمال وهما: **الفعل أو القوة الإنجازية للكلام، ثم السياق التواصلي الذي يتحرك فيه القول أو الكلام**؛ وعليه يرى الباحث اللساني الغربي (**كينان**) أنَّ قول

(١) التطور الأصولي للمعنى (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)، د. مختار درقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م، ص ٣٨-٣٩.

(٢) دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص ٤٢٩-٤٣٠.

جملة ما وإنجازها يقتضي تداوليًّا أن يكون السياق الذي يتم فيه الكلام مناسبًا"[١].

في حين نجد الباحث اللساني (فيلمورFillmore) يحدّد معنى الاقتضاء قائلا: "إنَّ ما أعنيه بالجوانب الاقتضائية من موقف التواصل بواسطة اللغة، تلك الشروط التي يجب أن تكون تامة لكي ينجز فعل الخطاب وذلك عندما ننطق جملًا خاصة"[٢].

والملاحظ من خلال تعريف كينان أنّه "يحدد الاقتضاء باعتباره شرطًا من شروط الاستعمال بالنسبة للفعل الكلامي لجملة ما، في حين أن فيلمور يحدد الاقتضاء باعتباره شرطًا من شروط نجاح هذا الفعل إلى جانب أنه شرط من شروط الاستعمال بالنسبة لهذا القول"[٣].

أما فيما يتعلق الباحث اللساني: (ديكروDucrot) فإنه في تعامله مع مفهوم الاقتضاء ميّز بين مكونين اثنين: الأول: أطلق عليه بالمكون اللساني، والثاني: المكون البلاغي؛ إذ الأول يهتم بالجملة عن طريق تحقق القوة الإنجازية شريطة أن تكون مستقلة غير مقيدة، على خلاف الثاني فإنّه همه الوحيد هو تحقيق بعد تواصلي، وذلك وفق قدرة المتكلم على تحقيق إبلاغ من نوع خاص من جهة السامع؛ فيتحقق حينها شرط التواصل[٤].

بل نجده في سياقات أخرى يجسّد أحوال الاقتضاء الدلالي على حسب تنوع الاستعمالات المتعددة له؛ وعليه فالاقتضاء من منظوره لا يتوقف على "ما يضمن

(١) دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص ٤٣٣.

(٢) المصدر السابق. ص ٤٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٤٣٣ وما بعدها.

استمرار الخطاب فحسب، بل إنّ القائل وهو ينتج عملا متضمنًا في القول إخباريًا مثل:(ملك العرب حكيم)، ينجز بصفة ثانوية عملًا متضمنًا في القول اقتضائيًا؛ أي: عملًا مقنّنًا اصطلاحيًّا في اللغة"(١).

وفيما يتعلق بالباحث اللساني البريطاني: (**هاليداي**Halliday) نجده يحدد معنى الاقتضاء الواقع في الخطاب أو الكلام على ضربين اثنين: ضرب يتعلق بالمنطوق، وضرب بالمقتضى وتنوعاته الاستعمالية؛ ففي الضرب الأول؛ يهتم الاقتضاء بكل معلومة تكون جديدة وهي غير معروفة أو مألوفة لدى المتلقي -السامع- على غرار الضرب الثاني؛ فإنّه يركز على ما هو معروف ومتداول لدى السامع بحكم معرفته القديمة لديه؛ فيتحقق حينها البعد التواصلي على حسب العلاقة التخاطبية بين المتكلم والسامع؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر الجملة: (انقطع أحمد عن التدخين) فهي على جهة الاقتضاء تستوجب معلومة قديمة مفادها أنّ أحمد كان يدخن، وعليه فكل منجز كلامي أو خطابي له حدان من حيث المعلومة أو المعنى: قديمة وأخرى حديثة أو معطاة، وذلك انطلاقا من العلاقة التخاطبية الرابطة بين المتكلم والسامع عبر ما هو متحقق أو منجز أو بالأصل على حسب تسميته عند هاليداي ومن سار على السياق الوظيفي اللساني بالبؤرة؛ فيعني به تلك المعلومة التي يعتقد المتكلم أن السامع لا يشاطره إياها(٢).

لكن من باب الإنصاف والموضوعية العلمية يرى عدد من الباحثين أنَّ بعض الباحثين اللسانين الغرب منهم من استطاع أن يحدّد مفهوم الاقتضاء تحديدًا على حسب دلالة استعمالاته داخل السياقات وهو اللساني: (جرايسGrice)؛ حيث حدّد

(١) التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص ٤٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٤٣٥-٤٣٦.

هذا الباحث دلالة الاقتضـــاء بقوله: "شـــيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية"(١).

تعقيب:

من خلال تتبعي لتحديدات مفهوم الاقتضـاء في الفكر اللسـاني الغربي لمسـت بعض المفاهيم الاقتضائية التي تلتقي مع ما أشار إليه النحاة والأصوليون والبلاغيون في مفهوم الاقتضاء، ولعلَّ القاسم المشترك الذي يجمع الفكرين الغربي والعربي هو أنّ دلالة الاقتضـــاء هي دلالة تضـــمنيه لا تتوقف عند حدود الخطاب أو الكلام الخارجي، بل تتعداه إلى دلالة أخرى غير الدلالة الحرفية.

ولعلي في هذا السـياق أن أشـير إلى أحد الباحثين العرب الذي اسـتطاع -في تصـوري- أن يعقد تقاطعًا بين جرايس والاقتضـاء عند العرب لا سـيما الأصـوليين؛ متناولا عبد الله الشنقيطي فمما جاء في تلك الموازنة؛ أنّ الاقتضاء عند الشنقيطي عبد الله عبارة عن دلالة لفظ السـياق مقيّدة بدلالة الالتزام على ما يحيط بمعنى اللفظ، لكنه غير وارد في سـياق الجملة أو الخطاب، بل هو قائم على جهة الدلالة غير الحرفية، بالمقابل نجد الاقتضـاء عند جرايس عبارة عن شـيء يريده ويعنيه المتكلم ويومئ إليه ولكنه ليسـت له علاقة على الإطلاق بظاهر الجملة بل هو قائم في مضمونها غير المعلن عنه(٢).

ما يمكن قوله في شـأن الاقتضـاء عامة هو ما يركّز عليه الناس في حواراتهم ومناقشـاتهم عن طريق ما هو سـار على شـرط القصـد، لكن هذا القصـد قد تتجسّـد

(١) نظرية المعنى في فلسـفة بول جرايس، صـلاح إسـماعيل، القاهرة، الدار المصـرية السـعودية، ٢٠٠٥م، ص:٧٨.

(٢) ينظر: التطور الأصولي للمعنى: (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)، ص ٤١.

ظواهره جلية في ثنايا الخطاب أو الكلام أو الجمل عن طريق القيمة اللفظية التي يتكون منها الخطاب أو الكلام وهو المعبر عنه في تحليل الخطاب بـــــ: (What is meant) من جهة وما ترميه هذه القيمة من القصد أي: (What is said)؛ الشيء الذي يجعل العلاقة التخاطبية تحقق بعدًا تواصـــليًّا بين طرفي الخطاب، وهذا ما يجعل المتلقي السامع يكون -حتمًا- قادرًا على إدراك القيمة الخطابية (Face Values)(١).

إذن الاقتضاء يرتكز على أمر جوهري وهو الدلالة غير الحرفية سواء من منظور العرب أو الغرب؛ هذه الدلالة التي عبّر عنها النحاة بتعبيرات متعددة كلها تصـــب في مجرًى واحد وهو دراســة اللفظ في علاقته بالمعنى عن طريق ما لم يصــرح به، ولقد شــاهدنا غير كثير من النحاة قد أشــاروا إلى ذلك، ولعلَّ ما بيّنه ابن يعيش بصــريح العبارة في شأن مفهوم الاقتضاء لدليل على ما نقوله؛ فقال بصريح اللفظ في الاقتضاء الذي لا يحتاج إلى تأويل: "ألا ترى أنّ الضـرب والقتل يقتضـيان مضـروبًا ومقتولا؟ وما يُنبئ لفظُه عن ذلك؛ فهو لازم غير متعدّ، نحو: قام وذهب، ألا ترى أنّ القيام لا يتجاوز الفاعلَ، وكذلك الذهاب؟ وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولًا مما تقتضيه تلك الحالة؛ فالبصر يقتضي مبصرًا، والشم يقتضي مسموعًا؛ فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة"(٢).

فالاقتضاء وصوره الدلالية ظاهرة جلية في هذا النص عن طريق المسكوت عنه لا المبيّن والموضّح، بل هو التضمن على حسب مقتضيات التركيب، والحديث عن ابن يعيش هو حديث عن كثير من النحاة والأصـوليين الذين أشـاروا إلى هذا المعنى

(١) ينظر: في هذا المقام: نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل؛ فصول نظرية ورؤًى منهجية، ياسر آغا، مركز الكتاب الأكاديمي، ص ٧٨.

(٢) شرح المفصّل للزمخشري، لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٧١م، ٤/ ٢٩٥.

المتعلق بالاقتضاء.

وسنفصل القول في الاقتضاء عند من اخترناه نموذجًا لهذه الدراسة وهو: الْبَطْلَيُوسِيُّ النحوي المشهور بثقافته المعرفية المتعددة؛ فقد كان فيلسوفًا ومفكرًا ومنطقيًّا ولغويًّا ومفسرًا للظاهرة اللغوية في كثير من محطات كتبه ودراساته، ولعلَّ الدراسات التي قامت ولا تزال تُقام في شخصه لدليل على تنوع مشرب الرجل وانعكاس ذلك على ما خلّفه من مصنفات، ولعلَّ مصنفه: (إصلاح الخلل) دليل على ما نريد الإشارة إليه في شأن الاقتضاء وصوره الدلالية النحوية من جهة وصوره التداولية من جهة أخرى.

المبحث الثاني

تصورات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمفهوم مقتضيات الكلام

(رؤية شمولية وتصور وظيفي)

تصورات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمفهوم مقتضيات الكلام:

حاولت في المدخل أن أبني المقاربة التي قيدتها فيما يخص مقتضيات الكلام؛ وهي المقاربة الوظيفية التي في الأصل لها حدّان: حدّ نحوي، وحد وظيفي.

أما الأول: فحاولت أن أتتبع تحديدات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمجموعة من المفاهيم النحوية كيف هي عملية الضبط والمعنى الوارد حسب الكتاب المختار للدراسة، فيما يخص الحد الثاني: حاولت أن أتتبع على حسب ما فهمته واطلعت عليه في مجال اللسانيات الوظيفية ولسانيات النص ما يحقق بعض التقاطعات مع التحديدات والتخريجات التي تبناها الْبَطَلْيُوسِيُّ من خلال الانتقادات التي وجهها إلى الزجاجي؛ على أنّني أقر في هذا السياق أنّ هذه المحاولة في الحقيقة صعبة من حيث الفهم والإدراك ومن ثم الإسقاط، ولكني مع ذلك كله لم أستسلم وحاولت الاقتحام لنصوص بما هو وارد في الدرس اللساني المعاصر.

انطلاقًا مما سبق ذكره، رحت أتناول كتاب: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) للمحقق حمزة النشرتي، متتبعةً كلام الْبَطَلْيُوسِيِّ في ردِّه على الزَّجَّاجي فقط؛ حيث كان يورد كلام علماء آخرين غير الزَّجَّاجي ويرد عليهم إن كان هناك خطأ أو تعقيب عليهم، فوجدت العديد من المواضع لكني لم أتتبعها كلها مكتفية بما يخدم إشكالية البحث.

فتناولت الكتاب من بداية أبوابه، مُفَنِّدةً عبارات البطليوسي وما فيها من ملامح تدل على الاقتضاء والبعد الوظيفي، الذي اهتم به في سياق عنايته بالمتكلم

والمخاطب والسياق الكلامي على حدٍ سواء. ولم أتناول سوى الأبواب التي اشتملت على العلاقات الإسنادية، فكانت تلك الأبواب على النحو الآتي، بحسب ما ورد في فهرس الكتاب:

(١) مسألة: في أقسام الكلام.

(٢) مسألة: في الفعل ما دل على حدث وزمان وماضٍ.

(٣) مسألة: في المصدر وهو اسم الفعل، والفعل المشتق منه.

(٤) مسألة: في تعريف الحرف.

(٥) باب معرفة علامات الإعراب.

(٦) باب الأفعال.

(٧) مسألة: في إعراب الفعل المضارع.

(٨) باب الفاعل والمفعول به.

(٩) مسألة: في تقديم الفاعل على المفعول.

(١٠) مسألة: في (ما ومن).

(١١) باب النعت.

(١٢) مسألة: في نعت النكرة بالنكرة.

(١٣) مسألة: في تكرر النعوت.

(١٤) باب العطف.

(١٥) مسألة: في قام محمد لا أخوك.

(١٦) باب البدل.

(١٧) مسألة: في بدل الغلط.

(١٨) باب أقسام الأفعال المتعدية.

(١٩) مسألة: في الحال.

(٢٠) باب الابتداء.

(٢١) مسألة: في تقدم خبر المبتدأ عليه.

(٢٢) مسألة: في الإخبار بالظرف عن الجثث.

(٢٣) باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.

(٢٤) باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٢٥) مسألة: فيما إذا وقع بعد (كان) وأخواتها جارٌّ ومجرور ثم مرفوع ثم منصوب.

(٢٦) باب الجزاء.

(٢٧) باب الاستثناء.

(٢٨) باب مواضع (ما).

(٢٩) باب القول.

(٣٠) مسألة: في إجراء القول مجرى الظن.

مقتضى الكلام من جهة حدود الاسم والفعل والحرف:

- جهة الاسم ومقتضياته:

أورد الْبَطَلْيُوسِيُّ في تعقيبه على الزَّجَّاجي العديد من آراء العلماء في حدود الاسم والفعل، فذكر من بينهم العلماء أبو جعفر بن النحاس؛ حيث قال: "... كما قال أبو جعفر ابن النحاس في إصلاح هذين الحدين[1]: وأنا أرى أن ذكر المكان المحصل في هذا لا وجه له؛ لأنَّ الفعل لا يعطي مكانًا محصلاً، فهو في هذا كالاسم،

(١) حد الاسم وحد الفعل.

ألا ترى أنك إذا سمعت: قام زيد، تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي (كان فيه القيام)، وإذا سمعت: سيقوم زيد. تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فإنما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين، لا دلالة تصريح أعني بدلالة التضمين: أن المخاطب يعلم أنه لا ينفك من مكان، وإن كان اللفظ لم يوضع لذلك"(١).

اهتم الْبَطْلَيُوسِيُّ بالحدود وأولاها عناية بالغة بحكم أنَّه في تلك الفترة لم تكن الحدود واضحة المعالم، ويتضح لنا ذلك تتبعه العلماء وآرائهم ورده عليهم كما فعل مع الرياشي، حين قال: "إن الاسم ما يضمر فيه فسروه بأنه أراد ما يتحمل ضميراً، ويكون خبراً، فإن كان أراد هذا فهو خطأ؛ لأن أسماء الأعلام، نحو: زيد وعمرو تكون أخباراً، ولا يضمر فيها، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء؛ لأنها تكون أخباراً ويضمر فيها، وإن كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير، أو ما يعود عليه ضمير، فهو خطأ أيضاً؛ لأن من الأسماء أيضاً ما لا يضمر، ولا يعود عليه ضمير"(٢).

تعقيب:

إنّ الْبَطْلَيُوسِيَّ كنحوي ينظر إلى قضية العلاقة بين الاسم والفعل من زاوية وظيفتة؛ حيث إنِّه يسرد في البداية الافتراضات في تصور النحاة؛ ليجيب عن هذه الافتراضات حسب ما يقتضيه طبيعة الإشكال، ثم وهو يجيب نستشف وكأنّه يريد أن يجعل لكل افتراض حكمه الوظيفي الذي يليق به، مبينًا بعض الإشارات المتضمنة لكل إطلاق، ولعلَّ مثل هذه الميزة التحليلية البيانية في شأن المفترض النحوي لا

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، ت: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٢٦-٢٧.

(٢) نفسه، ص ٢٧.

يفهمها ويحسن التصرف فيها إلا من اتصف بسعة العلم والمعرفة من جهة، ثم آخذًا بالحسبان ما يجري بين طرفي التخاطب على وجه الاستدلال والاحتجاج من جهة أخرى، وبين هاتين الجهتين تظهر شخصية الْبَطْلَيُوسِيِّ النحوية في سلوك نوع من الحل يقترب إلى سياق وظيفي منه إلى السياق النحوي المعياري.

ثم إنّ ما يقوي تعقيبنا هذا في شخصية الْبَطْلَيُوسِيِّ النحوية هو استعانته في تبيان وتحديد حدّ الاسم بما هو جارٍ في التصور الفلسفي المنطقي؛ مبينا تلك الحدود الوظيفية التي يتخذها الاسم بخصائصه النحوية على حسب مقتضيات السياق؛ فقد قال بصريح العبارة: "... وقد اختلف أهل المنطق أيضًا في تحديد الاسم، فقال أبو يوسف الكندي، وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق، لا يدل على زمان معين، وإن فرقت أجزاؤه، لم تدل على شيء من معناه، وهذا حد غير صحيح؛ لأن الحرف هذه صفته أيضًا، وحدده ابن المقفع في كتابه الموضوع في المنطق بأن قال: "الاسم: هو الصوت المخبر الموضوع غير المؤقت الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا أيضًا كلام غير بيّن يمكن فيه الاعتراض، ولم نر فيه لأحد من المنطقيين حداً أحسن ولا أثقف من تحديد أبي نصر الفارابي، فإنه قال: الاسم لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالغرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى"(١).

بل نجده يذهب إلى أبعد من هذا حين يعتمد هذا التصور الفلسفي المنطقي في قضية الاسم رادًّا على السوفسطائيين ردًّا جميلًا وهو يبيّن حدود الأزمنة التي تعالقت بالأفعال تعالقًا نحويًّا، ولكن في الأصل هو تعالق أقرب إلى الوظيفة منه إلى المعيارية أو الشكلية؛ فقد قال ما بيانُه "نحن مع ما قدمنا نحدد الأزمنة بحدود تبين أنها ثلاثة: فنقول: إن الماضي من الأفعال هو الذي يخبر عنه من زمان متأخر عن زمان وجوده،

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٢٩.

كقولنا: كان من زيد قيام أمس، والمستقبل هو الذي يحدث عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده، فيقال: سيكون من زيد قيام غداً، والحال هو الذي زمان وجوده هو زمان الإخبار عنه، وهذا إنما هو في الآن المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس"(١).

إنَّ الظاهر في كلام الْبَطْلَيُوسِيِّ الذي جاء في ردّه على تحديد الاسم وتحديد الأزمنة المتعلقة بالفعل أنّه يريد أن يجعل الحدّ النحوي يتصف بصفة الوظيفية التي تهتم بما يتضمنه الاسم داخل السياق التركيبي استعمالا ووظيفة، وهنا نجد ملامح الاقتضاء في شأن خصائص الكلام فتظهر على لسان الْبَطْلَيُوسِيِّ في كثير من السياقات، وهو إذ ينحو نحو هذا الاتجاه يريد أن يجعل من النحو حدّا قواعديا من جهة، وحدًا وظيفيًا من جهة أخرى، وهو بالجمع بين الحدين يُعلي من شأن مفهوم الاسم والزمن ليخرجهما من حيّز ضيق حكمته التصورات النحوية القواعدية المعيارية جاعلا إياه يسير وفق تصور وظيفي يعطي للمفهوم النحوي وظيفته الخاصة من جهة، ويعطيه وظيفته السياقية من جهة أخرى، ولعلَّ مظاهر الاقتضاء في مضمون الكلام النحوي تظهر في الجهة الثانية بوضوح وجلاء.

ثم إنّ عناية الْبَطْلَيُوسِيِّ بالمتكلم وأحواله حين يبيّن استعمالاته المتعددة من جهة التحديد مع الأزمنة المعتمدة من قبله، إنّما يدل ذلك عنده -الْبَطْلَيُوسِيِّ- على سعة شمول السياق الكلامي المناسب لأحوال المتكلم من جهة الاستعمال، والمناسب أيضا لأحوال السامع -المتلقي- من جهة الاستقبال، وهنا تتحرك ملامح الاقتضاء الكلامي عند السامع بما هو مستقر في ذهنية المتكلم، وهذا بيّنه قبل قليل الْبَطْلَيُوسِيُّ في شأن الماضي وصوره الذي يهتم أصلًا من جهة التخاطب بالخبر من زمان متأخر عن زمان وجوده، كقوله: كان من زيد قيام أمس، وهذا من جهة الوظيفة

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٣.

مقتضاه الإخبار عن قيام زيد بالأمس وهلم جرًّا في الأمثلة الأخرى التي جعلها تجري مجرى الاقتضاء بالإخبار على حسب مجريات الحال.

بل وجدناه في تبيان سبل الأزمنة وفق مجرياتها التواصلية، لا يغفل ولا يهمل ما سمي في المجال اللساني اللغوي بالعرف اللغوي القائم في أيّ مجتمع أو سياق تخاطبي متعارف عليه عند أهل اللسان، وهو ما قاله بصريح العبارة: "هذا إنما هو الآن المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس"(١).

- جهة الفعل ومقتضياته :

عادة الْبَطْلَيُوسِيِّ في التعامل مع المفاهيم النحوية ربّما تختلف عن كثير من النحاة الذين سبقوه أو الذين جاؤوا من بعده؛ فهو في الغالب نجده ضمنيًّا عندما يسرد لا يتوقف عند الإطار الوصفي فحسب، بل يحتويه شيء من النقد غير المصرّح به؛ حتى إذا دخل في سياق العرض والتحليل والنقد بيّن توجهه بصريح العبارة؛ فهو مثلا في جهة الفعل بما يدل عليه من بعد اقتضائي لا يدخل بهذا الزعم من أول وهلة، بل نجده يسرد وبين الحين والأخرى يظهر ملامح النقد.

فمن ذلك حين بيّن الْبَطْلَيُوسِيُّ أنّ تحديد الفعل هو الآخر قد اختلف فيه المنطقيون، بدليل أنَّهم كانوا "يسمونه (الكلمة)، وقال أبو نصر الفارابي: الكلمة لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل ببنيته، لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى، وهذا قول صحيح لا اعتراض فيه لمعترض"(٢).

وأما ما قاله الْبَطْلَيُوسِيُّ في رده على الزجاجي بأن الحدث المصدر هو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، فقال: "... والذي عندي أن الفعل الأول غير الفعل الآخر،

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٣.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٧.

وأن أبا القاسم لم يذهب إلى شيء مما قالوه، وبيان هذا: أن الأفعال في الحقيقة إنما هي حركات الأشخاص، وتأثيرها في غيرها، ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها: قيام، ولبعضها قعود، ولبعضها ضرب، ولبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمى بعضها حجراً، وبعضها نباتاً، وبعضها حيواناً، ونحو ذلك، وأما قولهم: يقعد، وقعد، ويضرب، وضرب، ونحوهما... فإنما هي صيغة مشتقة منها لتحصل الأزمنة إذا كان القعود، والضرب، ونحوهما لا يعطي زماناً محصلاً، إنما يعطي زماناً مبهماً... فإذا ذكر النحويون الأفعال لم يريدوا أسماء الحركات، والتأثيرات وإنما يريدون الصيغ المشتقة منها، ووضعوا للحركات والتأثيرات ألقاباً أخر فسموها أحداثاً؛ لأن الأشخاص تحدثها وسموها مصادر؛ لأن الصيغ المحصلة للأزمنة لما اشتقت منها صدرت عنها كما يصدر الصادر عن المكان، وكانت في ذلك بمثابة الطين الذي تصنع منه الآنية"(١).

تعقيب:

لعلَّ أهم ما ميّز مثل هذه التخريجات المشار إليها من قبل الْبَطْلَيُوسِيِّ في قضية تنوع استعمالات الفعل، هو الحركة المتعلقة والمصاحبة للفعل، وتأثير تلك الحركة في غيرها من الجهات التي يدل عليها الفعل؛ الشيء الذي أدى إلى تحقيق بعض التقاطعات مع ما هو موجود في الواقع الاستعمالي اللغوي، وهنا تتبدى ملامح صور الاقتضاء؛ إذ الاقتضاء في أصله الاستعمالي النحوي هو ما صاحب المضمون والمسكوت فيما ينطق به المتكلم، هذا المضمون يفسّر على حسب ما هو موجود في الواقع الاستعمالي، ولعلَّ تركيز الْبَطْلَيُوسِيِّ على هذا النوع من الحركة المصاحبة

(١) إصلاح الخلل في الواقع من الجمل، ص٣٨.

لأحوال الشخص عن طريق استخدامه للفعل؛ دليل احتوائه على مقتضيات تخاطبية متماشية مع الأحداث والأحوال التي هي من لبّ الكلام العربي النحوي؛ فيتحقق شرط الإفهام ويتعين المقصود.

- جهة الحرف ومقتضياته :

المتفق عليه في المصنفات النحوية قاطبة أنّ الحرف: ما دلّ على معنًى في غيره، وهذا التحديد هو الذي أدى بالنحاة أن يجعلوه في الرتبة الأخيرة في تقسيمهم للكلام العربي. قال الْبَطَلْيُوسِيُّ في رده على حدّ الحرف عن الزجاجي: "هذا الحدّ غير صحيح عند التأمل، حتى يزاد فيه، ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة (أعني ما لم يكن خبراً، ولا مخبراً عنه)، أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنًى ليس باسم، ولا فعل. وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدًّا؛ لأن من الأسماء ما معناه في غيره، نحو: أسماء الاستفهام، وأسماء المجازات؛ لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة، فإن المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمراً، فإنما غرضك أن تصف الرجل بالجملة التي هي: ضرب عمراً، والذي إنما جيء بها وصلة إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل كلها نكرات، بدليل أنها تكون صفات للنكرات، فلما احتيج إلى وصف المعارف بها لم يجز إدخال لام المعرفة عليها، كما تدخل على الأسماء المفردة، فأتوا بالذي وأدخلوا عليها اللام التي كان يجب أن تدخل على الجملة، وصار الذي وصلة إلى ذلك"(١).

وقد أورد ابن السيد العديد من أقوال العلماء حتى وصل إلى قول أبي نصر الفارابي في تحديد الحرف بأنه الأداء: لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يُفهم

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٩.

بنفسه، وحدّ دون أن يقرن باسم، أو كلمة، وهذا تحديد صحيح وهو نحو ما قاله سيبويه: إن جاء لمعنًى في غيره ليس باسم، ولا فعل، ونحو ما قلنا: إنه ما لم يكن أحد جزأي الجلمة المفيدة، ولأجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة، وقلة تثقيفهم للكلام فيها(١).

فنجد أن الحرف وإن كان النحاة لم يَعُدوه من العناصر المتممة للجملة الإسنادية، لكنهم لم يغفلوا عن أهميته في توضيح المعنى المقصود، فالمعروف أن لكل حرف دلالة معنوية؛ لكن هذه الدلالة لا يمكن أن تدل على معنًى وهي في حالتها الإفرادية غير مقترنة بجملة.

الأفعال من جهة الاقتضاء:

جاء في باب الأفعال قول أبي القاسم: "فالماضي ما حَسُن فيه أمس، وقال في المستقبل: إنه ما حسن فيه غد". فرد الْبَطْلَيُوسِيُّ على أنَّ ما قاله تقريب؛ لأنه: "إنّما يصح في الأفعال التي لم يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في أصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الأشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن أصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة أن الحدود والرسوم التي حدت بها ورسمت فاسدة"، ومثّل لذلك بحروف الشرط؛ إذ قال: "ألا ترى أن حروف الشرط تدخل على الأفعال الماضية، فتصير بمنزلة المستقبلية، فتقول: إنْ جاءني زيد أكرمته، وكذلك تدخل حروف الجزم على الأفعال المستقبلية فتمييزها بمعنى الماضية، فتقول: لمْ يجئ زيد أمس، فيلزم من أجل هذا العارض الذي يشكك في حدودها، ورسومها أن يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: ماض في اللفظ والمعنى، كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ (لافي المعنى)،

(١) إصلاح الخلل في الواقع من الجمل، ص٤٢.

كقولك: إن قام زيد غداً أكرمتك، وماضٍ في المعنى لا في اللفظ، كقولك: لم يقم زيد أمس، ويقال في المستقبل، مثل ذلك"(١).

وفي موضع آخر نجد اهتمام الْبَطْلَيُوسِيِّ بالمخاطب وبسياق الخطاب وما يصل للمتكلم والمخاطب على حدٍ سواء؛ إذ قال في باب الأفعال في مسألة: "الفعل المستقبل: وهو مرفوع أبداً كي يدخل عليه ناصب أو جازم، ..." فرد الْبَطْلَيُوسِيُّ عليه: "قد أطلق عليها أبو القاسم النصب للأفعال من غير تبيين ولا تقييد، وسمى أيضاً النصب بعد الواو، أو جواباً، وإنما يسمى جواباً ما ينصب بعد الفاء خاصة، وهذا كله منزل منه منزلة التقريب، ولسنا نقول: إنه كان يجهل ما ذكرناه، إلا أن الإخلال بتقييد الأشياء وتحريرها مفسدة لنظر القارئ، وتحيير لباله"(٢).

إنّ مما امتاز به البطليوسي في تعامله مع مسائل الزجاجي أنه يورد تفصيل الأمر من جميع جهاته، المتكلم، والمخاطب، والسياق المناسب، وكذلك المقتضى المُراد إيصاله من خلال الكلام. وهذا العرض في الغالب يمتاز بالتحليل المنطقي، وكذلك البُعد الوظيفي للغة كما ذكر في أقسام الفعل الماضي.

الفاعل والمفعول من جهة الاقتضاء:

فجاء رد الْبَطْلَيُوسِيِّ على مسألة تقديم المفعول على الفاعل بأنَّ في ذلك إخلال للكلام من عدة جهات، فمما جاء عنده: "أنَّ -الزجاجي- أجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط، فأوهم كلامه أن ذلك جائز في كل موضع، وذلك غير صحيح، وإنما يجوز ذلك فيما لا إشكال فيه، وإذا وقع في الكلام إشكال لم يجز، فالذي يجوز نحو قولك: ضرب زيداً عمرو؛ لأن ظهور الإعراب في الاسمين، قد

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٥٤-٥٥.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٥٨.

يبين الفاعل، والمفعول، فإذا لم يظهر الإعراب فيهما، أو في أحدهما كقولك: ضرب موسى يحيى لم يجز التقديم والتأخير"[1].

ولقد وضع الْبَطْلَيُوسِيُّ افتراضات لمواضع يُقدّم فيها المفعول على الفاعل، حيث قال: "... إنما كان ينبغي أن يَحتَج بما يجوز فيه التقديم والتأخير، والمفعولون الذين حكمهم أن يقدموا على فاعليهم ثمانية:

- **أحدهم**: ما كان مُسْتَفْهَمًا عنه، كقولك: من ضرب زيد؟ وأي رجل رأيت؟
- **والثاني**: أن يكون المفعول أجّل من الفاعل، كقولك: شتم الخليفةَ السفهاءُ، وفي الحديث أنشد النبي -عليه الصلاة والسلام-، حسان بن ثابت.
- **والثالث**: أن يكون في الفاعل ضمير يعود إلى المفعول به، كقولك: ضرب زيداً غلامه، كقوله -عز وجل-: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2].
- **والرابع**: أن تكون عناية المخبر، أو المخاطب بالمفعول أشد من عنايته بالفاعل، كقولك: ضرب أخي زيد، وشتم أباك عمرو.
- **والخامس**: أن يسجع الكاتب، أو الخطيب كلاماً بفواصل مرفوعة، فيعرض له فيها فاعل، ومفعول، فيؤخر الفاعل من أجل السجع، كقول القائل: أعيا الذاهب المذهب، وفات الطالب المطلب.
- **والسادس**: أن يصنع الشاعر شعراً قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من أجل القافية كما قال النابغة:

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٦٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٢٤.

إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماءِ القَنَابلُ.

- **والسابع**: أن يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك: ضربي زيد، وشتمك عمرو.
- **الثامن**: الأسماء التي يجازي بها، فإنها تجري مجرى الأسماء المستفهم بها، كقولك: من يضرب زيد أضرب، ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾"(١).

فعنايته لم تقتصر على المتكلم والمخاطب في اللغة، بل حتى الخطيب في خطبته والشاعر في شعره، والكتاب في كتابته، وكيف أن لكل سياق فنيات يتبعها المتكلم، كما في سياق الاستفهام، والخبر حين أقول: ضرب أخي زيد، وغيرها من المقتضيات.

كما ذكر -أيضًا- في تعقيبه على مسألة (ما / من) عند الزَّجَّاجي: "هذا على الإطلاق لا يصح؛ لأن (ما) قد تقع على الأنواع، كقوله -تعالى-: ﴿**فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ**﴾(٢)، أي انكحوا هذا النوع، وتقع لصفات من يعقل، يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل، ظريف، ومن هذا قول الله -عز وجل-: ﴿**وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾(٣)، قال: ﴿**رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ**﴾(٤)، وتستعمل فيمن يعقل أيضاً إذا أريد معنى الإنكار، والاحتقار، أو التعظيم والإكبار، كقولك: ما أنت وقصعة من ثريد"(٥).

وفي موضع آخر جاء في رده على الزَّجَّاجي في مسألة (ما) والتأويل عند الحذف

(١) سورة الإسراء: من الآية ١١٠. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٦٣-٦٥.

(٢) سورة النساء، من الآية ٣.

(٣) سورة الشعراء، من الآية ٢٣.

(٤) سورة الشعراء، من الآية ٢٤.

(٥) إصلاح الخلل في الواقع من الجمل، ص٦٦.

فقال: "هذه المسألة تحتمل وجهين: **أحدهما**: الذي قال.

والثاني: أن تكون (ما) نفيـًا، فإذا اعتقدت فيها أنها نفي جاز رفع زيد على أنه فاعل لم يذكر مفعوله، كما نقول: ضـرب زيد، ولا تذكر المضـروب، ويجوز أن تنصب زيداً وتضمر في دعا ضميراً يرجع إلى مذكور قد جرى ذكره، ونظير ما ذكرناه من حذف المفعول، قول النابغة الجعدي:

حَتَّى لَحِقْنَا بهمْ تُعْدِي فَوَارسُنَا كأَنَّهَا رَعْنُ قفٍّ يَرْفَعُ الآلا

أراد تعدي فوارسنا الخيل، ... وحذف المفعول كثير في الكلام والشعر"(١).

وكذلك اعتنى الْبَطْلَيُوسِيُّ بتوضيح المواضع التي يُستغنى فيها عن المنعوت، واشترط في حال الاستغناء ألَّا يكون مجهولاً عند المخاطب، حيث قال: إن الصفات نوعان:

(١) نوع يقصد به تبيين المنعوت وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه أن يجري على الموصوف في إعرابه ولا يقطع؛ لأن الموصوف لما كان مجهولاً في نفسه عند المخاطب لا يبين إلا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد، وصارت الصفة ها هنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

(٢) ونوع آخر يكون الموصوف غنيًّا عنه بشهرته عند الناس في فضل، أو خساسة، ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وإنما يذكرها مادحًا له أو ذامًّا له، فهذا النوع من الصفات يجوز إجراؤه على الموصوف في إعرابه ويجوز قطعه، والأحسن فيه القطع"(٢).

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٦٨-٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص٨١.

وذكر الْبَطَلْيُوسِيُّ في النعت وحكم تكرير النعوت ومتى توجب القطع: "وأنَّ التكرير الذي ذكره أبو القاسم، يوجب القطع في موضعين:

أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب، فإنه إذا وصف بصفات يكتفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع فاستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته، فجاز قطعها كقول القائل: مررت يزيد الكريمُ الفاضلَ، فيجري الصفة الأولى على زيد وينصب الثانية؛ لأنه لما وصفه بالكرم علم المخاطب أنه لا يوصف بالكلام إلا من هو فاضل وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة"(١).

ومما جاء في باب العطف قولهم: "(إما) تأتي لمعنى الشك، كقولك: لقيت إما زيدًا، وإما عمرًا. إذا كنت شاكًّا فيما لقيت منهما، وتكون للإبهام كقول القائل: أكلت إما تمرًا، وإما زبيبًا، وهذا ليس بموضع شك، ولكنه يبهم الأمر على المخاطب، وتكون للتخيير فيما تقدمه حظر، وما لا يراد به الجمع بين الشيئين كقول القائل: كُلْ إما السمك، وإما اللبن، وتكون للإباحة في كل ما يكون فيه الجمع أو التفريق مباحين معًا، كقول القائل: جالس إمَّا الفقهاء، وإمَّا القراء"(٢).

فنجد الْبَطَلْيُوسِيَّ يعتد بعرف العرب وكلامهم ويأخذ به، فمن ذلك حين قال: "إنَّ العرب قد تُدخل (لا) على الفعل الماضي، فتفيد ما تفيده مع المستقبل كقوله -تعالى-: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ**﴾ (٣)، معناها لم يصدق ولم يصل، وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تجئ مفردة كقوله -تعالى-: ﴿**فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ**﴾(٤)، ...

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٨٣-٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص٨٦.

(٣) سورة القيامة، ٣١.

(٤) سورة البلد، ١١.

والثالث: أن يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بـــ(لا) في مواضــع ليس للفعل المســتقبل فيها مدخل كقول عائشــة ﵂ للنبي ﷺ حين نزلت براءتها من الإفك: «**بِحَمْدِ اللهِ لَا بِحَمْدِكَ**»(١) معناه قد بُرِّئت بحمد الله لا بحمدك، ويقال في المثل: "جدّك لا كدّك " أي المعول عليه جدك لا كدك"(٢).

هذه بعض السياقات التي أوضحت تميّز البطليوسي في طرحه لمادته العلمية، وكذلك حسن نقده لما رآه في سياقات الكلام عند الزجاجي، فعبارات البطليوسي واختياراته؛ توضح أنَّ عنايته بالسياق ليس فقط من الناحية التركيبية والدلالية -كما هو عند النحاة والبلاغيين-بل تعداه إلى الناحية الوظيفية. وتتجلّى عنايته من خلال ألفاظه كـ(ألاّ يكون مجهولاً عند المخاطب)، (شهرته عند الناس)، (لكنه يبهم الأمر على المخاطب)، وهلم جرًّا.

البدل واستعمالاته الوظيفية من جهة الاقتضاء الكلامي:

الناظر إلى حال البدل من الوجهة النحوية يجده يطغى عليه الطابع التقعيدي المعياري الذي لا يتجاوز حدود النحو، ولكنّه عند الْبَطْلَيُوسِيِّ يخرجه تخريجات سياقية هي أقرب إلى التصور الوظيفي الذي يمكننا أن نستشف من خلالها عدة قضايا قد تبينتها بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

قال الْبَطْلَيُوسِيُّ في باب البدل: "وقد يكون (لكل وبعض) حال ثانية يحسن فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: ابعث إليَّ بالكل من تلك الدراهم، وقد وجهت إليك بالبعض من تلك الثياب، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم،

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٦/ ٢١.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٨٨-٩٠.

فيحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسا مضافين..."[1].

فيقول يحسن دخول والألف واللام إذا لم يكن المخاطب جاهلاً بالمعلومة، ويكون بين المتكلم والمخاطب معرفة مشتركة عن الخطاب، وهنا تتحرك مظاهر الاقتضاء على حسب ما تستوجبه البنية التركيبية للبدل، ونجده في المقام نفسه يتناول البدل الغلط الذي جاء تحديده عند الزَّجَّاجي: "فأما قولهم: إنه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه، وأما قولهم: إنه لم يجئ في شعر ولا في كلام فصيح، فقد تأملته فرأيته غير صحيح، ووجدت الغلط ينقسم قسمين:

أحدهما: يقع من غير أن يريده المتكلم، ولكنه يذهب إلى أن يقول شيئًا فيسبق لسانه إلى غيره، وقد يكون من عي المتكلم وغباوته كما حكى عن شجاع كاتب أو تابش التركي أنه دخل على المستعين وذيل قبائه قد تخرق، فسأله عن ذلك فأراد أن يقول: دست ذنب الكلب، فخرق قبائي، فقلب الكلام فقال: داس الكلب ذنبي فخرقت قباءه.

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده يريد بذلك المبالغة، كقول القائل: هند كوكب، بل بدر، بل شمس، لما شبهها بالكوكب خطّأ نفسه، فقال: غلطت، بل هي بدر، ثم غلط نفسه في تشبيهها بالبدر، فقال: بل هي شمس، وهذا النوع من التشبيه حُكمه أن يبدأ فيه بالأدنى، ثم يترقى إلى الأعلى، فإن عكس القائل ذلك، فقال: هند شمس، بل بدر، بل كوكب، كان معيبًا في الكلام وتقصيرًا بالممدوح؛ لأنه يحطه من المرتبة العليا إلى أقل منها"[2].

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٩٥.

(٢) المصدر السابق ص ٩٦.

تعقيب:

هي ملامح ومظاهر السياق الاقتضائي الجاري على حسب بنية الخطاب ممثلة في مفهوم البدل، الذي على الرغم من قالبه النحوي المعياري إلا أنّ الْبَطْلَيُوسِيَّ خرّجه من حيزه القواعدي إلى ما تستدعيه طبيعة التركيب استعمالًا ووظيفة.

وهذا الذي نلمح إليه له ما يقوي فكرتنا اتجاه الاقتضاء في شأن الكلام النحوي ممثلًا في مفهوم البدل، فلقد رأينا الْبَطْلَيُوسِيَّ في سياق مرجعية الضمير رابطًا ذلك بخصوصية البدل، قد نحى منحًى وظيفيًّا فيما يخص البدل وعلاقته بالمرجع؛ لكن هذا المرجع نحسب أنّه يمثل بعض التقاطعات مع الدرس اللساني الحديث وبالضبط مع لسانيات النص في شأن مفهوم الإحالة التي تتمركز على الضمير وغيرها.

لقد جاء في (إصلاح الخلل) تعليق الْبَطْلَيُوسِيِّ على قول الشاعر المعروف الأعشى، والبحر من الطويل:

لقدْ كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تقَضّي لبانَاتٌ ويَسْأمُ سائمُ

حيث علّق على هذا البيت قائلًا: "وثَواءٌ بدلٌ من حول، وثَويتَه جملة لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنّها في مكان الصفة لثواء، وهي صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له، ولو صَيَّرتها اسمًا لقُلتَ: ثاوِيَهُ أنت، فانفصل الضمير المتصل وبرز، ويجب أن يكون في هذه الجملة ضميران عائدان، عائد إلى (الثواء) من صفته، وعائد إلى موصوفها، وحُكم بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل أن يكون في كل واحد منهما ضميرٌ يعود إلى المبدل منه؛ فالهاء في ثَوَيْته تعود إلى (الثواء) والعائد إلى الحول مقدّرٌ، كأنّه قال: ثواءٌ ثَويْتَه فيه، ونظير هذه المسألة من مسائل النحو: نفعني عبد الله علمٌ أفادَنِيه، أي: أفادِنيه هو؛ فالهاء في (أفادنيه) عائدة إلى (علم)، (هو) المضمر عائدٌ إلى (عبد

الله)"[1].

ولعلَّ ما أشار إليه الْبَطَلْيُوسِيُّ في هذا النص يمثل إطارين اثنين: إطار ظاهري نحوي، وإطار وظيفي يمكن أن نجد ما يسوغه في حقل لسانيات النص، أمَّا في الإطار الأول فلقد بيّن الْبَطَلْيُوسِيُّ أنّ كلمة (ثَواء) هي من حيث الموقع الإعرابي بدل اشتمال من كلمة (حَوْل)، ومن ثم تصبح جملة (ثويته) هي في محل جرّ واقعة على جهة الصفة لـــ (ثواء)، على أننا نجد في الإطار الثاني أنّ الجملة قد حقّقت ترابطًا وتعالقًا مع موصوفها عن طريق وقوع الضمير -هو- ومِنْ ثَمَّ عكس هذا التعالق الاقتضائي شيئًا مما سمي في مجال لسانيات النص (بالسبّك أو الاتساق)، ولعلَّ الضمير الذي أفاد إفادة العائد على حسب موقع التركيب الذي وُظف فيه -في تعليق الْبَطَلْيُوسِيّ- استطاع أن يكون سببًا في هذا النوع من الاتساق الذي أشارت إليه لسانيات النص فيما سمي بالإحالة التي من مواصفاتها الضمير[2].

وفي باب أقسام الأفعال المتعدية ذكر في شروط الحال: "... وإنما وجب أن تكون نكرة؛ لأنها فضلة في الخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه فائدة يستفيد منها المخاطب، وإنما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع؛ ولأنها تضارع التمييز، وإنما قلنا في حكم النكرة لقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وطلبته جهدي وطاقتي"[3].

فالمتكلم عندما يُوجه الكلام للمخاطب يوجه له معلومة جديدة يجهلها، كما ذكر الْبَطَلْيُوسِيُّ بأن الحال فضلة في الخبر، وأن السامع تتحقق له الإفادة من المعلومة

(١) شرح أبيات الجمل. ص: ١٩.

(٢) يمكن النظر في هذا الإطار إلى كتاب: لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطاب، المركز الثقافي العربي، ط٢، المغرب، ٢٠٠٦، ص ١٦-١٩.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٠١.

التي يجهلها، جاء في موضع آخر: "إن حكمها[1] أن تكون منتقلة لاختلاف أحوال صاحبها؛ ولذلك سميت حالاً، أو في حكم المنتقل؛ لأنه قد يجيء منها ما هو كالهيئة الثابتة، كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2]، والحق لا يفارقه التصديق، ولكن ما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقًّا آخر، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر، وكذلك قولهم: دعوت الله سميعًا. يجري مجرى الحال عندنا، وإن كان الله -تعالى- لا يكون سميعًا تارة وغير سميع تارة! تعالى وتقدس عن ذلك، وإنما جرى هذا مجرى الحال لوجهين:

أحدهما: أن القائل لو قال: دعوت الله وسكت لعلم أنه سميع، وكذلك لو قال: وهو الحق لعلم أنه مصدق، فصار سميع ومصدق مؤكدين للكلام كالفضلة التي لا حاجة بالكلام إليها.

والوجه الثاني: أن الشيء إذا كانت لنوعه خواص تختص به لم يلزم أن توجد تلك الخواص كلها في كل شخص من ذلك النوع، ولكن حيث وجدت كلها أو بعضها حكم له بأنه من ذلك النوع، وكذلك الحال قد تتعرى من بعض الخواص الموجدة لها، ولا يخرجها ذلك عن أن تكون حالاً، كالإنسان الذي لا يخرجه عن الإنسانية تعريته من بعض خواص الإنسان وصفاته، فافهم هذا فإن فيه لطفًا"[3].

وكذلك قال في موضع آخر: "ويجب أن يفهم في هذا الموضع أن النحويين لم يريدوا بقولهم: إن الحال فضلة في الكلام أن الحال لا معنى لها، ولا فائدة تحتها، وإنما المراد بذلك **شيئان**:

---

(١) المقصود بذلك الحال.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٩١.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ١٠٣-١٠٤.

أحدهما: أن الحال حكمها أن تأتي بعد كلام لو سكت عليه المتكلم لاستقل بنفسه.

والثاني: أن الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند إليها، وإنما تكون أبدًا تابعة لغيرها"(١).

تعقيب وتقاطع:

مما سبق ذكره في شأن الحال وصوره على حسب الإشارات التي أشار إليها الْبَطْلَيُوسِيُّ، نحسب أنّها إشارات أعطت لدلالة الاقتضاء منزلة خاصة على حسب ما يقتضيه الدرس النحوي من أحكام وضوابط وفق ما يتماشى مع البعد الوظيفي الذي تبناه الْبَطْلَيُوسِيُّ.

لكن الملاحظ في هذا التعامل من قِبَل الْبَطْلَيُوسِيّ في تحديد الحال وصوره المتعددة، أنّ الأصل في تعريف الحال عند النحاة كالرماني وغيره من النحاة هو: ما اتصفت فيه صفة واحدة من حيث الوظيفة، وهي صفة التنقل، بمعنى أنها غير مجبرة من حيث الاستعمال أن تلازم صاحبتها(٢)؛ هذا الحكم النحوي جعل الْبَطْلَيُوسِيّ يتعامل مع الحال وفق إجراء نحسب أنّه يمثل بعض القضايا التي نادت بها النظرية التداولية فعلّة التنقل الموصوفة في الحال والتي هي على غير تلازم مع صاحبتها يرجع سببها الرئيس إلى اختلاف أحوال صاحبها، فقال بصريح العبارة: "إنّ حكمها أن تكون متنقلة لاختلاف أحوال صاحبها"(٣).

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ١٠٩.

(٢) ينظر بالتفصيل في هذا الصدد إلى الرماني: رسالة الحدود، ت: إبراهيم السّامرائي. دار الفكر، عمان. ٢/ ١٨٠.

(٣) إصلاح الخلل. المرجع السابق. ص:١٣٧

ووجه التقاطع بين مفهوم التنقل المتعلق بالحال هو أنّ اختلاف أحوال صاحبها دليل على اختلاف منزلة الحال لدى ما يومئ إليه المتكلم، وهذا التنوع في حال الحال من قبل المتكلم يجعل دلالة القصد تتنوع بتنوع أحوال صاحب الحال على علة التنقل، وكأنّ هذا التنقل يعطي لدلالة الحال مع صاحبتها نوعًا خاصًا لعملية التخاطب بين المتكلم والمتلقي المستمع، وهذا ما أشارت إليه التداولية حين راعت القصد لدى المتكلم على حسب تغير أحوال العلاقة التخاطبية، وإنّ من بين هذه التغيرات ما نجده في أحوال صاحب الحال المتنقلة عبر تنقل عملية الاستعمال أو التخاطب.

ثم أبعد من ذلك أنّ التصور التداولي إذا كان يقرّ في كثير من مسائله بتنوع مقصدية المتكلم على حسب تنوع أحوال العلاقة بينه وبين المستمع؛ فإنّ التنقل غير الملازم لصحاب الحال من شأنه أنّه يعطي -كما بينه النحاة في غير موطن لدلالة الاقتضاء- عدة جهات دلالية تتماشى مع طبيعة الاستعمال اللغوية من قبل المتكلم.

المبتدأ من جهة الاقتضاء:

إنَّ الْبَطْلَيُوسِيّ عالمٌ مثقف، مُطَّلِع كما هو واضح في طريقته ومنهجه متتبعًا للنحاة وأقوالهم، كما ورد في باب الابتداء: "وللنحويين أقوال كثيرة في حقيقة الرافع للمبتدأ ما هو؟ بعد اتفاقهم على أن عامله معنوي سوى ما قدمنا ذكره، فأحسن ما قيل فيه: إن المعنى الرافع له عناية المتكلم وإقباله وأنه جاء ليسند إليه ما بعده، فهو بمثابة ملك نوه بإنسان وعني بأمره ليسند إليه أموره، ويقلده إياها، والفاعل بمثابة رجل رفعته أفعاله التي فعل"(١).

براعة ابن سيد في التمثيل المنطقي الفلسفي -كما ذكر في مكانة المبتدأ

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ١١٣.

والفاعل-، فهو بذلك يحاول أن يخرج من السياق النحوي إلى السياق الذي يعطي بعدًا وظيفيًّا.

تقديم خبر المبتدأ على جهة الاقتضاء:

قال الْبَطَلْيُوسِيُّ في مسألة جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، قال: "إذا كان خبر المبتدأ معرفة كقولك: زيد أخوك. لم يجز أيضًا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: أخوك زيد. على أن يكون خبرًا مقدمًا لئلا يلتبس المخبر عنه، ولكن أيهما تقدم كان هو المبتدأ وما بعده الخبر، وإذا كان خبر المبتدأ فعلًا لواحد كقولك: أخوك خرج، لم يجز تقديمه عند أحد علمناه، فلا يقال: خرج أخوك، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، فإذا ألحقت الفعل ضمير الاثنين، فقلت: أخواك خرجَا أو ضمير الجماعة، فقلت: إخوتك خرجوا، جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين، تقول خرجَا أخواك وخرجوا إخوتك؛ لأن هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد"(١).

وكذلك مما جاء في باب الابتداء أن الظروف من الزمان تكون إخباراً عن المصادر، لا عن الجثث، فرد الْبَطَلْيُوسِيُّ على ذلك: "هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه غير أنه يحتاج إلى تقييد، وذلك أن يُقال إلا أن يتضمن الخبر مما تقع به الإفادة كقولك: زيد في يوم طيب، ونحن في زمان سوء، وعلى هذا أجاز النحويون: الجباب والثلج شهرين، على معنى لبس الجباب شهرين وشرب الثلج شهرين، وأجازوا الليلة الهلال؛ لأنه مضمن معنى الحدوث.

والمكان العام الذي لا يجوز أن يخلو منه الشخص لا يجوز أن يكون خبراً عن الشخص ولا عن الحدث، ألا ترى أن قائلاً لو قال: زيد في مكان أو الجلوس في

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ١١٧.

موضع لم يجز؛ لأن المخاطب قد علم أن الشخص والحدث لا ينفكان عن مكان وموضع، فإذا قال في موضع وفي مكان كذا جاز؛ لأن المخاطب تحصل له بالأخبار فائدة كان يجهلها، فالزمان لا يختص بهذا دون المكان، فالحكم في هذا أن يقال: ما وقعت فيه فائدة جاز أن يكون خبراً وما لم تقع به فائدة لم يجز أن يكون خبراً، ولا يخصص زمان من غيره؛ لأن تخصيص الزمان بهذا فيه إيهام أن ذلك جائز في المكان على الإطلاق"[1].

الاشتغال من جهة الاقتضاء:

المتفق عليه لدى النحاة أنّ علة الاشتغال راجعة إلى الرفع نحو قولهم: (زيدُ ضربتُه) وهو قائم على كل اسم بعده عامل من حقّه أن ينصبه، لولا وجود علة الاشتغال عنه بالعمل عن طريق الضمير الملازم للاسم[2]، وعليه فالجائز في باب الاشتغال ما انصب على الاسم والنصب، ولكن يُختار الرفع، ولذلك وجدنا من الكلام ما يدلل على عناية الْبَطْلَيُوسِيّ بالمتكلم وسياق الكلام والاحتراز عن لبس المفهوم لدى القارئ المستمع، حيث قال: "إنه يوهم القارئ لكتابه أن النصب لا يختار إلا مع هذه الأشياء الستة التي ذكرت فقط، وليس كذلك؛ لأنَّ التحضيض يختار فيه النصب، كقولك: هلا زيداً أكرمته، وكذلك الدعاء، كقولك: زيداً رحمه الله"[3].

أبعد من ذلك نجد مظاهر الاقتضاء عند الْبَطْلَيُوسِيّ يشكل معناها عن طريق العلة التي بيّنها في علة الرفع والنصب بما هو قائم في جهة المعنى المصاحب للرفع

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ١١٨ – ١١٩.

(٢) ينظر: في هذا الشأن بالتفصيل فيما يخص علة الرفع في الاشتغال إلى: شرح ابن عقيل. ٤/ ١٠١. أوضح المسالك. ٢/ ١٦٨. الكتاب. ١/ ٤٢-٤٣.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٢٠.

والنصب، وهذا ما يجعل أسلوب الاشتغال يحقق بعض ما نادت به التداولية في شأن مراعاة أحوال المتلقي على حسب تَغير الحركات الإعرابية بما يتماشى مع طبيعة العلاقة التخاطبية.

يعلّل الْبَطْلَيُوسِيُّ سبب الرفع على ما يقتضيه المعنى، أي أنّ المعنى القائم في حالة الرفع مخالف تمامًا للمعنى القائم على جهة النصب وذلك من حيث التخصيص وعدمه، والسبب على حسب ما يقتضيه سياق الكلام كون أنّ زيدًا -على حسب الْبَطْلَيُوسِيّ- هو المقصود من الكلام وليس الكلام موجهًا عن ذلك الفعل المقدّر، فضلًا عن ذلك أنّ زيدًا لم يتقدم عليه ما يستوجب نصبه أي تقدير الفعل(١).

إذن علة وقوع الاشتغال في التركيب يرى الْبَطْلَيُوسِيُّ أنّها ملازمة ومصاحبة للمعنى من الرفع أو النصب، ومراعاة المعنى يعني الاهتمام بما يجري بين المتكلم والسامع في إطار الفعل الاقتضائي الذي يتماشى مع علة الاشتغال؛ فهو زيادة على اكتفائه بالدلالة النحوية من الاشتغال، يساهم من جهة أخرى في تبيان العلاقة التخاطبية بين المتكلم والسامع في علة الرفع أو النصب على حسب خصوصية السياق ومقتضياته، وهذا ما عملت عليه اللسانيات التداولية في جل أبحاثها في سياق الاقتضاء الدال على معنى الاستلزام بين ما يتلفظ به المتكلم والمعنى الذي يقبض عليه السامع من خلال ما لم يصرح به المتكلم، وهو كثير في المجال التداولي.

الحرف من جهة الاقتضاء السياقي:

وقد جاء في مسألة الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أنَّ الزجاجي سماها حروفًا...، وأن الناس قالوا: إنما هي أفعال ناقصة ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية، فقال: "هذا الذي قاله صحيح، غير أن تسمية أبو القاسم لهذه العوامل حروفًا ليس

(١) ينظر: الخلل. ص:١٥٤.

ببعيد في القياس والنظر لعلتين: إحداهما: أن الفعل الصحيح إنما وضع في أصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيده المخاطب منه إذا ذكر، وذلك الحدث الذي هو خبره مضمن فيه غير خارج عنه، وأحداث هذه الأفعال التي هي أخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، أو كان زيد قائماً، فإنما تخبر عن زيد بالقيام في كلتا المسألتين غير أن القيام مضمن في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها، فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحرف الذي معناه في غيره"(١).

ويواصل حديثه في شأن تعدد استعمال الحرف مع السياقات التركيبية التي يقع فيها بما يدل عليه من دلالات اقتضائية تختلف باختلاف المقامات، قائلاً: "ولهذه العلة قال النحويون: إنها داخلة على مبتدأ وخبر؛ لأن الخبر الذي يستفيده المخاطب بعدمها هو الذي يستفيده بوجودها لم تزد فيه «كان» أكثر من أنها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكناً أن يكون في غيره، فصار قولك: كان زيد قائماً بمنزلة قولك: زيدٌ قائم فيما مضى فأفادت ما يفيده الظرف، ولهذه العلة قالوا: إن قائماً خبر (كان)، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وإنما هو خبر عن اسمها لا عنها، وإنما أرادوا بذلك أنه خبر كان الذي كان ينبغي أن يكون مضمناً فيها غير خارج عنها، وأنها لم تسند إلى زيد خبراً آخر أكثر من الخبر الذي كان مسنداً إليه قبل دخولها فهذا أحد وجهي مضارعتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فإنك إذا قلت: زيد قائم احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة، فتدخل عليها هذه العوامل ليحصِّل كل واحدٍ منها معنًى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فإذا قلت: كان زيد قائماً أفادت أنه

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٢٤-١٢٥.

كان فيما مضى، وإذا قلت: أصبح أفادت أنه وقع في الصباح، وإذا قلت: أمسى أفادت أنه وقع في المساء، وإذا قلت: بات أفادت أنه كان في الليل، وإذا قلت: ظل أفادت أنه كان بالنهار، وإذا قلت: صار أفادت معنى الانتقال من حال إلى حال، وإذا قلت: ما زال أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان كل عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت في الجملة تحتملها قبل دخوله من غير تغيير للخبر، أشبهت حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، ألا ترى أنك تقول: زيد قائم؟ فتوجب له القيام، ثم تقول: أزيد قائم، فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: ما زيد قائم؟ فتفيد معنى النفي، ثم تقول: لَزيد قائم، فتفيد معنى القسم، ثم تقول: كأن زيداً قائم، فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: لعلَّ زيداً قائم، فتفيد معنى الترجي أو التوقع، ثم تقول: ليت زيداً قائم، فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد من الحروف معنى من المعاني المتعاقبة على الجملة الواحدة والخبر في جميع ذلك واحد"(١).

فالحروف تدخل على الجملة وتضيف لها معنى وبعداً جديداً، فتبعًا للسياق الكلامي يحدد المتكلم ما يريد إيصاله للسامع من خلالها، وهذا ما يجعل الحرف الداخل على بنية التركيب يعطي للسامع دلالة اقتضائية يستشفها من خلال التحول الدلالي التي تكتسبه هذه الحروف الداخلة على الجملة أو البنية، وقولنا (بالبنية أو الجملة) تقاطعا مع التصور التداولي يوازي تخاطبا يفي بغرض الاقتضاء وفق ما يستدعيه شرط الالتزام، والدليل على ذلك هو تنوع أوجه دخول الحرف على الجملة بما يخلفه من معنًى، وهو ما بيّنه الْبَطْلَيُوسِيُّ في النص السابق في التعدد الاستعمالي وما انجر حوله من جهة المعاني الدالة على الخبر، وعليه وجدنا نظرية الأفعال الكلامية تولي في أبحاثها من هذا الشأن في قضية الخبر وصوره، حتى ولو سلّمنا أنّ

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٢٦-١٢٧.

السياق ضيق وهو ما تعلق بالحروف الداخلة على الجملة ولكن دلالاتها على تنوع الخبر جعلها تأخذ بعض القضايا التي أشارت إليها نظرية الأفعال الكلامية في شأن الخبر وصوره الاستعمالية على حسب طبيعة الأفعال التي تدل على ذلك.

وجاء في رد الْبَطْلَيُوسِيّ على (ما إذا وقع بعد كان وأخواتها جار ومجرور ثم مرفوع ثم منصوب) قوله: "أنَّ هذه المسائل لها ثلاثة أوجه... منها: ألا يكون بعضها صلة لبعض، فأما الوجه الذي تكون فيه الظروف صلة للأسماء المنصوبة فهو أن يقول القائل: كان في الدار زيد جالسًا، وغرضه أن يخبر بالجلوس ثم يتوقع أن يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فيذكر الظرف متممًا للخبر، فيكون الاعتماد على جالس والظروف صلة كما قال، وأمَّا الوجه الذي يكون فيه جالس صلة للظروف، فهو أن يكون غرض المخبر أن يخبر عن زيد أنه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها، فيكون جالسًا حالاً لا خبراً، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة ما، وأمَّا الوجه الذي لا يكون أحدهما فيه صلة للآخر، فأن يكون غرض المخبر أن يخبر عن زيد أنه كان جالسًا، وأنه في الدار، فيكونان معًا خبرين القصد فيهما واحد"(١).

ووجه التقاطع بارز بين بيان أحوال حال الخبر وهو يتنوع بين سياق الظرف وسياق الصلة، وهذا التعدد حتى ولو سلّمنا بما يحتويه من ضابط نحوي معياري إلا أنّ الْبَطْلَيُوسِيّ يخرجه من هذا النمط أو القالب إلى قالب سياقي وظيفي؛ فهو عندما يتحدث عن أحوال زيد من حيث الظرفية والصلة بما استقر على جهة الوجود جالسًا أو قاعدًا وغيرها، إنّما هو في الأصل يجسّد معالم التصور التداولي من حيث الاهتمام بالقصد القائم في المتكلم من جهة، والاهتمام بأحوال السامع من حيث إدراك هذا القصد عن طريق قرينة الاقتضاء من جهة أخرى، ومن ثم يكتمل شرط القصد

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص١٣٦.

المصاحب لشرط الحالة؛ فيتعين حينها المعنى وينكشف المقصود لدى المتلقي، وهذا هو جلّ اهتمام التداولية في جميع نظرياتها التي دعت إليها.

وقد استدل الْبَطْلَيُوسِيُّ في باب الجزاء بقول السيرافي في مسألة عدم جواز المجازاة بـ (كيف) كما جوزت بغيرها من أسماء الاستفهام، فجاء رد الْبَطْلَيُوسِيّ عليه بقوله: "هذا الذي ذكره السيرافي احتجاج الذين استقبحوا أن يجازي بـ (كيف)؛ لأن قول القائل: كيف تكن أكن. عموم يخرج مخرج الخصوص؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز، ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة، وسقم، وحياة، وموت، وأنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن، كما أن الإنسان إذا وعد صاحبه أن يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر، أو مرض، أو مخافة عدو لم يسم مخالفاً لوعده؛ لأن وعده إنما كان معلقاً بشرط السلامة، وارتفاع الموانع، قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك، ألا ترى أن القائل إذا قال: متى تخرج أخرج وأين تكن أكن، فإنما يقع شرطه على ارتفاع العوائق واتصال السلامة"(١).

ألم تدل هذه التعليقات البيانية التي يحدوها تصور نحوي ذو طابع وظيفي على ما دلت عليه نظرية الأفعال الكلامية حينما غدا (أوستن) يبيّن صور استعمال الأفعال، كالتي تتعلق بالسلوكيات، والحكميات، والإنفاذيات، والتبيينيات، وغيرها مما يقع منها على باب اليقين وما لا يقع منها على باب الاضطرار، وهذا بالضبط بيّنه الْبَطْلَيُوسِيُّ في هذا النص في شأن فعل الوعد المصاحب لشرط التعلق؛ الأمر الذي جعل الْبَطْلَيُوسِيّ يعقد عن طريق هذا المصاحبة بين فعل الوعد مع فعل التعلق ما يتماشى مع شرط الاقتضاء، وهو باب ومبحث من مباحث الدرس التداولي الوظيفي.

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

الاستثناء من جهة الاقتضاء:

ومما جاء في باب الاستثناء، قال: "هذا كلام يوهم من يسمعه أن الاستثناء أملك بـــ (غير) من الصفة، وأن الصفة ليست أصلاً لها، والأمر بعكس ذلك؛ لأن الصفة أملك بها لأنها ضد (مثل) وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها (إلا)، وذلك أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، كمخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء إذا لم يصلح في موضعهما (إلا) ومعنى الصفة لا يفارقها، كقولك: مررت برجلٍ غيرك"(١).

ومما ذكره الْبَطْلَيُوسِيُّ في باب (مواضع ما)، حيث تناول أنواعها والسياق الذي تستخدم فيه، بناءً على ما يريد المتكلم إيصاله إلى السامع، فذكر: "ما التي يراد بها الدوام، والاتصال، كقولك: (لا أكلمك ما ذر شارق)، (وما هبت الرياح)، و (ما غرد طائر)، وهذه أيضـاً تقدر تقدير المصدر غير أنها لا تقع موقع أن، ولا هي في معناها، ونحو هذا قولهم: لا آتيك ما دام زيد جالساً"(٢).

وكذلك أيضـاً: "ما التي تدخل على كل فتصير ظرف زمان، كقولك: كلما جئتك بررتني، وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله -عز وجل-: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم**﴾(٣)، و(ما) هذه تدخل فيما اتصلت به معنى الشرط، فتحتاج إلى جواب"(٤).

وأيضـاً: "ما التي توصل بأن، فتفيد معنى الاقتصار ورد الشيء إلى حقيقته إذا وصف بصفات لا تليق به، كقولك لمن سمعته يمدح زيداً فيقول: هو شجاع، هو

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٣) سورة النساء، من الآية ٥٦.

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٠٦.

كريم، وهو عالم، فتقول: إنما هو شجاع، أي ليس له من هذه الصفات غير هذه الصفة"(١).

وجاء في باب القول: "القول الجاري مجرى الظن في اللغة الفصيحة له ثلاثة شروط متفق عليها، وواحد مختلف فيه، أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً، والثاني: أن يكون معه استفهام. والثالث: أن يكون للمخاطب، والرابع المختلف فيه: ألا تحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقول: أأنت تقول زيداً منطلقاً، فإن سيبويه يختار الرفع وغيره يستوي عنده الفصل وغير الفصل، فإن كان الفصل بظرف نصبت على حالته قبل ذلك؛ لأن الظرف يتسامح فيه، ومن النحويين من يجري الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل"(٢).

تعقيب:

ما يهمنا في هذا النص ليس جهة الاختلاف في القسم الرابع بين النحاة ولا التحديدات المتعلقة بمفهوم القول، بل الأهم من ذلك هو القول ومجرياته الاستعمالية التي -من دون شك- تعكس شيئًا من ملامح التخاطب بين المتكلم والمتلقي السامع، وهنا نجد التقسيمات الثلاث المشار إليها من قبل الْبَطْلَيُوسِيّ وهي: الفعل المصاحب لدلالة الاستقبال، والفعل المصاحب والملازم لدلالة الاستفهام، وأخيرًا الفعل الذي هو من صلب المخاطب؛ مثّل فعلًا متصورًا تداوليًّا يمكن تبيانه في النقاط التالية:

- على مستوى التعالق بين الفعل وحال الاستقبال نجد الْبَطْلَيُوسِيّ يخرج مجريات القول على حسب ما تقتضيه علاقة الفعل بحال الاستقبال، والقول

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٣٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص٣١٧.

بحال الاستقبال هو قول بحال الاقتضاء، وهنا تتحرك مظاهر التصور التداولي على لسان الْبَطْلَيُوسِيّ في تعامله مع الفعل وحال الاستقبال عن طريق التعدد الدلالي المصاحب لبنية التركيب، و مثل هذا النوع من الأفعال التي يجريها المتكلم على مجرى القول الدال على الاستقبال قد بيّنها (أوستن) بالتفصيل حينما كان يتحدث عن الجمل التي تأخذ طابعًا إنشائيًّا وتكون مصحوبة بوصف واقع من جهة المستقبل، مما يجعل من مجرى فعل القول يعطي معنًى ومقصدًا على حسب هذا الوصف(١).

- على مستوى الفعل المصاحب للاستفهام، نجد الْبَطْلَيُوسِيّ يعطي للمجرى القولي بعدًا استفهاميًّا هو في الأصل قائم على بعد تخاطبي بين المتكلم والسامع، والدليل على هذا التصور النحوي هو ما نادت به نظرية "الأفعال الكلامية" وبالضبط في الأفعال الطلبية التي يكون الاستفهام جزء منها، والسبب في ذلك كما بيَّنه الْبَطْلَيُوسِيُّ وغيره من النحاة أنّ الاستفهام هو في أصله الاستعمالي عبارة عن استخبار، ومن ثم فإنّ الاستخبار إذا ما روعي وجوده من جهة الفعل الكلامي فإنّ منطلقه الدلالي التداولي هو طلب من المخاطب أن يخبر السامع المتلقي بشيء أو قضية أو خبر يريد التعرف عليه؛ ولذلك عدّ الاستفهام غرضًا إنجازيًّا يتحرك ضمن السؤال الذي يتماشى مع طبيعة العلاقة التخاطبية بين المتكلم والمتلقي، ولعلَّ هذا ما رأيناه في غير موطن في الأمثلة التي كان يتعامل معها الْبَطْلَيُوسِيُّ؛ إذ نجده يتحدث وكأنّه متكلم ثم يستأنف حديثه ليقوم مقام السامع المتلقي؛ فهو فعل كلامي يسير

(١) - Cf Austin: How to Do Things with Words, 2nd Ed Exford University Press, 1975, p:94

وفق مجريات فعل القول عن طريق ما يحمله من اقتضاءات سياقية[1].

- على مستوى الفعل المصاحب للمخاطب، هنا في هذا الأمر نجد الْبَطْلَيُوسِيّ يعطي لمجرى القول بعدًا تخاطبيًّا يسير مع فعل التخاطب الذي يتحرك أولًا وقبل كل شيء من المتكلم والموجَّه أساسًا إلى المتلقي السامع، والمخاطب من قبل الْبَطْلَيُوسِيّ يمثل الحجر الأساس في مجرى القول عن طريق حركية الفعل الكلامي، وهذه النظرة تجعلنا نستحضر ما نادى به الدرس اللساني التداولي حين عدّ المخاطب عند تحققه لشرط القصد ومعنى الخطاب بمثابة الحجر الأساس في عملية التخاطب؛ بحكم أنّ التداولية عند قيامها من جهة التأسيس انطلقت من هذا الاعتبار الذي يخص الخطاب بما يدل عليه من قصد مع مراعاة أحوال المخاطب.

النتائج

الحقيقة إنّ هذا المبحث بحكم أنّه يحتوي على الاقتضاء في الفعل الكلامي من خلال ما أشار إليه الْبَطْلَيُوسِيُّ في نقده للزجاجي، تبيّن لنا أنّ هناك عدة حقائق في شأن شخصية الْبَطْلَيُوسِي النحوية التي استطاعت أن تمدنا بالكثير من القضايا المتعلقة بالتصور النحوي، ولما كانت هذه الشخصية تختلف عن سابقها من حيث الفكر والمنهج والمرجعية؛ فقد ارتأينا أن نعطي إطارًا عامًا حول ما أمكننا ملاحظته من خلال التقاطعات اليسيرة التي حاولنا أن نستشفها من كتاب: (الخلل) والتي كانت في الغالب عبارة عن انتقادات فكرية، وفلسفية، ولغوية، اختلفت باختلاف طبيعة السياق الذي تعامل معه الْبَطْلَيُوسِيُّ، فمن أهم النقاط التي لحظناها في نقل الْبَطْلَيُوسِي

(١) يمكن في هذا السياق العودة إلى كتاب: الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية والمزج المفهومي والتداولية -سورة يوسف نموذجًا-، عطية سليمان أحمد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ٢٠١٥م، ص٢٥٥.

وطريقته في التعامل مع تلك القضايا:

- إنَّ جلّ ما توقف عنده الْبَطْلَيُوسِيُّ في سرد الأمثلة ذات الطابع النحوي ضابط التعليل مصاحبًا لتحليلاته وتخريجاته، مما جعل إدراك الاقتضاء يكون أمره سهل، وهذا تأكيد منه على أنّ التعليل يعدّ الحجر الأساس فيما له علاقة بالمنهج من جهة والمناهج من جهة أخرى.
- مراعاة الْبَطْلَيُوسِي في تعامله مع المفهوم النحوي وسياق المعنى ومجرياته التي يتحرك من خلالها، ولعلَّ من أهمها كما أشرنا الحال ومقتضياته، وهو إذ ينحو نحو هذا النوع من التعامل ليعطي للمفهوم النحوي حركة يتحرك من خلالها؛ فيستطيع الناظر والمتخصص أن يدرك المعاني والمقاصد من وراء هذا المفهوم.

هذا ما لحظناه في جل تحليلاته ونقده للزجاج فهو يحاول بكل ما أوتي من علم وفكر أن ينظر إلى المفهوم النحوي بما يدل عليه ليس داخلا في التركيب بل خارج عن التركيب، وهنا قد لاحظنا في غير موطن ملامح ومظاهر العلاقة التخاطبية التي كان يبيّنها الْبَطْلَيُوسِيُّ عن طريق طرح السؤال والإجابة المتعددة عنه، مما جعلنا نستشف من خلال ذلك مواطن الاقتضاء في الكلام.

- غلبة التصور الفلسفي والمنطقي والجدلي على لسان حال الْبَطْلَيُوسِي في تعامله مع الظواهر والمفاهيم النحوية؛ والدليل على ذلك أنّنا لحظناه عند تعامله مع الحكم النحوي يخرجه من سياقه النحوي المعياري مقربا ذلك وفق ما يتماشى مع السياق الوظيفي؛ ولكن وفق طابع جدلي فلسفي يعطي للمفهوم النحوي بعده الوظيفي من هذه الزاوية، ولعلَّ ما أشار إليه في صور أحوال المبتدأ الملازم للخبر لدليل قاطع على ذلك؛ فهو حينما يتعامل مع الخبر حذفًا وذكرًا لا يتبع ما سار عليه النحاة في مجال التقدير بل يتجاوز ذلك

ليعطي لهذا التقدير بعدًا فلسفيًّا وجوديًّا يتماشى مع طبيعة مفهوم المعرفة والنكرة على حسب سياقهما الفلسفي والمنطقي، وهنا نعتقد أنّ تصور الْبَطْلَيُوسِيّ يمكن لنا أن نجد له ما يبرّره في المعطى التداولي فيما سمي بالنظرية الحجاجية.

- جعل من قضية العامل دليلا قاطعًا على تخريج المفهوم النحوي بما يتماشى مع مقتضيات أحوال السياق، وهذا ما شاهدناه في أثناء تقديره للمحذوفات وتعليله على الحركة الإعرابية، فهو لا يتوقف عند علة الحركة الإعرابية من حيث الموقع، بل يزيد ليصل إلى ما تقتضيه هذه العلة القائمة في الحركة، وبهذا استطاع الْبَطْلَيُوسِيُّ أن يسهم في توسيع دائرة المعنى النحوي عبر ضابط العامل إلى ما يمكن أن يسمى بالعامل التداولي أو الوظيفي، وهو عامل يعطي لدلالة الاقتضاء حقّها من حيث الظهور والاهتمام لدى المتلقي السامع عن طريق ما هو مبثوث في تصور المتكلم.
- لعل التقديرات التي لاحظناها في هذا المبحث والتي تعكس شمولية واسعة المجال، إنّما مردّها إلى تنوع نقل المادة المعرفية النحوية المتعددة المجالات والحقول؛ فهو قد أخذ عن رجال البصرة والكوفة، مما جعل من المادة المعرفية التي تعامل عن طريقها تكون سبب امتياز شخصيته النحوية؛ حيث استطاع -بحق- أن يفاضل بين الآراء، فيقوي بعضها ويرجحه ثم ينتقل إلى سياقات يضعف الآخر فيردّه ردًّا جميلًا، كل هذا وذاك لا يجعله أبدًا يبتعد عن تصوره الفلسفي والمنطقي للمفهوم النحوي، مثل هذا التصور أدى بمسار أو مفهوم الاقتضاء النحوي المصاحب للفعل الكلامي أو الخطابي تطغى عليه الصبغة الفلسفية من جهة التقدير والتخريج والتأويل.
- والعجيب في شخصية الْبَطْلَيُوسِيِّ في تعامله مع المقتضى الكلامي في إطاره

النحوي أنّنا نجده يستدل بل يتبع قول بعض النحاة الكبار كسيبويه ولكن لا يلبث الأمر أن يعود إلى شخصيته الحرة فيظل مستقلا منفردًا بما يراه على حسب التوجه المعرفي والفلسفي والفكري الذي بنى من خلاله تصوره اتجاه ما تقتضيه طبيعة البنية التركيبية النحوية بما تحمله من معانٍ، وهنا نجد كثيرًا من القضايا التي قدّرها على سبيل الاقتضاء يغلب عليها عدة حقائق؛ فلقد شاهدنا أنّه ثمة علاقة بينه وبين بعض المفاهيم التي لها علاقة بحقل لسانيات النص، وهناك محطات يقترب فيها مع ما نادى به الخطاب التداولي وغيرها مما لم يسع المقام إلى تبيانه، ولكن لربّما سيكون في مشروع مستقبلي قادم نحاول تبيان ذلك بالتفصيل.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال التَّطواف الذي حاولنا التوقف عنده فيما يخص شخصية الْبَطْلَيُوسِيّ الأندلسي النحوي، تبيّن لنا أنّ كل ما أشرنا إليه في مضمون رسالة البحث عبارة عن دراسة لا ندّعي فيه الكمال والإحاطة الشاملة، بل هي وقفات نحسب أنّها قد أضافت بعض خصوصيات ما انفرد به الْبَطْلَيُوسِيُّ النحوي من خلال اعتراضاته النحوية على كتاب الزجاجي. غير أنّ هذه الاعتراضات لم تكن لتصب في مجرى واحد بل تعددت صورها بتعدد مرجعية الْبَطْلَيُوسِيّ؛ فهو نحوي وفلسفي ومنطقي وأصولي وفقهي؛ كل هذه المعارف وجدناها واضحة المعالم في تعامل الْبَطْلَيُوسِيّ مع المفاهيم النحوية تحليلا واستنباطًا واجتهادًا.

من هذا المنطلق لا ضير في أن نشير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال تعاملنا مع كتاب إصلاح الخلل للبطليوسي، لعلَّ من أهمها ما يأتي:

- تعدّ شخصية الْبَطْلَيُوسِيّ من أهم الشخصيات العلمية والمعرفية التي أنجبتها بلاد الأندلس بما امتازت به من فكر فلسفي عميق، وتصور ديني ممزوج بكثير من الحقول المعرفية التي كانت سبب تميّزه في التعامل والاستنباط والتأويل؛ فوضعه ذلك في مصاف كبار علماء العربية.
- إنّ أهم ما جعل الْبَطْلَيُوسِيَّ يهتم بالتأليف في دائرة اللغة بعامة والنحو على وجه أخص؛ هو ما يهم حاجة الناس ومدى استفادتهم مما يدور في فلك اللغة والنحو، وهذا ما يلحظه المتخصص فيما كتبه الْبَطْلَيُوسِيُّ مثلًا في كتابه (الفرق بين الأحرف الخمسة)، وكتابه (إصلاح الخلل) وغيرها، موضحًا الاتجاه البيداغوجي التوجيهي من وراء تعليم اللغة والنحو على سياق يحدوه نوع من التفلسف والمنطق الصواب والتعامل العقلي الوظيفي مع الحقائق التي يقوم

عليها نحو العربية شكلًا ووظيفة.

- لقد حرص الْبَطْلَيُوسِيُّ في جل ما تعامل به مع القضايا النحوية في كتاب الخلل على الالتزام بالطابع العلمي الموضوعي المقنع بالدليل العلمي واللغوي والفلسفي والمنطقي الذي يتماشى مع طبيعة الإشكال المتوقف عنده، مما أكسب ذلك اعتراضاته نوعًا من التصور النحوي المنطقي الفلسفي الذي كان جلُّه منصبًّا على السياق الوظيفي أكثر من القواعدي المعياري.
- لقد ظهر في غير موطن من كتاب (إصلاح الخلل) أنّ الْبَطْلَيُوسِيّ كان متأثرًا بالتصور الفلسفي والمنطقي الذي دعا إليه الفيلسوف الكندي في المشرق العربي؛ الشيء الذي جعل الْبَطْلَيُوسِيّ يحلل المفاهيم والقضايا النحوية تحليلًا ينطلق من هذا الاعتبار، مما أضفى على النحو تصورًا وفلسفة يتجاوز حدود المعيارية ليصل إلى ملامح الوظيفية على حسب ما يخدم الغرض.
- لقد رأينا أنّ مسار التعليل الذي اتخذه الْبَطْلَيُوسِيُّ في اعتراضاته على الزجاج يبدأ في الغالب في مطلع كل قضية نحوية ولا يتوقف إلا عند النهاية؛ فيكون الحكم والتقدير الملازم للعلل وأنواعها بما يخدم تصور السياق.
- لم يتقيّد في سياق النقل والاستشهاد بفريق معين من النحاة، بل راح يعدد موارد الاستشهاد بتعدد النحاة، مما أكسب المفهوم النحوي نوعًا من الشمولية؛ فساعد الْبَطْلَيُوسِيّ على التعامل مع مبدأ الخلاف وفق بُعد وظيفي متعدد الجهات.
- امتياز شخصية الْبَطْلَيُوسِيّ بالاستقلالية لا التبعية، وهذا ملاحظ مع ما أخذه من سيبويه وغيره فهو لا ينصاع إلى ما ذهب إليه سيبويه في كثير من المقامات بل نجده يحاول أن ينفرد بتخريج أو حكم أو تقدير يخدم اللغة أولًا والنحو ثانيًا.

- لقد عكست تحليلات الْبَطْلَيُوسِيّ في شأن منزلة الضمير النحوي وما يدل عليه من دليل قبل وبعد بما هو مستقر في مجال لسانيات النص، وهو المسمى بالإحالة وصورها الاستعمالية، وهذا يعني أنّ الذي تنبه إليه الْبَطْلَيُوسِيُّ كان على وعي عميق بالظاهرة النحوية بما يتماشى مع تصورها الوظيفي.
- إشارته في غير موطن إلى ما سمي بـ(المبدأ التراتبي) بين الأفعال أو الأسماء وفق سياقها الوظيفي، وهذا يقابله في المعطى اللساني الحديث ما يعرف بالأحداث النصية وأيضًا بالإحالة، فيتماشيان مع شرط التخاطب الذي نادت به اللسانيات التداولية.
- لقد ركّز الْبَطْلَيُوسِيُّ في غير موطن في (إصلاح الخلل) على ذكر صور شتى في المعنى المستلزم من الجملة التي معناها يقتضي اقتضاء يتماشى مع طبيعة المقصد الذي أرادها المتكلم؛ لأنّ معنى الجملة لا يفيد بظاهر الكلام بل بما يقتضيه، وهنا وجدنا الْبَطْلَيُوسِيّ في سياقات حججه يستخدم الأدلة أو القرائن لإثبات وتبيان مظاهر الاقتضاء على حسب إرادة المتكلم، تمامًا ما بيّنته الاتجاهات اللسانية التداولية في تناولها لمظاهر الاقتضاء الكلامي أو الخطابي.
- الذي يمكن الإشارة إليه فيما توقف عنده الْبَطْلَيُوسِيّ جملة وتفصيلًا في شأن الاقتضاء الخطابي أو الكلامي؛ أنّه يعكس بتعبير التصور اللساني الحديث القدرة التواصلية أو بأدق العبارة: نظرية التواصل، والحجة في ذلك أنّ جل تعليلات الْبَطْلَيُوسِيّ في إطارها الاقتضائي كانت تنطلق من تصور فلسفي منطقي لواقع اللغة وفق بُعدها الوظيفي، مما مكّن ذلك المفهوم النحوي المتبادل بين المتكلم والمستمع وفق دائرة التخاطب أن يعكس في الأصل ملامح ومظاهر التواصل الجاري وفق سياقه النحوي دون أن يتعداه، ولعلَّ

الدليل على ذلك من حيث المادة المعرفية ما كان يسير إليه الْبَطْلَيُوسِيُّ في شأن الجمل غير المصرّح بها اقتضاء وهو المدعو في التصور اللساني الحديث بالتواصل غير المعلن أو غير المصرّح به، وهنا يكتسب المفهوم النحوي في ثوبه الاقتضائي شيئًا من التصور الوظيفي الذي نادت به اللسانيات الوظيفية ممثلة في اتجاهها التداولي الوظيفي.

- أملنا أن تنبثق بحوث جديدة ومستقبلية ساعية بكل ما تملكه من تصور فكري وفلسفي ولغوي واسع النطاق؛ إلى إغناء الحقائق التي توقف عندها النحاة - بعامة- والْبَطْلَيُوسِيّ -على وجه أخص- بمجموعة من التصورات والفرضيات التي تخدم الحرف العربي الأصيل تراثًا ومعاصرة، حتى يعيش هذا الحرف اللغوي العربي ممثلًا في نحوه عيشة واقعية حتى لا يكون غريبًا ويكون أهله كذلك.

وفي الأخير؛ فهذه محاولة مني لا أدّعي من خلالها الاطلاع المطلق والحكم المسبق، بل أخذت مني وقتًا وجهدا؛ فما كان فيها من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيها غير ذلك فمن نفسي وتصوري المحدود، وحسبي أنّي اجتهدت، والله من وراء القصد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

وتشمل:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾	٩١	١٥٥
﴿۞وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾	١٢٤	١٤٧
﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ...﴾	١٨٤	١٢٥
سورة النساء		
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	١٤٨
﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم﴾	٥٦	١٦٥
﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرٗا﴾	٧٥	٤٢
سورة المائدة		
﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾	٣	١٢٦
سورة يوسف		
﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾	٨٢	١٢٦
سورة الإسراء		
﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾	٤	١٢١

- ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ١١٠ ١٤٨

سورة الحجر

- ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ ٦٦ ١٢١

سورة الشعراء

- ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٢٣ ١٤٨
- ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ٢٤ ١٤٨

سورة فصلت

- ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ ١٢ ١٢١

سورة القمر

- ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ ..... ٦ – ٧ ٤٢

سورة القيامة

- ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ ٣١ ١٥٠

سورة البلد

- ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ ١١ ١٥٠

فهرس الآثار الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
حرف الهمزة	
▪ إنَّ الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه	١٢٥
حرف الباء	
▪ بِحَمْدِ اللهِ لَا بِحَمْدِكَ.....	١٥١
حرف اللام	
▪ لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة	٤٣

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
حرف الهمزة	
▪ إبراهيم أنيس	٥٤، ٥٥
▪ إبراهيم بن خليفة بن أبي الفتح	٢٥
▪ أحمد بن جعفر المعافري	٢٦
▪ أحمد بن علي الجبال الحلبي	٨٨
▪ أحمد بن محمد بن سلامة	٨٨
▪ الأخفش الصغير	٨٧
▪ الأصمعي	٢٣
حرف الباء	
▪ ابن بابشاذ	٤٩
▪ ابن باجة	٣٠، ١١١
▪ ابن بسام	٢٤، ١١٢
▪ ابن بشكوال	٢٣، ٢٤، ٢٧
▪ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام	٨٨
▪ أبو بكر بن الأنباري	٨٧
▪ أبو بكر عاصم بن أيوب الْبَطْلَيُوسِيُّ	٢٣

حرف الجيم

- جرايس ..... ١٣٢، ١٣٣
- الجرجاني ..... ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٨٤، ١٢٨
- ابن جني ..... ٣٣، ٥٧، ٨٤، ١٢٧

حرف الحاء

- حامد عبد المجيد ٢٨
- الحامض..... ٨٧
- أبو الحسن الأشعري ٣٠
- أبو الحسن السبتي..... ٨٨
- أبو الحسن علي بن محمد بن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ ٢٣
- حسن علقم ..... ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٣٤

حرف الخاء

- ابن خاقان..... ٢٤
- ابن خلكان..... ٨٦
- ابن الخياط..... ٨٧

حرف الدال

- ابن دريد ٨٧
- ديكرو..... ١٣١

حرف الراء

- رابح جهود..... ٦٧
- رضي الدين الأستراباذي ٥٧

حرف الزاي

- الزايدي بودرامة..... ٧٦
- الزبيدي..... ٣٢، ٨٧
- الزجاج ..... ٨٦، ٨٧، ٩١، ١٧٤
- الزَّجَّاجي ..... ٨، ٩، ١٠، ٢٩، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٢
- ابن الزقاق..... ٢٥
- الزمخشري ٥٧

حرف السين

- ابن السرّاج..... ٨٧
- أبو سعيد الوراق..... ٢٣
- سعيد بن فتح بن عبد الرحمن..... ٢٤
- السكاكي..... ١٢٦
- سليمان بن عبد الملك بن روبيل..... ٢٥
- سيبويه ..... ٣٢، ٣٩، ٥٦، ٥٧،

١٧٤، ١٦٦، ١٤٥، ١٤٤، ١١١، ١٠٩، ٩٢، ٧١

- ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ..... ٤، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ١٠٥، ١٠٧
- السيوطي..... ٥٧، ٨٦

حرف الشين

- ابن شقير..... ٨٧
- شوقي ضيف..... ٢٠، ٣٢، ٣٣، ٩٦، ٩٧

حرف الصاد

- صاحب أبو جناح ..... ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣١
- صلاح الفرطوسي..... ٢٣، ٣٣

حرف الطاء

- طالب أمين..... ٦٣
- طاهر بن عبد الرحمن بن سعيد ٢٥

حرف العين

- عاصم بن خلف بن محمد بن عاتب التجيبي ٢٦
- عباس حسن ٥٧
- عبد الدائم بن مرزوق القيرواني ٢٢
- عبد الرحمن بن عمر بن نصر ٨٨
- عبد السلام محمد هارون..... ٥٧

- عبد الفتاح لاشين ..... ٤٤، ٤٥
- عبد الله الشنقيطي..... ١٣٣
- عبد الله بن علي الثوري..... ٦١
- عبد الله بن محمد بن الخلف الصدفي..... ٢٥
- عتيق بن عبد الجبار بن يوسف محرز ٢٥
- أبو علي الغساني..... ٢٣
- أبو علي الفارسي..... ٣٣
- علي بن أحمد بن حمدون ٢٢
- علي بن عبد الله بن موسى بن طاهر الغفاري..... ٢٥
- عياض بن موسى عياض..... ٢٤

حرف الفاء

- الفتح بن خاقان..... ٢٢، ٢٧
- ابن فرحون..... ٢٣
- أبو الفضل الدارمي البغدادي ٢٢
- فيلمور..... ١٣١

حرف القاف

- القزويني..... ٤٧، ٤٨
- القفطي ٣٢
- ابن القوطية ٣٨

حرف الكاف

- الكفوي..... ١٢٤

- ابن كيسان..... ٨٧
- كينان..... ١٣٠، ١٣١

حرف اللام

- لطيف عبد السادة سرحان ٧٨

حرف الميم

- ابن مالك..... ٥٠، ٥١، ٥٢
- محسن جمال الدين ٢٩
- أبو محمد بن أبي نصر ٨٨
- أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي..... ٢٤
- أبو محمد عبد الله محمد بن السيد الْبَطْلَيُوسِيُّ ٢٠
- محمد بن عبد الرحمن بن الحكم..... ٢٥
- محمد بن عمر بن عبد الله العقيلي..... ٢٥
- محمد بن مسعود..... ٢٦
- محمد بن موسى بن هشام ٣٢
- محمد بن يحيى ..... ٣٢، ٣٣
- محمد بن يوسف بن سليمان..... ٢٥
- محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي..... ٢٥
- محمد عبد العالي محمد ١٠٥
- محيي الدين..... ٥٠، ٩٨
- مختار درقاوي ١٢٩

- مصطفى حميدة ٦٦

حرف النون

- ناظر الجيش ..... ٥١، ٥٢

حرف الهاء

- هاليداي..... ١٣٢
- ابن هشام الأنصاري..... ٥٠، ٥٧

حرف الواو

- وليد محمد السراقبي..... ٢٨، ٢٩

حرف الياء

- ابن يعيش ٥٧
- يونس أحمد السامرائي ٢٠

فهرس المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

المراجع باللغة العربية :

- **ابن السيد البطليوسي الأندلسي**، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، أظهر، ظهور أحمد، (٢) مج ١٢، ع١٢ , ١١، ١٩٧٨، يونيو – جمادى الآخرة.
- **ابن السِّـيد البَطَلْيُوسـي اللغوي الأديب حياته ومنهجُهُ في النحو واللغة، شـعره**، أ.د. صاحب أبو جناح، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
- **ابن السـيد البطليوسـي ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصـلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي**، محمد زهار، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. الجزائر، العدد الثاني.٢٠٠٥.
- **أخبار أبي القاسم الزجّاجي**، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم، ت: عبد الحسين المبارك. دار الرشيد بغداد، الطبة ١٩٨٠م.
- **الأسـاليب الإنشـائية في النحو العربي**، عبد السـلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ،٢٠٠١م.
- **أساليب ترتيب أبواب النحو العربي**، مرلين عدنان الغنيميين، د. حسن الملخ، (مشـرف)، ٢٠٠٤، اليرموك، الأردن، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، رسائل جامعية، ماجستير.

- **استدراك البطليوسي على الزجاجي من خلال كتابه: إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، ازدهار محمد، (مشرف)، عبد الله الطيب المجذوب، أم درمان، رسائل جامعية – رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، السودان. ٢٠٠٠م.

- **الاستدلال في معنى الحروف؛ دراسة في اللغة والأصول**، أحمد كروم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ١٩٧١م.

- **أسس علم اللغة**، ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

- **الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية، والمزج المفهومي والتداولية –سورة يوسف نموذجًا–**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. القاهرة، مصر. ٢٠١٥.

- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، ابن السيد البطليوسي، ت: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.

- **أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه: (إصلاح الخلل)**، وليد السراقبي، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، مج ٣١، ع ١٢٨، ٢٠١٣.

- **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، أحمد المتوكل، دار الهلال العربية، ط١، ١٩٩٣.

- **آليات الترابط في التركيب اللغوي –سورة البقرة أنموذجًا–**، طالب أمين زهر الدين، رسالة ماجستير جامعة وهران، ١٤٣٣هـ،٢٠١٢م.

- **الإنارة، "الإشارة" في معرفة الأصول، شرح كتاب أبو عيد المفر محمد علي فركوس**، دار الموقع، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

- **أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم)**، علي ميران جبار، أ. زهير غازي زاهد، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، ١٤٣٠.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان.

- **الإيضاح العضدي**، لأبي على الفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود،١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

- **الإيضاح في علوم المعاني والبيان والبديع**، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.

- **بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس الضبي**، ت: إبراهيم الأبياري، ١٤١٠هـ،١٩٨٩ م، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، الطبعة الأولى.

- **البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية**، بدوي طبانة، مطبعة الرسالة، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٥/ ٥٩. [المكتبة الشاملة الحديثة].

- **تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب**، محمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- **التداولية اليوم؛ علم جديد في التواصل**. آن روبول وجاك موشلار ترجمة، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني.

- **التراكيب النحوية في القصص القرآني**، نضال فـــؤاد حسين العيلة، ت: محمد رمضان البع، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

- **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، عبد الفتاح لاشـين، دار المريخ.

- **ترجمة ابن السيد البطليوسي للفتح بن خاقان**، فايز عبد النبي القيسي، دراسة وتحقيق، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة – عمادة البحث العلمي، مج ٤، ع ٢، ربيع الأول ١٤٢٩هـ/ نيسان٢٠٠٨م.

- **التركيب بين القدامى والمحدثين**، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، مجلة الآداب واللغات، جامعة قصـــدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد التاســع، ماي، ٢٠١٠م.

- **التطور الأصــولي للمعنى (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)**، مختار درقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٨هـ،٢٠١٧م.

- **التعريفات**، جماعة من العلماء الجرجاني، بإشراف، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.

- **تعقبات ابن الســيد البطليوســي للزجاجي في كتابه إصــلاح الواقع في الجمل**، محمد عبد العال محمد، مجلة رســالة المشــرق، جامعة القاهرة – مركز الدراسات الشرقية –، مج ١٦، ع٤ , ٣، ٢٠٠٥.

- **تمهيد القواعد بشـرح تسـهيل الفوائد**، ناظر الجيش، ت: أ.د علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ.

- **تهـذيب اللغة**، دار إحياء محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت: محمد عوض مرعب، التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠١م.

- **الثقافة المنطقية في الفكر النحوي -نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا-**، محيي الدين محسَّب، المجلد التاسع من رسائل جامعية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٧م.

- **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، مصطفي الغلاييني، ت: عبد المنعم خفاجة، صيدا، بيروت، طبعة٣٠، ١٥/ ١٤١٤هـ،١٩٩٤ م.

- **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- **الجمل والتراكيب والأساليب دراسة في نحو العربية الجمالي**، ممدوح عبد الرحمن الرَّمالي، ط١، ٢٠٠٢، مصر، النسخة الرقمية، أسك زاد.

- **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، الطبعة الثانية فاضل صالح السامرائي، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٧م، دار الفكر.

- **الجملة العربية دراسة لغوية نحوية**، محمد إبراهيم عبادة، حوليات الجامعة التونسية، جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ت: خالد ميلاد، ع ٢٩.

- **جمهرة اللغة**، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، [المكتبة الشاملة الحديثة].

- **جهود البطليوسي الأدبية في (الاقتضاب)**، يونس إبراهيم السامرائي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، مج٤٤.

- **الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي**، حسن عبد الرحمن علقم، دار البشير، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

- **حاشية الآجرومية**، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- **الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي على كتاب الجمل**، سناء عبد الزهراء رزوقي، آداب الكوفة، جامعة الكوفة – كلية الآداب، ع٣٩، ٢٠١٩.

- **الحديث النبوي**.

- **حياة الحيوان الكبرى**، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي الدميري، دار الكتب العلمية، بيروت، محمد بن موسى بن عيسى بن علي، الطبقة الثانية، ١٤٢٤هـ.

- **خصائص تراكيب اللغة العربية**، عبد الله علي الثوري، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٦، مج١٢٠وع٩.

- **دراسة موازنة بين منهجي الزجاجي وابن الفخار في شرح الجمل**. فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي، مجلة حولية كلية اللغة العربية، بإيتاي البارود، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الرابع.

- **دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة**، بوشعيب مسعود راغبين، مجلة جامعة طيبة، للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد ١٧، ١٤٤٠هـ.

- **دلائل الاعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

- **رسالة الحدود**، للرماني، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

- **رسائل في اللغة**، لأبي محمد البطليوسي، وليد محمد السراقبي، تحقيق

التراث (١٣)، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)**، مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، الشيخ شعيب الأرناؤوط، ت: مجموعة المحققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي ت: الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٢م.

- **شرح ألفية ابن معطي**، لابن يعيش ت: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه،٢٠٠١م.

- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، هادي نهر، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمَّان.

- **شرح المفصّل للزمخشري**. لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية. بيروت لبنان، ١٩٧١م.

- **شرح المفصل للزمخشري**، ابن يعيش الموصلي، ت: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- **شرح المقدمة المُحْسِبَة**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت،١٩٧٧م.

- **شرح حدود النحو**، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م، ط. الرابعة.

- **العلاقات الإسنادية من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية**، طارق أحمد الوحش، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩.

- **عوارض التركيب في صورة الأعراف**، إبراهيم خليل علاوي النعيمي. (مشرف) علي حسين البواب، دراسة نحوية دلالية، ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الأردن.

- **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)**، يحيى بعيطيش، ضمن كتاب التداوليات:(علم استعمال اللغة)، عالم الكتب الحديث.

- **القاموس المحيط**، ت، الفيروز أبادي، التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة،١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

- **قضايا الإسناد في الجملة العربية**، علي كنعان بشير، د. طلال يحيى الطوبجي، جامعة الموصل، رسالة ماجستير، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- **كتاب الأفعال**، لابن القوطية، ت: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

- **الكتاب**، لسيبويه، ت، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- **الكليات**. أبو البقاء الكفوي ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، [المكتبة الشاملة الحديثة (ترقيم الكتاب موافق للمطبوع)].

- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

- **لسانيات النص**؛ مدخل إلى انسجام الخطاب محمد خطاب، المركز الثقافي

العربي. ط٢، المغرب. ٢٠٠٦.

- **اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية ٢٠١٠.

- **مبادئ اللسانيات**، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، الطبعة، الثالثة، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- **المثلث**، لابن السيد البطليوسي ت: صلاح مهدي القرطوسي، دار الرشيد ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

- **مختار الصحاح**، زين الدين الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- **المدارس النحوية**، شوقي ضيف، دار المعارف، [المكتبة الشاملة الحديثة].

- **مرآة الجنان وَعبرة اليقظان**، خليل المنصور، اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.

- **معجم الأفعال المتداولة ومواطن استعمالها**، محمد الحيدري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، مطبعة التوحيد، ١٤٢٣هـ.

- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، دار صادر، ١٣٩٧هـ، ١٩٩٣م.

- **معجم الرائد**، دار العلم للملايين جبران مسعود، الطبعة السابعة، ١٩٩٢م.

- **معجم العين**، الخليل بن أحمد الفراهدي، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، الطبعة السابعة، العراق ١٩٨٠م.

- **معجم الغني**، موقع معاجم صخر، عبد الغني أبو العزم، ملحوظة:] هذا الكتاب من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة [.

- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- **مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك**، قراءة في نموذج النحو، محمد بودية، الوظيفي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، ع ١٢، ٢٠١٣، يناير.

- **المقاربة التداولية**، فرنسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، (المغرب، مركز الإنماء القومي).

- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

- **ملامح اللسانيات الوظيفية في مقولات المخزومي كتابه: (في النحو العربي قواعد وتطبيق) أنموذجًا**، لطيف عبد السادة سرحان، مجلة الآداب/ العدد ١١٩ (كانون الأول)، ٢٠١٦م/ ١٤٣٧هـ.

- **من أسرار اللغة**، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م.

- **من ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي**، إبراهيم ألبب، وإسماعيل المصري، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٩، العدد ٢٠١٧،١٦.

- **الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني**، جعفر دك الباب، ١٩٩٦م، ط١، مطبعة الجليل، دمشق، سوريا.

- **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، محمد صلاح الدين مصطفى.

- **النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**، الزايدي بو درامة، إشراف، أخضر بلخير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، رسالة دكتوراه، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

- **النحو الوظيفي**، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، الطبعة التاسعة، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

- **نشأة نظرية النحو الوظيفي في ظل النظريات الوظيفية اللسانية الحديثة**، نجيب بن عياش مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع١٢، ٢٠١٧، ديسمبر.

- **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- **نظرية المعنى في فلسفة**، بول جرايس صلاح إسماعيل، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٥.

- **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، محمد الحسين مليطان، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

- **نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل**؛ فصول نظرية ورؤى منهجية. ياسر آغا، مركز الكتاب الأكاديمي.

- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي.

- **هيراقليطس**، علي سامي النشار ومحمد أبو ريان، وعبده الراجحي، دار المعارف، ١٩٦٥، الطبعة الأولى.

- **الوافي بالوفيات**، الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، [المكتبة الشاملة الحديثة].

- **الوحدة الإسنادية الوظيفية دلالتها**، صورها رابح أبو معزة، ط١، دار رسلان للطباعة، ٢٠٠٩.

- **الوحدة الإسـنادية الوظيفية في القرآن الكريم**، رابح أبو معزة، ط١، ٢٠٠٩، دار مؤسسة رسلان، سوريا، دمشق.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، بن خلكان، ت: إحسـان عباس، دار صـادر، بيروت، ١٩٧٢.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Austin: *How to Do Things with Words* , 2nd Ed Exford University Press, 1975..

فهرس الموضوعات

تقرير لجنة الحكم على الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير أ

شكر وتقدير ٢

ملخَّص الرسالة ٣

مقدمة ٤

أهمية الموضوع وأسباب اختياره ٧

أهداف الموضوع..... ٩

مشكلة البحث وتساؤلاته..... ١٠

الدراسات السابقة ١١

خطة البحث..... ١٤

تمهيد ١٧

ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ ١٨

حياته..... ١٩

شيوخه ٢١

تلاميذه..... ٢٢

مصنفاته..... ٢٥

ثقافة ابن السيد الْبَطَلْيُوسِيُّ وتطور النحو عنده..... ٢٦

الدرس النحوي في بلاد الأندلس..... ٣١

الفصل الأول: العلاقة الإسنادية من منظور التصور النحوي ٣٥

المبحث الأول: الإسناد ومجالاته الاستعمالية ٣٦

الإسناد لغة ٣٦

الإسناد اصطلاحًا..... ٣٨

الإسناد عند البلاغيين.....٤٢
الإسناد عند النحاة.....٤٧
الإسناد عند المحدثين.....٥٢
المبحث الثاني: العلاقات الإسنادية داخل التراكيب النحوية **٥٥**
التراكيب النحوية.....٦٠
تعريف التراكيب النحوية.....٦١
أولاً: التراكيب النحوية لغة.....٦١
ثانيًا: التراكيب النحوية اصطلاحًا.....٦٢
العلاقات الإسنادية.....٦٨
النحو الوظيفي.....٧١
نشأة ومفهوم النحو الوظيفي.....٧٣
المبادئ العامة لنظرية النحو الوظيفي.....٧٦
البنية القواعدية للنحو الوظيفي.....٧٧
الجملة في النحو الوظيفي.....٧٩
أنواع الجملة في نظرية النحو الوظيفي.....٨١
الفصل الثاني: كتاب الجمل سياقه وأهدافه **٨٤**
المبحث الأول: المرجعية المعرفية والمنهجية لكتاب الجمل **٨٥**
الزجاجي.....٨٦
شيوخه.....٨٦
تلاميذه.....٨٧
ثقافته العلمية ومذهبه الذي سار عليه.....٨٨
مذهبه النحوي.....٨٩

مؤلفاته ٩٠
منهجية الزَّجَّاجي من خلال كتاب الجمل وما قيل عنه ٩٢
المبحث الثاني: مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل؛ التصور والمنهج والموضوع ١٠٤
مآخذ الْبَطَلْيُوسِيُّ على كتاب الجمل ١٠٤
الفصل الثالث: مقتضى الكلام النحوي من الوجهة التداولية - التصور والوظيفة - ١١٨
المبحث الأول: نماذج من مقتضى الكلام عن طريق العلاقة الإسنادية (مقاربة تداولية) ١١٩
دلالة الاقتضاء في المعاجم ١٢٠
أولاً: مختار الصحاح ١٢٠
ثانيًا: المعجم الوسيط ١٢٠
ثالثًا: المعجم الغني ١٢١
رابعًا: معجم الرائد ١٢١
خامسًا: معجم الأفعال المتداولة ١٢٢
المقتضى والاقتضاء ١٢٢
مفهوم الاقتضاء وأنواعه ١٢٣
الاقتضاء في الدرس العربي القديم ١٢٦
الاقتضاء في الدراسات الحديثة ١٢٨
المبحث الثاني: تصورات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمفهوم مقتضيات الكلام... ١٣٥
تصورات الْبَطَلْيُوسِيِّ لمفهوم مقتضيات الكلام ١٣٥
مقتضى الكلام من جهة حدود الاسم والفعل والحرف ١٣٧
جهة الاسم ومقتضياته ١٣٧
جهة الفعل ومقتضياته ١٤١
جهة الحرف ومقتضياته ١٤٣

الأفعال من جهة الاقتضاء..... ١٤٤
الفاعل والمفعول من جهة الاقتضاء ١٤٥
البدل واستعمالاته الوظيفية من جهة الاقتضاء الكلامي ١٥٠
المبتدأ من جهة الاقتضاء ١٥٦
تقديم خبر المبتدأ على جهة الاقتضاء..... ١٥٧
الاشتغال من جهة الاقتضاء..... ١٥٨
الحرف من جهة الاقتضاء السياقي..... ١٥٩
الاستثناء من جهة الاقتضاء ١٦٤
النتائج **١٦٧**
الخاتمة **١٧١**
الفهارس العامة **١٧٦**
فهرس الآيات ١٧٨
فهرس الآثار والأحاديث النبوية ١٨٠
فهرس الأعلام ١٨١
فهرس المراجع والمصادر **١٨٨**
المراجع باللغة العربية..... ١٨٨
المراجع باللغة الأجنبية..... ١٩٩
فهرس الموضوعات **٢٠٠**
ABSTRACT **٢٠٣**

Abstract

This is a study entitled (**The Pragmatics of the Predication in Batlossi's Correcting the Defect of AL-Zajjaje Book on the Sentences**). When Al-Battalusi distinguished himself from logical and philosophical thinking in his corrections and graduations, it represented a functional grammatical conception for us, so the study was carried out according to a descriptive and analytical method.

This research came in an introduction, an introduction, and three chapters. The preface includes a glimpse into the life of Ibn al-Sayyid al-Battalusi, the features of his biography, as well as the grammatical lesson in Andalusia.

As for the first chapter: It deals with "the assignment relationship from the perspective of syntactic perception", and it includes two topics:

- Attribution and its usage areas.

- And the attribution relationships within syntactic structures.

It is followed by the second chapter, entitled: "The Book of the Sentences, Its Context and Objectives", which includes two topics, namely:

- The cognitive and methodological reference for the phrasebook.

- Siblings of Al-Bataliosi on the Book of Sentences; Perception, curriculum and topic.

Then the third chapter, entitled: “The grammatical requirement of the deliberative view - perception and function -”, and it includes two topics:

- Examples of the requirements of speech through the attribution relationship, "a deliberative approach."

- Al-Battalusi's perceptions of the concept of the requirements of speech "a comprehensive vision and a functional perception."

This was followed by the **conclusion**, which included the most important findings of the researcher, and then the indexes.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of education
Al Qassim university
College of Arabic Language and Social Studies
Department of Arabic Language and Literature

The Pragmatics of the Predication in Batlossi's "Correcting the Defect of AL-Zajjaje Book on the Sentences"

A letter submitted to complete the requirements for obtaining a Master of Arts degree in linguistic studies

Done by

Asma bint Nasir bin Muhanna Al-Hujaili

University number (361200408)

Supervisor

Professor Dr. / Mukhtar Abdel Qader Lazar

Professor of Linguistics

Academic year:

1441 - 1442 H ─ 2020 - 2021 Ad